A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.34
10 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد ديارانتي (نائب الرئيس)	(سري لانكا)
ثم :	السيدة إسكالر (نائب الرئيس)	(الفلبين)
ثم :	السيد غفورزئي (نائب الرئيس)	(أفغانستان)

التنمية الاجتماعية : (أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والاسرة

اختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين :

'١' تقرير الامين العام

'٢' مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61422 ٢٦٥٥ز (٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البند ٩٣ من جدول الاعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية : (أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والاسرة

اختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين

'١' تقرير الامين العام (A/47/415)

'٢' مشروع قرار (A/47/L.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنعقد الجمعية العامة هذا المساء ، وفقا للمقرر الذي اتخذ في جلستها العامة الثالثة ، في جلستها العامة الثانية احتفالا باختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين ، بموجب البند الفرعي (أ) من البند ٩٣ من جدول الاعمال .

يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/47/L.4 المعنون "اليوم الدولي للمعوقين" . والنص المعروض على الجمعية تمخض عن مشاورات غير رسمية جرت في أفرقة عمل مفتوحة العضوية ، وهو يبين توافق الآراء العريض الذي توصلت إليه الدول الاعضاء .

فقرات الديباجة في مشروع القرار تتناول الجهود التي بذلها المجتمع الدولي خلال عقد الامم المتحدة للمعوقين بغية تحسين حالة الاشخاص المصابين بحالات عجز . ويجري التأكيد على الحاجة إلى الاضطلاع بأعمال أنشط على نطاق أوسع على جميع المستويات العالمية والاقليمية والوطنية من أجل تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين الذي اعتمدته الجمعية منذ عشرة أعوام .

في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار تعلن الجمعية ٣ كانون الاول/ديسمبر اليوم الدولي للمعوقين . في ذلك اليوم من عام ١٩٨٢ اتخذت الجمعية القرار ٥٣/٣٧ وأعلنت فيه بدء عقد الامم المتحدة للمعوقين الذي نحتفل باختتامه في اجتماعاتنا اليوم وغدا . وفي نفس التاريخ ، أي في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ اعتمدت الجمعية العامة بالقرار ٥٢/٣٧ ، برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، الذي أصبح حجر

الزاوية بالنسبة للانشطة الدولية في هذا المجال . وأود أن أعرب عن الامل في أن تؤيد الجمعية اعلان اليوم الدولي للمعوقين وأن تقدم المنظمات والوكالات الدولية والاقليمية والوطنية تعاونها الكامل في الاحتفال بهذا اليوم .

السيد سكوت (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني ، بالنيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ، أن أدلي اليوم ببيان في جلسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين احتفالات باختتام عقد /الامم المتحدة للمعوقين وبالذكرى العاشرة لبرنامج العمل العالمي . وقد أيدنا تخصيص أربع جلسات عامة لمناقشة هذا الموضوع الهام ، موضوع العجز . ونحن ممتنون للامين العام ولرئيس الجمعية العامة على بيانيهما الافتتاحيين هذا الصباح . وأود إن أشكر الامين العام على تقريره المتضمن في الوثيقة A/47/415 . ولاشك في أنه يحتوي على توصيات مفيدة لنقل برنامج العجز من مرحلة التوعية إلى مرحلة اتخاذ الاجراءات ولتنفيذ الوثائق المتعلقة بالسياسة والمبادئ التوجيهية العديدة التي وضعت أثناء فترة العقد . وترحب المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بهذه الفرصة لتسجيل نقطة تحول في وعي المجتمع الدولي بحالة الاشخاص المصابين بحالات عجز .

والسيد دي كوتريه ، الوزير الكندي المسؤول عن الاشخاص المصابين بحالات عجز ، سبق أن استعرض نتيجة الاجتماع الدولي للوزراء المسؤولين عن شؤون الاشخاص المصابين بحالات العجز الذي عقد في مونتريال في الاسبوع الماضي . ونود أن نشكر السيد دي كوتريه لاستضافته الاجتماع الذي كان أكبر اجتماع عقد حتى الآن للوزراء المسؤولين عن الاشخاص المصابين بحالات عجز .

في نيسان/ابريل ١٩٩٣ في فانكوفر ، استضافت الحكومة الكندية مؤتمرا بشأن العيش المستقل بعنوان "الاستقلالية ٩٣" لإبراز نهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين ، حضره أكثر من ٠٠٠ ٣ من الاشخاص المعوقين .ورسالة الامين العام إلى المؤتمر أوجزت مبادئ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين التي أرشدت طوال العقد ، عمل الامم المتحدة من أجل المعوقين وكذلك عمل دولها الاعضاء على السواء . ومن الامثلة الجيدة على التزام الامم المتحدة بهذه المبادئ وجود وحدة للمعوقين في مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في فيينا . وننوه أيضا بالعمل الدؤوب الذي قام به السيد ليباندرو ديسبوي ، المقرر الخاص ، الذي أصدر في العام الماضي تقريره النهائي بشأن حقوق الانسان والمعوقين ، وقد لقي هذا التقرير ترحيبا كبيرا من جانب المعوقين في جميع أنحاء العالم ، إذ أنه يصور تصويرا دقيقا تجاربهم وأفكارهم .

ولقد أعربت الجمعية العامة باعتمادها برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في عام ١٩٨٢ ، عن التزامها المجدد بالنهوض بتدابير فعالة . وقد شملت هذه التدابير الوقاية من العجز ، وتحقيق هدفي المساواة والمشاركة الكاملة للمعوقين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي التنمية . وعلى الرغم من إحراز الكثير من التقدم ، فإن الاهداف الرئيسية لبرنامج العمل العالمي لم تتحقق بعد . إذ مازال معوقون كثيرون لا يتمتعون بحقوق الانسان الاساسية وتكافؤ الفرص . والهدف الرئيسي لجميع الدول هو إقامة مجتمع للجميع في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ ، مجتمع يحقق الاندماج الكامل للمصابين بحالات عجز في الحياة العادية للمجتمع ، ولتحقيق هذا لابد من الاعتراف بأن العقبات التي تحول دون العيش المستقل والمساواة الكاملة للمعوقين ليست ناشئة عن التباينات في القدرات الوظيفية لكل فرد بقدر ما هي ناشئة عن كون الظروف المحيطة لا تفي باحتياجات جميع المواطنين . وفي هذا الخصوص نود أن نؤكد على دور منظمات الاشخاص المصابين بحالات عجز باعتبارها تمثل أعضاؤها .

والاولويات المقترحة للاستراتيجية العالمية للعجز في سنة ٢٠٠٠ وما بعدها هي المشاركة الكاملة وتكافؤ الفرص والاعتراف بتكافؤ الفرص للمعوقين . وفي هذا الخصوص

ينبغي أن نلاحظ عمل الفريق العامل المنشأ بمقتضى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/٣٦ ، بصدد القواعد الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين ، ونتطلع إلى النظر في تقريره في العام المقبل . ونرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار ٤٦/١١٩ ، الذي اعتمد مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية .

شهدنا في العقد الماضي ظهور الكثير من المنظمات الطوعية الجديدة التي أنشأها ويديرها أشخاص مصابون بحالات عجز ، وقد سنت بعض الحكومات تشريعا جديدا لدعم تكافؤ الفرص للمعوقين ، في حين أنشأت بلدان أخرى لجانا وطنية للمعوقين تسدي المشورة للحكومات والأجهزة التشريعية عن الاحتياجات الخاصة وأماني المعوقين . كما حققت المجموعة الأوروبية صلات وثيقة مع المنظمات الأوروبية التمثيلية للمعوقين حتى يمكنها الإعراب عن آرائها بشأن الأعمال المجتمعية لصالح المعوقين .

والمجموعة الأوروبية ذاتها تدير عددا من برامج العمل المتعلقة بالمعوقين ، وعلى الخصوص برنامجها للمعوقين في المجموعة الأوروبية المستقلين في عيشهم في مجتمع مفتوح (هيليوس) ، وهو برنامجها الرائد الذي استلهمته مباشرة من عقد الأمم المتحدة . وسعيا إلى تحقيق الاندماج الكامل للمعوقين في مجتمع مفتوح أنشأت المجموعة الأوروبية شبكات من مراكز التأهيل ومراكز التدريب المهني ، ومشاريع للاندماج الاقتصادي ، وكذلك للاندماج الاجتماعي ومشاريع لادماج الأطفال المعوقين في النظام التعليمي العادي ، وتوجد فروع لهذه الشبكات في جميع الدول الأعضاء الاثنتي عشرة . وقد تعلم المسؤولون عن توفير التدريب والخدمات للمعوقين دروسا مفيدة عديدة ، وفي بعض الحالات نُقلت الأفكار بحذافيرها . وعلى سبيل المثال ، نجد أن مشروعا في المملكة المتحدة أقام مركزا للتنشيط الحسي والترويح وأساليب العلاج للأشخاص الذين يعانون من صعوبات بالغة في التعلم ، وذلك باستخدام أفكار مأخوذة عن زيارة دراسية لهولندا . وفي حالة أخرى ، نُقل منهاج البحث الذي اتبعته بعض مشاريع الاندماج الاجتماعي للمعوقين عقليا أو المصابين بمرض عقلي ، باستخدام أماكن إقامة مؤقتة خاضعة للإشراف وبتشغيل موظفين داعمين ، إلى مشاريع أخرى في إيطاليا واليونان

بصورة تدريجية . وهذا البرنامج أشرف على الانتهاء . بيد أن اللجنة الاوروبية اقترحت الاستمرار في العمل في هذا المجال عن طريق برنامج هيليوس ثان . وهذا من شأنه أن يوسع ويمدد الانشطة المضطلع بها في إطار برنامج هيليوس الاول على الاصعدة المحلي والاقليمي والوطني وعلى الصعيد الاوروبي ، وخاصة عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات فيما يتصل بتدابير الاندماج الخلاقة .

تدرك المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء منذ زمن طويل أهمية توفير المعلومات المتخصصة للمعوقين ، وقد شرعت في مهمتها الطموحة لإنشاء قاعدة بيانات متعددة الجنسيات ومتعددة اللغات يطلق عليها "هانديننت" وهذه المهمة الجسيمة تشمل إثني عشر بلدا وتسع لغات . وفي نهاية العام الماضي أصدرت اللجنة الاوروبية عرضها الاول عن المعلومات التكنولوجية ، ويتضمن معلومات عن المعينات والمعدات للاشخاص المصابين بأي نوع من أنواع العجز ، وهذه الخدمة المستخدمة الآن ، ستحسن كثيرا من كم المعلومات المتاح للمعوقين ، والقائمين برعايتهم ومستشاريهم ، في إطار المجموعة الاوروبية .

وتؤيد المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء توظيف وتدريب المعوقين . وقد شرعت في تبادل الخبرات والمعلومات عن طريق "مبادرة هوريزون" ، التي كانت قد أطلقت في العام الماضي . وترمي مبادرة " هوريزون" بصفة خاصة إلى تطبيق الممارسات الجيدة في المناطق الاقل تقدما من المجموعة الاوروبية وذلك عن طريق دعوة أكثر من دولة عضو إلى تقديم مناقصات لتنفيذ مشاريع مشتركة وإن الاستجابة الساحقة التي لقيتها هذه الفكرة مشجعة جدا .

وموضوع بحث مؤتمر المجلس الوزاري الاوروبي المعقود في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر كان "العيش المستقل للمعوقين" . وبداية نظر في "سهولة الوصول" وهي ضرورية لتمكين الاشخاص المعانين من مشاكل في التنقل من الوصول إلى أماكن العمل والترفيه وممارسة حقوقهم كمواطنين ، وعلى سبيل المثال بتمكينهم من الدخول إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات . وبعد ذلك جاءت مسألة "دعم" المعوقين

غير القادرين على العمل والذين قد يحتاجون إلى مشورة وظيفية أو شخصية . وقد يحتاجون أيضا إلى المساعدة من الخدمات الاجتماعية المحلية - مثلا للحصول على ما يلزمهم من معينات ومعدات . والجانب الثالث الذي نظرنا فيه هو "المعلومات" . إن الحصول على المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب هو جوهر المسألة . والواقع أن جميع المعوقين يحتاجون إلى المعلومات ذاتها التي يحتاجها جارهم الصحيح البدن بالاضافة إلى المعلومات المتخصصة التي يحتاجونها للعيش حياة كاملة مرضية . ومن الضروري للمهنيين ومقدمي المعلومات الآخرين أن ينظرون في أفضل طريقة لتقديم المعلومات للمعوقين في شكل متاح بسهولة . وهناك أيضا مشكلة توجيه المعلومات إلى المعوقين الذين يعيشون في أماكن بعيدة عن المجتمع المحلي وإلى أولئك الذين لا يشعرون بأن لديهم احتياجات أو في واقع الأمر لا يعتبرون أنفسهم بالضرورة معوقين .

وأصدر مؤتمر باريس في ختامه إعلانا يتضمن ، في جملة أمور أخرى ، الإعلان عن اقتراح بانشاء شبكة مشاريع أوروبية جامعة بشأن العيش المستقل وتكافؤ الفرص للمعوقين . وستدار هذه المشاريع بالاشتراك الكامل الفعال لاشخاص معوقين ، باعتبار ذلك مبدأ أساسيا . وهدف الشبكة هو تبادل الممارسة السليمة بشأن العيش المستقل عبر الحدود الوطنية .

ويقدر أن ٢٥٠ مليون شخص في البلدان النامية يعانون من شكل ما من العجز . والمواقف الاجتماعية لا تزال تشكل أحد الحواجز الرئيسية للعيش في ظل العجز . إن المواقف تجاه العجز تشجع التبعية عموما . والمهارة الفنية والخبرة من أغلى السلع في العالم المعاصر ، وهؤلاء من بيننا الذين يعيشون في أكثر أجزاء العالم تقدما ينبغي لهم أن يأخذو هذا في اعتبارهم لدى النظر في أفضل وسيلة لمساعدة المعوقين ، وخاصة من الأطفال ، في أقل البلدان نموا .

إنني أفكر الآن بصورة خاصة بموضوع آخر في برنامج العمل العالمي هو - الوقاية من الإعاقة . لقد كان هذا ومازال من بين الاهداف الرئيسية للبرنامج . إن التقدم العلمي على مر هذا العقد يعني أنه بالامكان عمل المزيد الآن للحد من مدى الاعاقة التي يمكن تجنبها ، سواء كان سببها سوء التغذية أو المرض أو الضرر أو سببا وراثيا . وهناك اليوم معين لاينضب من الخبرة والمعرفة العلمية اللتين يمكن أن توضعا بل ينبغي أن يوضعا في مساعدة البلدان النامية على درء الاعاقات التي يمكن تجنبها .

وينبغي للمعونة المتعلقة بالاعاقة أن تشجّع المعوقين على المشاركة في التنمية من خلال عملية تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمساعدة الذاتية حيث يشاركون هم أنفسهم في اتخاذ القرارات والتخطيط في النواحي التي تؤثر عليهم تاثيرا مباشرا . إن خدمات التوصيل للمجتمع وإعادة التاهيل التي تستند إلى المجتمع توفران بدائل فعّالة بالقياس إلى تكاليف إعادة التاهيل التي تقوم على المؤسسة . وعلينا أن نكون حريصين على تقديم نوع المساعدة الذي من شأنه أن يمكنهم من التوصل إلى حلول لمشاكلهم . وما يهم فعلا هو كيفية مساعدة البلدان على إنشاء آليات يمكن بواسطتها إيصال التكنولوجيا الجديدة .

لقد علّمنا العقد المنصرم إمثولات شتى نحن بحاجة لاستخلاص العبر منها عند التفكير بالمستقبل . وما نحتاج اليه قبل كل شيء هو سياسة واقعية تاخذ في الاعتبار احتياجات الاشخاص المعوقين وتسعى إلى تلبية تطلعاتهم في جميع أرجاء العالم . ومن المهم أن يجري تطوير هذه السياسات بالتشاور مع الاشخاص المعوقين والمنظمات العاملة من أجلهم ، ومن المهم أيضا أن تتضمن المطالبة بتحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والفرص لتمكين هؤلاء الناس من تحقيق قدراتهم الكاملة والتنعّم بالحياة برفقة أصدقاء وزملاء صادف أن بعضهم يتمتعون بأجسام سليمة قادرة .

السيد يونغ (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن جمهورية المانيا الاتحادية دولة عضو في المجموعة الاوروبية ، ومن ثم فنحن نؤيد تأييدا كاملا عبارات التقدير التي تفوّه بها لتوّه زميلي البريطاني بالنيابة عن المجموعة الاوروبية بشأن عقد الامم المتحدة للمعوقين وبرنامج العمل العالمي .

نود أيضا أن نشكر الامم المتحدة على الانشطة الموجهة نحو المستقبل لصالح انشطة الاشخاص المعوقين والتي استهلت في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة المعقودة في ١٩٨٢ برعاية برنامج العمل العالمي . وفي وقت مبكر من عام ١٩٧٦ جرى إعلان العام ١٩٨١ سنة دولية للمعوقين .

وهذه الانشطة اضافت بعدا جديدا للسياسة الدولية الخاصة بالمعوقين واثارت سلسلة من ردود الفعل العالمية لصالح قطاع من السكان مازال يعاني من العُسر ، وما فتئ الملايين من البشر يعيشون في ظل المجتمع ، كما قال فيلي برانت ، المستشار السابق لجمهورية المانيا الاتحادية في بيانه الحكومي الاول في ١٩٦٩ .

لقد كان هذا البيان بداية برنامج العمل الخاص بإعادة التأهيل والاندماج الذي اضطلعت به الحكومة الالمانية وباشرته في ١٩٧٠ . وتمثلت أهداف البرنامج في : فتح الفرص للمعوقين والاستفادة منها ؛ دمجهم في المجتمع وفي القوة العاملة ؛ توفير المشاركة التامة لهم في حياة المجتمع .

كانت نتائج برنامج العمل مشجعة ـ هذا البرنامج الذي ظل قائما لما يخيف على ٢٠ عاما وكان يجري تحديثه بانتظام . لقد قمنا بسن عدد من القوانين الخاصة ترمي إلى اندماج المعوقين ؛ ونحن نقدم خدمات ومنافع لإعادة التأهيل الطبي والمهني والاجتماعي بوصفها عناصر اندماج في نظام الضمان الاجتماعي الذي نتبعه ؛ وتوجد لدينا مراكز متخصصة وذات كفاءة في جميع مجالات إعادة التأهيل ، وخصوصا الاندماج المهني والطبي ؛ وتشارك منظمات المعوقين على نحو نشط في وضع الاهداف وتنفيذ برنامج العمل . لقد كان شعار العقد في بلادنا "لنفهم بعضنا بعضا ، ولنعش سويا" .

وفي إطار برنامج العمل العالمي ، أحرزنا أيضا تقدما خلال الاعوام العشرة الماضية صوب تحقيق "المشاركة الكاملة والمساواة التامة" . وتمكنا من تحسين المستوى الرفيع للوقاية وإعادة التاهيل القائم في بلادنا .

وما له أهمية خاصة في هذا الإطار الولاية التي تقضي برفع تقرير عن حالة المعوقين والتطورات التي تجري في مجال التاهيل في كل دورة تشريعية - أى كل أربع سنوات - التي عهد بها برلماننا إلى الحكومة الاتحادية في ١٩٨٢ . لقد جرى تقديم التقريرين الاولين في ١٩٨٤ و ١٩٨٩ ؛ وسيكون التقرير الثالث متوفرا مع بداية ١٩٩٣ .

وأعتقد أن مهمة الرقابة التي تؤديها مناقشة هذه التقارير في البرلمان ، تمثّل في الوقت نفسه حافزا مستمرا يدفع الحكومات إلى أن ترفض أى توقف في الجهود الرامية لادماج المعوقين .

ولدى تقييم الوضع بإمكاننا القول ، دون تزيد ، إننا اقتربنا كثيرا من تحقيق هدف اندماج المعوقين في مجتمعنا . لقد تم إحراز تقدم ملحوظ في مجالات عديدة . ونجد مثالا على ذلك في مجال الوقاية - أى الكشف المبكّر ، والعلاج المبكّر وتقديم التشجيع المبكّر للاطفال المعوقين عن طريق زيادة عدد خدمات الاستشارات الجينية والمؤسسات الاجتماعية الخاصة بطب الاطفال ، ومراكز التدخل المبكّر .

ولعدة عقود كانت النصوص التشريعية في المانيا قد وضعت خصيصا لتسهيل الاندماج المهني للاشخاص المعوقين . وخلال هذه العقود تمّ تطوير هذه المجموعة من الصكوك على نحو أكبر . فهي تشمل جميع المعوقين إعاقة خطيرة ، بغض النظر عن سبب إعاقتهم ، إنها تضمن لهم حماية خاصة ضد التسريح من العمل وتشترط على أرباب العمل ممن يشغلون قوة عاملة تعدادها ١٥ عاملا أو أكثر تطبيق واجب الخدمة الالزامي . كما أنها تقدم حوافز مالية كبيرة وإعانات لارباب العمل ممن هم على استعداد لقبول الاشخاص من ذوي الاعاقات الخطيرة .

إن الاندماج الناجح للمعوق في القوة العاملة يتوقف على تجنب الإعاقة المزدوجة المتمثلة في العجز الوظيفي والافتقار إلى المؤهلات المهنية . لذلك فإن مفهومنا وفلسفتنا فيما يتعلق بإعادة التأهيل المهني تتمثلان في التعويض - بل حتى الافراط في التعويض - عن الإعاقة الجسدية وبخاصة عن طريق توفير مؤهلات عمل جيدة . ولذلك ، فخلال السنوات الاربع الماضية لم نقم فقط بتحسين آفاق التدريب أثناء العمل للمعوقين ، وإنما أنشأنا أيضا شبكة واسعة من معاهد التدريب المهني في جميع أرجاء البلاد للوفاء باحتياجات أولئك الذين لا يمكن تدريبهم أو إعادة تدريبهم في مشروع تجاري بسبب طبيعة إعاقاتهم أو شدتها .

إننا نريد تحقيق هدفين إضافيين مع حلول عام ١٩٩٤ وهما : التأمين على العناية طويلة الامد ، ووضع مدوّنة قوانين بشأن الاشخاص المعوقين . ونريد أن نوسّع نظامنا الخاص بالضمان الاجتماعي بغية تقديم المساعدة الضرورية للذين هم بحاجة إلى عناية طويلة الامد بسبب المرض أو الإعاقة . وثمة نظامان للتأمين الاجتماعي في بلادنا يختصان بالمخاطر الكبرى التي تتهدد الحياه كالمرض والحوادث المهنية والشيخوخة والبطالة . وقد عمل النظامان بنجاح كبير لاكثر من ١٠٠ سنة . ونحن بحاجة الآن لإقامة ركن خامس يتمثل في التأمين الاجتماعي للعناية طويلة الامد . والمزايا المتوخاة سيستفيد منها المرضى الذين تعنى بهم عائلاتهم في المنازل والمرضى الذين يتلقون العناية في دور الرعاية على حد سواء .

وستدمج تدابير إعادة التأهيل الصحي في خدمات الرعاية الصحية . ونزمع أيضا جمع حقوق المعوقين في لائحة منفصلة من قانوننا الاجتماعي . فحقوق المعوقين والمزايا والمساعدة المقدمة لهم موزعة حاليا على قوانين منفصلة عديدة . ويحتاج المرء إلى إضاعة كثير من الوقت ليجد طريقه عبرها . إننا نريد أن نغير هذا الوضع ونجعل حقوق المعوقين أكثر وضوحا بغية تسهيل وصولهم إليها . ونحن نخطط لوضع مدونة منفصلة - على شكل ميثاق - لحقوق المعوقين .

ونتيجة لاستعادة وحدة المانيا في خريف عام ١٩٩٠ ، تواجه جمهورية المانيا الاتحادية مهام لا يمكن تناولها إلا على مدى فترة طويلة من الزمن . وان أوجه الظلم والاعمال اللانسانية وأشكال القمع في أراضي الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة أزيلت دون تأخير ، وأعطي الناس الذين يعيشون هناك ضمانات التمتع بالحقوق الاساسية ، مثل حرية التنقل وحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الارتباط . وبينما ادى كل ذلك إلى تحسينات كبيرة أيضا للمعوقين الذين يعيشون في ذلك الجزء من المانيا - الحصول مجانا على المعينات التقنية والمشاركة في التبادل الدولي الحر للبضائع التي أثبتت أنها مفيدة بشكل خاص - فإن هناك حاجة إلى المزيد من أعمال التعمير لتوفير الخدمات والمراكز التي تعادل ، من حيث النوعية والكمية ، ما يوجد منها في المانيا الغربية . وستواصل الحكومة الاتحادية بذل الجهود التي بدأتها بالفعل من أجل أن تجعل الانقسام بين الشرق والغرب في ميدان تقديم المعونة للمعوقين ، الذي كان يسبب الضرر بشكل خاص للاشخاص المصابين بعجز عقلي ، شيئا من الماضي .

وعلى الرغم من هذه الجهود الضخمة المبذولة لخدمة الجزء الشرقي من المانيا الموحدة ، لا يمكننا أن ننسى ، بل علينا الا ننسى الاشخاص المعوقين في اوروبا الشرقية . ولهذا السبب ، ما برحنا طيلة السنتين منذ رفع الستار الحديدي ، نقدم المساعدة لمختلف بلدان أوروبا الشرقية والدول الخليفة للاتحاد السوفياتي . والهدف

هو تحويل نظام الدولة للضمان الاجتماعي إلى نظام تأمين يمول عن طريق الاسهامات . كما اننا نقدم المساعدة في بناء مراكز حديثة لإعادة التأهيل الطبي والمهني . وان التعاون المحرز حتى الآن عن طريق العلاقات الثنائية يعتبره الطرفان مفيدا وفعالا للغاية .

إن الهدف من هذه الجلسات العامة التي تعقدها الجمعية العامة خصيصا لهذا الموضوع هو إجراء تقييم للنتائج التي أحرزها برنامج العمل على المستوى الدولي بعد ١٠ سنوات وتقديم هذه النتائج .

وهذا بالتأكيد عمل صائب ومفيد أيضا ، لاننا ينبغي أن نشعر بالسعادة للتقدم المحرز لصالح ٥٠٠ مليون معوّق في جميع أنحاء العالم .

ولكن النظر إلى الماضي ليس إلا وجها واحدا من العملة . وعلى الجمعية العامة ألا تقتصر على النظر إلى الماضي ، بل عليها أيضا أن تنظر الى المستقبل .

لقد قال زميلنا البريطاني بصراحة في بيانه

"إن الاهداف الاساسية لبرنامج العمل العالمي لم تتحقق بعد" .

(انظر أعلاه ، ص ٦)

ومن المؤكد انه لن يجد من يناقضه في قوله ، لان مهمة إعادة تأهيل المعوقين الكبيرة وتحقيق مشاركتهم التامة في الحياة الاجتماعية عملية لا نهاية لها ، انها تحدّ دائم للمجتمع .

وبالتالي ، من الضروري اليوم أن ننظر إلى المستقبل وان نناقش الخطوات الجديدة التي ينبغي أن تتخذها الامم المتحدة باتجاه التنفيذ الكامل ، أو على الاقل التنفيذ الجزئي للاهداف النبيلة لبرنامج العمل العالمي .

وكان هذا أيضا الرأي التوافقي للوزراء السبعين المعنيين بمسائل المعوقين ، الذين اجتمعوا في الاسبوع الماضي في مونتريال بدعوة من الحكومة الكندية . وقد التقت آراء الوزراء حول ضرورة معالجة تنفيذ برنامج العمل بطريقة أكثر صرامة وفعالية .

وقد أبلغنا السيد دي كوتريه هذا الصباح بنتائج المؤتمر الاول للوزراء المعنيين بمسائل المعوقين ، وتحدث بالتفصيل عن إعلان مونتريال ، وأعلن عن إنشاء آلية مستمرة ، ومما له أهمية قصوى أن يجري تطبيق هذه الاداة الجديدة التي أنشأها مؤتمر مونتريال بالتعاون والتنسيق مع الامم المتحدة ومؤسساتها وأنشطتها المختلفة .

واسمحوا لي أن أتقدم ببعض الملاحظات عن المستقبل انطلاقا من تجربتنا في ميدان إعادة التأهيل في المانيا .

أولا ، اعتقد أننا لسنا بحاجة إلى أية قرارات أو مقررات جديدة ، ولسنا بحاجة أيضا إلى أية مقترحات جديدة بالنسبة لاهداف إعادة التأهيل ، فقد تم بالفعل تحديدها ببراعة في العديد من الوثائق خلال السنوات القليلة الماضية . فنحن لسنا بحاجة إلى المزيد من الاوراق ، وما نحتاجه الآن هو العمل .

إننا بحاجة إلى توفر الاستعداد والعزيمة لدى الجمعية العامة لضمان مواصلة الامم المتحدة في السنوات المقبلة اتباع المسار الذي وضعه برنامج العمل باتخاذ تدابير ملموسة .

وكخطوة أولى ، يتطلب هذا الامر المزيد من المعلومات المحددة عن الخمسمائة مليون معوق في أرجاء العالم . إننا بحاجة إلى معلومات محددة عن حالة إعادة التأهيل في كل بلد على حدة .

إن وضع وزراء الحرب أو الدفاع أفضل بكثير . فهم يريدون نزع السلاح ، ولديهم معلومات مفصلة عن الحالة العسكرية في البلدان المجاورة لهم . إنهم يعرفون بالضبط عدد الطائرات والدبابات والغواصات والقذائف والقنابل التي بحوزة جيرانهم .

وبالمقابل ، فإن الوزراء المعنيين بشواغل المعوقين يطلب منهم "التسلح" من أجل تحسين حالة المعوقين . ومع ذلك ، فإنهم لا يعرفون إلا القليل عن وضع هؤلاء الاشخاص ، وعن عددهم ، وطبيعة أوجه عجزهم ، وشواغلهم واحتياجاتهم الخاصة . علينا أن نغير هذا الوضع .

ثانيا ، تحقيقا لهذه الغاية ، نحن بحاجة إلى مقياس موضوعي قدر الامكان لتحديد وضع الاشخاص المعوقين . واننا بحاجة إلى معيار تقييمي منسجم وموحد على المستوى الدولي لتمكين كل حكومة من مقارنة وضعها مع الوضع في البلدان الاخرى . ونحن بحاجة إلى استبيان دولي لتقصي حالة المعوقين ومستوى إعادة التاهيل والدمج في كل بلد . فلتضع الامم المتحدة هذا الاستبيان ولتجب الحكومات عليه . ولكن لندع منظمات المعوقين تجيب عليه أيضا .

ثالثا ، تضطلع الحكومات بدور حاسم وهي مسؤولة عن تطوير إعادة التاهيل في البلدان فرادى . وبينما يمكن توفير الدعم الخارجي ، الا أن الزخم الرئيسي يجب أن ينبع من الحكومات ذاتها ، وقد يتراوح مستوى إعادة التاهيل ، ولكن على الرغم من الاختلافات - قد يكون المستوى منخفضا أو متوسطا أو عاليا - فإن جميع البلدان عليها أن تبذل مزيدا من الجهود ، مراعية مشاكلها الخاصة . وانني أسلم بأن من المفيد أن يضع كل بلد قائمة بأولوياته .

رابعا ، يجب أن تكون المساعدة الضرورية متاحة للحكومات بصورة ملموسة ، بما يتوافق مع الاحتياجات الخاصة لكل بلد ، وذلك في صورة توفير المعلومات والاستشارة والمساعدة التقنية ، والمشاركة ، وتدابير التدريب والخدمات من جميع المتخصصين . وقد تكون نماذج وحدات إعادة التاهيل مفيدة لإعادة التاهيل الطبي والتعليمي والمهني فيمكن أن تكون عاملا حافزا عن طريق ايضاح ما يمكن تنفيذه من خلال تدابير إعادة التاهيل واثبات الحاجة إلى إعادة التاهيل .

خامسا ، يجب أن يكون تنظيم المساعدة عند حده الامثل ويجب أن يكون متاحا دون عقبات كبيرة . ولدى الامم المتحدة أداة مناسبة لهذا الغرض تتمثل في مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، الذي يمكن أن يتناول هذه المهمة بفعالية ، وينبغي للجمعية العامة أن توكلها اليه .

سادسا ، ينبغي للجمعية العامة في المستقبل أن تطلب بصورة دورية معلومات عن التقدم المحرز في دمج المعوقين - اما تقديمها سنويا أو على فترات أطول فأمر مفتوح للمناقشة .

تتناول الفقرات ١٩٤ إلى ٢٠٢ من برنامج العمل العالمي الرصد والتقييم المستمرين . وهذه المهمة موكلة إلى المركز في فيينا . ومن الامور التي تهمنا معرفة النتائج المحصلة حتى الآن للبلدان كل على حدة .

تلك مقترحات محددة قليلة لانشطة الامم المتحدة المقبلة التي يمكن أن تساعد على تعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي في السنوات المقبلة .

إن حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ستواصل جهودها لادماج المعوقين في بلادنا على أكمل وجه ممكن . ونحن على استعداد أيضا للإسهام بخبرتنا ومعرفتنا في أنشطة الامم المتحدة ودعمها في عملها الضروري المقبل .

في هذا العام ، يصل عقد المعوقين إلى نهايته ، إلا أن برنامج العمل العالمي وتنفيذه يجب أن يمضيا قدما .

وينبغي للدورة الحالية للجمعية العامة أن تبعث رسالة واضحة في هذا الصدد . وينبغي ألا ترفض اليد الممدودة اليها من جانب مؤتمر مونتريال الوزاري ، وإنما تتقبلها بسرور وتبدأ على طريق المستقبل بالاشتراك مع المؤتمر .

السيد دينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : إن هذا الاجتماع الخاص للجمعية العامة للامم المتحدة ، الاول من نوعه في تاريخ الامم المتحدة الذي يمتد نصف قرن تقريبا ، له أهمية بالغة لحماية حقوق الإنسان وبناء مجتمع للجميع . ومن دواعي سروري البالغ اليوم أن أنتهز هذه الفرصة لاتكلم أمام هذا المحفل بشأن موضوع المعوقين ، الذين تبلغ نسبتهم ١٠ في المائة من سكان العالم .

إن المعوقين يستاهلون التمتع بحقوق متساوية مع سائر الناس في جميع جوانب الحياة الإنسانية ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية . إن الحقائق تدلل على قدرتهم على الاشتراك في المجتمع بشكل تام ، وهم مشاركون في الثروة الإنسانية أيضا . إن حماية حقوقهم ، واحترام قيمهم والاستفادة من امكانياتهم تجسيد للحضارة والتقدم . إن كوكبنا بيت لاكثر من خمسمائة مليون معوق ، وهم

وعائلاتهم يشكلون ربع السكان . وهم ، إذ يعوقهم عجزهم وتوقفهم البيئة الخارجية ، يشكلون أقل مجموعات المجتمع حظا وتميزا . لقد تقدم المجتمع الإنساني اليوم إلى درجة أصبح فيها تحرير المعوقين ، مثل تحرير الامة والمرأة ، مهمة عاجلة وشاقة تواجه المجتمع الدولي .

وبما يتمشى مع احتياجات العصر ، أعلنت الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين عقد الامم المتحدة للمعوقين وأصدرت برنامج العمل العالمي للمعوقين . وكان هذا القرار ذو المغزى التاريخي فصلا جديدا لحل عالمي لمسألة العجز . لقد زاد الوعي العام وساعد على دفع الجهود في هذا المجال ، وإن كان بدرجات متفاوتة ، في مختلف البلدان . إن الاهداف الواردة في برنامج العمل العالمي ، التي ترمي إلى تمكين المعوقين من التمتع بحقوق وفرص متساوية والمشاركة بالكامل في الحياة الاجتماعية والمشاطرة في المنجزات الاجتماعية المادية والثقافية ، والمبادئ الاساسية لتحقيقها ، كانت ولا تزال مرشدا قيّما للمستقبل .

ورغم المنجزات المحرزة في العقد الماضي بفضل الجهود المشتركة لحكومات جميع البلدان ووكالات الامم المتحدة ذات الصلة والمنظمات المعنية بالمعوقين ، لا نزال بعيدين عن تحقيق أهدافنا . إن المعوقين لا يزالون يجدون أنفسهم في وضع فرص التعليم والعمالة فيه قليلة والعناية الطبية وخدمات إعادة التاهيل غير كافية . إن حياتهم صعبة للغاية . وهم يحاولون اللحاق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي الرئيسي . ينبغي أن يتوفر لدى المجتمع الدولي ادراك كامل بهذا الوضع . إن العجز مسألة اجتماعية من نوع لا يمكن للبلدان ان تتجاهلها أو تتجنبها . ومن مسؤولية المجتمع الدولي وحكومات جميع البلدان أن تجد حلا لهذه المسألة . وباقتراب عقد الامم المتحدة للمعوقين من نهايته ، نود أن نطرح الاقتراحات الآتية لتجديد حركة برنامج العمل العالمي الجاري تنفيذه ولزيادة تعزيز جهودنا من أجل المعوقين* .

---

* تولى الرئاسة نائب السيد دياراتني (سري لانكا) .

في طريق إقامة نظام دولي جديد ورشيد يتسم بالسلم والاستقرار . ينبغي إيلاء الاهتمام للمسائل الاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية بانسجام مع التقدم الاجتماعي . وفي التعاون الاقتصادي والتقني الدولي ، ينبغي ان توضع احتياجات المعوقين ، وبخاصة في البلدان النامية ، في الاعتبار الكامل لتوزيع الموارد توزيعا رشيدا . وينبغي تدعيم وكالات الامم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية والمعوقين ، كما ينبغي إيجاد حلول لمشاكلها فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية .

إن العجز ينبغي ان يكون بندا أساسيا مدرجا على جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي المقترح للتنمية الاجتماعية .

وينبغي لوكالات الامم المتحدة وحكومات جميع الدول أن تضع خططا جديدة وتتخذ تدابير أكثر واقعية للتنفيذ التام للمبادئ الاساسية لبرنامج العمل العالمي بغية زيادة نصيب المعوقين من التعليم وفرص العمل وخدمات التأهيل وبغية تحسين البيئة والظروف اللازمة لمشاركتهم على نحو متساو في الحياة الاجتماعية .

ينبغي إقامة هيئة دائمة على مستوى عال للتنسيق الوطني بشأن مسائل المعوقين ودعمها في جميع البلدان حتى تنظم وتنسق بشكل أكثر فاعلية العمل بشأن المعوقين ذا الطابع متعدد الانظمة بين مختلف الادارات .

إن الدورة الثامنة والاربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في بيجين في أوائل هذا العام ، اعتمدت بالاجماع مشروع قرار قدمته ٣٣ دولة عضوا لإعلان السنوات ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠ عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين . وقد تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذلك القرار في دورته هذا العام . ونحن ندعو وكالات الامم المتحدة في المناطق الاخرى من العالم إلى أن تقدم الدعم الفعال لهذا الاجراء الذي يرمي إلى تعزيز منجزات عقد الامم المتحدة للمعوقين وتوسيع نطاقها ، وأن تتخذ التدابير الضرورية لتعزيز الجهود في هذا المجال في مختلف المناطق .

إن الصين بلد نام يمر الآن بمرحلة نمو اقتصادي سريع وتغيرات اجتماعية عميقة . وفي هذه العملية التاريخية ، واستجابة لنداءات برنامج العمل العالمي ، اتخذت الصين خلال عقد الامم المتحدة للمعوقين تدابير فعالة لتحسين حالة المعوقين في ضوء الظروف الوطنية في الصين . فقد قمنا بسن قانون لحماية المعوقين ، ووضعنا آليات لتنسيق الجهود في هذا المجال ، وقمنا بصياغة برنامجين وطنيين لمدة خمس سنوات للمعوقين وبدأنا بتنفيذهما ، وانشأنا اتحاد الصين للمعوقين بفروع محلية وانتهجنا سياسة تفضيلية وداعمة للمعوقين وأجرينا تبادلا وتعاونا دوليين في هذا المجال .

وكمثال على ما تم تنفيذه في السنوات الاربع الماضية ، استعاد ٠٠٠ ٧٠٠ مكفوف من المصابين باعتام عدسة العين بصرهم بعد أن أجريت لهم العمليات ، وأجريت عمليات جراحة العظام لـ ٠٠٠ ٢٥٠ طفل من المصابين بشلل الاطفال ، وتلقى ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠ طفل مصاب بالصمم تدريبا على السمع والكلام .

ويزداد عدد مؤسسات التعليم الخاصة بمعدل ٣٠ في المائة سنويا ، وازداد عدد الصفوف الخاصة الملحقة بالمدارس النظامية بنسبة ١٠٠ في المائة ، وازداد عدد المصابين بعاهات بصرية أو سمعية أو بتخلف عقلي في المدارس بنسبة ٣٠ في المائة . كما ازداد عدد المشاريع التي توفر وظائف محمية للمعوقين في اطار الخدمات الاجتماعية بما ينيف على ٠٠٠ ٤٠ ، وهناك ٠٠٠ ٦٥٠ معوق يعمل في هذه المشاريع ، ويشكل المعوقون العاملون في مشاريع عامة ما لا يقل عن ١ في المائة من مجموع العاملين . وقد ازداد معدل التوظيف الاجمالي للمعوقين الى ما يزيد على ٦٠ في المائة . وعلاوة على ذلك ، يشارك عدد متزايد من المعوقين بنشاط في الانشطة الثقافية والرياضية والترفيهية .

إن ما حققناه من منجزات جدير بالثناء بيد أن هناك مشاكل عديدة تعترض سبيلنا . فللصين عدد كبير من المعوقين في العالم . ونحن ندرك تماما المسؤوليات الملقاة على عاتقنا والدور الذي يمكن أن نضطلع به . وستسعى الصين جاهدة ، من خلال

الاصلاح والشروع بعملية التحديث والتعجيل بها ، الى تلبية متطلبات مواطنيها المعوقين وتحمل نصيبها من المسؤوليات والالتزامات الدولية والرقي الى مستوى تنميتها .

ويحدونا الامل في أن يكون لهذا الاجتماع أثر ايجابي عالميا على تحسين حالة المعوقين مما يسهم في الحضارة الانسانية والتقدم الاجتماعي .

السيد نكومو (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن زمبابوي ، وهي بلد يصبو الى التعاون بشكل وثيق مع المعوقين ، يعتبر جلسات المناقشة العامة التي خصصت لمناقشة مسائل تتعلق بالمعوقين من أهم الاحداث التي احتفلت بها الامم المتحدة هذا العام . ونود أن نعرب عن تقديرنا لحكومة كندا للاجتماع الناجح الذي عقد في مونتريال في الفترة من ٨ الى ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، والذي رسم استراتيجيات للطرق الواجب اتباعها بعد هذا العقد وفيما بعد عام ٢٠٠٠ . وقد تشرفت زمبابوي بالمشاركة في هذا المؤتمر الوزاري حول مركز الاشخاص المعوقين .

فيما يتعلق بانجازات عقد الامم المتحدة للمعوقين ، تشير استعراضات اجتماعي خبراء الامم المتحدة في فنلندا في عام ١٩٩٠ وفي استكهولم في عام ١٩٨٧ وتوصياتهما الى أن من بين أهم ما أنجزه هذا العقد تطوير حركة المعوقين على الصعيد الدولي . ومن بين المنظمات التي تستحق اشادة خاصة منظمة المعوقين الدولية التي نشرت في هذه الفترة الدعوة الى المشاركة الكاملة وتكافؤ الفرص في جميع أنحاء العالم ، كما نص على ذلك اعلان الامم المتحدة العالمي لحقوق الانسان . إن نجاح هذه المنظمة في إقامة حركة ديمقراطية موحدة تشمل كل حالات العجز التي يعاني منها المعوقين يمكن أن يعتبر نجاحا لعقد الامم المتحدة .

ولاحظنا أيضا منجزات في مجالات الرعاية الصحية الاولية والوقاية واعادة التاهيل وتوعية الرأي العام . ويلاحظ الامين العام في تقريره (A/47/415) أن الحكومات ، في تعاون وثيق مع الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لا سيما منظمة الامم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات غير حكومية أخرى ، لعبت دورا هاما

في تطوير وتنسيق السياسات الرامية الى الوقاية واعادة التاهيل . ومن ثم ، فقد اكتسبت حملة تحصين الاطفال التي بدأتها منظمة الصحة العالمية خلال العقد زخما كبيرا ، وخاصة في افريقيا وغيرها من المناطق النامية . كما سجلت وكالات الامم المتحدة نجاحا في العناية بالاطفال الذين يعانون من اضطرابات نتيجة الحرب والظروف الصعبة للغاية .

إلا أن العناصر الاساسية لبرنامج العمل العالمي لم تنفذ ، وخاصة في البلدان النامية حيث لا توجد موارد كافية . ويشير تقرير الامين العام بحق الى ما يلي :

"واعلن عقد الامم المتحدة للمعوقين بدون توفير لموارد اضافية . والموارد الحالية المتاحة في هذا المجال غير متناسبة مع جسامة المهام ، مما ادى الى تقييد قدرة الامم المتحدة على الاضطلاع بوظائفها المنوطة بها بفعالية وكفاءة" . (A/47/415 ، الفقرة ٣٥)

ومع أن العقد عمل على توعية الرأي العام بشكل واسع النطاق ، فإن وفدي يرى أن من بين أوجه الاخفاق الرئيسية للعقد عدم مشاركة المعوقين انفسهم في عملية صنع القرار .

إذا كانت الامم المتحدة غير قادرة على توفير الموارد الكافية فلا حاجة لنا الى الاسهاب في الحديث عن محنة البلدان النامية وبصفة خاصة في افريقيا حيث يشكل الفقر السبب الرئيسي للاعاقة . ونتيجة لذلك ، وبسبب تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية لعدد كبير من البلدان النامية ، تدهورت أيضا الحالة في مجتمعات المعوقين . ولم تكن هناك استجابة كافية من جانب الامم المتحدة أو المجتمع الدولي فيما يتعلق بالموارد التي نحتاج اليها ، خاصة وأن معظم البلدان النامية كانت تقوم بتنفيذ برامج اصلاح هيكلي اقتصادي في نفس الوقت الذي يعالج فيه مشاكل المجاعة والمرض والفقر والجوع . ومما زاد الامر سوءا أن آلات ومبيدات وأدوية ، بالية وأحيانا خطرة ، ممنوعة في البلدان المتقدمة النمو ، صدّرت الى العالم النامي وتسببت في اصابات وأمراض وحالات عجز كبيرة .

وعلى الرغم من قلة الموارد استطاعت حكومة زمبابوي قبل العقد وخلاله أن توجد مناخا سياسيا ايجابيا لمسائل العجز ، شجع على تكوين جمعيات المعوقين وتشغيلها الحر لتيسير مشاركة أوسع من جانب المعوقين ، مثل اتحاد المعوقين في زمبابوي . وما التدابير التشريعية المتخذة ، مثل قانون تعويض ضحايا الحرب ، وقانون خدمات الدولة للمعوقين ، وقانون المساعدة الاجتماعية الخيرية وقانون الضمان الاجتماعي الوطني ، وأخيرا قانون الاشخاص المعوقين لعام ١٩٩٢ ، سوى مؤشرات قليلة على رغبة حكومتي في تحسين حالة المعوقين في زمبابوي .

والواقع أن الهدف السياسي للتدابير التي اعتمدتها زمبابوي للمعوقين ، هو أن المعوقين ينبغي أن يكونوا جزءا من المجتمع وأن يعيشوا مثل غيرهم من المواطنين وأن تتاح لهم نفس الفرص لكسب العيش والحصول على مسكن مناسب وأن تتاح لهم وسائل التحرك والوظائف وأنشطة الترفيه المناسبة . ولن يتسنى ضمان ذلك إلا بسن التشريعات المناسبة المتعلقة بالعجز ومشاركة المعوقين في السلطة . كم استغل المقتدرون الامتيازات لتوفير الراحة لانفسهم ، بينما يعدّدون آلاف الاسباب لتبرير عدم تخصيص الموارد لتمويل البرامج الخاصة بالمعوقين .

ومن بين المكونات الرئيسية لقانون المعوقين لسنة ١٩٩٢ في زمبابوي انشاء مجلس وطني للمعوقين يكون غالبية أعضائه من أعضاء المنظمات الخاصة بالمعوقين ، ويرأسه شخص معوق . ومن بين المهام الرئيسية لهذا المجلس اعتماد برامج مناسبة لتوفير فرص متساوية للمعوقين . وسيكون هذا المجلس نقطة الارتكاز لتطوير اضافي في التدابير المتعلقة بالسياسة العامة في هذا الصدد . والواقع أن لهذا المجلس صلاحيات واسعة .

يشعر وفدي بالقلق بشأن محنة الاطفال والنساء المعوقين الذين يزداد عددهم بسبب حالات الحرب . إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، الذي عقد في عام ١٩٩٠ وحضره ٧١ رئيس دولة وحكومة كان من بينهم رئيس بلادي السيد روبرت موغابي ، قطع عهدا بتحسين أوضاع الاطفال وحمايتهم ، ولا سيما أولئك الذين يواجهون ظروفا صعبة .

إن اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٨٩ تضع المعايير لبقاء الطفل ولتوفير الحماية الصحية والتعليم له بالاضافة الى الاهداف الخاصة الرامية الى حماية الاطفال الذين يعانون ظروفا صعبة في جميع أنحاء العالم .

يتضح من دراسة أعدتها منظمة الامم المتحدة للطفولة أنه يكون الى جانب كل طفل يقتل ثلاثة آخرون يصابون بجراح أو بعجز دائم أو يعانون من أمراض نفسية مدى الحياة بسبب الحرب . ويمكن أن نجد هؤلاء الاطفال في كل مناطق الصراع وبطبيعة الحال في افريقيا ، في أنغولا وموزامبيق وجنوب افريقيا والسودان والصومال .

ووفقا لوعود مؤتمر القمة الذي سبقت الاشارة اليه ، دعا القادة الافارقة الى عقد مؤتمر دولي في اطار منظمة الوحدة الافريقية لمساعدة الاطفال الافارقة ، وسيعقد هذا المؤتمر في داكار بالسنغال في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وتناشد افريقيا المجتمع الدولي بأن يقدم الدعم لذلك المؤتمر .

إن الصعاب التي يعاني منها المعوقون ، من النساء والاطفال ، الذين يتضاعف العبء الواقع عليهم نتيجة لعجزهم ، تصبح أكثر وضوحا عندما تضطر الحكومات الى خفض الميزانيات الوطنية المخصصة لهم . إن الحواجز التي تعوق التنمية لا تزال كبيرة

بالنسبة للنساء والاطفال ، كذلك تواجه النساء الاجحاف بسبب الجنس والعبء الثقيل للحمل والولادة .

إننا نأمل أن تعد لجنة الامم المتحدة المعنية بمركز المرأة ، وهي بصدد الاعداد للمؤتمر العالمي للمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥ ، جدول أعمال شاملا لتوفير المشاركة الكاملة للمعوقين أنفسهم .

وفي الجنوب الافريقي لا نواجه فقط الصعاب الناشئة عن تنفيذ برامج التكيف الهيكلي الاقتصادي ولكن أيضا أسوأ جفاف عرفته المنطقة . وفي ظل هذه الظروف ليس من الصعب أن نتصور معاناة النساء والاطفال المعوقين .

إن حكومتي تعرب عن تقديرها للامين العام والمجتمع الدولي وبصفة خاصة للبلدان والمنظمات غير الحكومية التي استجابت للمناشدة التي وجهتها في تموز/يوليه من هذا العام ، الامم المتحدة والمجموعة الانمائية للجنوب الافريقي . وعلى الرغم من الصعوبات وأوجه النقص والتجارب المريرة التي سجلت خلال هذا العقد ، فإننا نعتقد اعتقادا جازما بأن برنامج العمل العالمي للامم المتحدة المتعلق بالمعوقين لا يزال الوثيقة الاكثر شمولا التي توفر الاتجاه لتطوير السياسات على الصعيدين الوطني والدولي .

ولا نزال في حاجة الى مزيد من الجهد لتنفيذ برنامج العمل ، ولذلك نود أن نقترح التدابير والاستراتيجيات التالية التي يمكن أن تؤدي الى المساواة الدائمة والامن والتضامن والديمقراطية : أولا ، أن يعلن عن تمديد عقد الامم المتحدة للمعوقين وبرنامج العمل المتعلق بهم الى ما بعد عام ٢٠٠٠ حتى تتاح الفرصة لتكثيف الانشطة في مجال العجز ؛ ثانيا ، أن تشكل لجنة تنسيق دولية يوكل اليها تخطيط الانشطة مع منظومة الامم المتحدة لتحسين مركز المعوقين وتنسيق أنشطة هيئات التنسيق الوطنية وأن تضم هذه الالية ممثلين من منظمات الاشخاص المعوقين وأن تمول من الميزانية العادية للامم المتحدة ؛ ثالثا ، أن يكون لموضوع المعوقين أولوية في التعاون الدولي والمساعدة التقنية وذلك في برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الاطراف ؛

رابعا ، أن ترقى وتعزز وحدة المعوقين في فيينا ؛ خامسا ، أن يقدم الدعم الكافي لقوة عمل الامم المتحدة بشان الاطفال والنساء المعوقين التي تتولى تنسيقها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

السيد بريتنستين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، اسمحوا لي أولا أن أقدم لكم وللجمعية العامة اعتذار وزير الشؤون الاجتماعية والصحة ، السيد جورما هوهتانين الذي وصل الى نيويورك في عطلة نهاية الاسبوع ثم طلب منه رئيس الوزراء العودة الى هلسنكي بسبب مفاوضات عاجلة ستجرى في مجلس الوزراء مساء اليوم . وقد طلب اليّ أن أقرأ نيابة عنه البيان الذي أعده ليدلي به أمام الجمعية العامة ، وسافعل ذلك الآن .

"إن الهدف الشامل لسياسة فنلندا المتعلقة بالعجز هو إدماج المعوقين في المجتمع وفي جميع أنشطته . وفي تشريعنا ، وفي مجتمعنا بوجه عام ، فإن الهدف هو أن نأخذ بعين الاعتبار احتياجات جميع المواطنين . وحيث أننا لم نتمكن من ادراج كل الخدمات المطلوبة للمواطنين المعوقين في نظام الخدمات العامة فقد قررت حكومتي أن تستكمل تشريعها العام بسن تشريع خاص يأخذ في الاعتبار احتياجات الاشخاص المعوقين* ."

---

* تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة إسكالر (الفلبين) .

"وهكذا ، بدأ العمل في فنلندا بالخدمات والمساعدة المنصوص عليها في قانون المعوقين في عام ١٩٨٨ . وبكل تأكيد ، يعزى سن هذا القانون الى حد كبير الى المناخ المساند والايجابي الذي أوجده عقد الامم المتحدة للمعوقين .

"إن الغرض من القانون هو التريج لظروف محسنة للاشخاص المعوقين ليتمكنوا من العيش والمشاركة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين والتغلب على العوائق والعقبات الناجمة عن التعوق ، وازالتها . وتقدم مختلف أشكال الدعم والخدمات الى المعوقين لجعل مشاركتهم وعيشهم دون الاعتماد على الغير أمرا ممكنا .

"تتحمل البلديات في فنلندا المسؤولية عن توفير الخدمات للمواطنين . ووفقا لاحكام الخدمات والمساعدة في قانون المعوقين . تتحمل البلديات مسؤولية النهوض بأحوال المعيشة للمعوقين وتوفير الخدمات والتدابير المساندة التي يحتاجونها . ويدعم القانون فرصهم في العيش دون الاعتماد على الغير ، مثلا ، بضمان الحق في الخدمة المنزلية وخدمات النقل للمعوقين اعاقة شديدة . وبفضل القانون أيضا ، يمكن تعويض تكاليف استخدام المساعدة الشخصية . فضلا عن ذلك ، يستهدف القانون تحسين فرص المعاقين للتاثير على المجتمع من خلال تعزيز التعاون بين السلطات والمنظمات المعنية بالمعوقين .

"هيئات التعاون الدائمة في فنلندا هي المجلس الوطني للمعوقين ومجالس المعوقين في معظم البلديات . ويمثل نصف أعضاء المجالس السلطات ويمثل النصف الآخر المواطنين المعوقين . وتعمل المجالس كخبراء في التعوق ونقل المعلومات عن احتياجات المعوقين . كما أنها تتابع عملية صنع القرار وتصدر بيانات وتأخذ بزمام المبادرة في تحسين الخدمات ونقل المعلومات عن التعوق .

"إن الدعم الاقتصادي لمنظمات المعوقين تقليد قديم في بلدي . والمنظمات بدورها هي التي تبدأ العديد من الخدمات ؛ كما أنها جربت الخدمات وطبقتها أيضا . والخدمات التي يثبت نجاحها غالبا ما تصبح جزءا من الخدمات العامة . ولا يزال عمل هذه المنظمات يلقي الدعم ، ويلقي أثرها على تنمية مجتمعنا بصورة عامة تقديرا كبيرا . وتطوير منظمات المعوقين لبرامج خاصة بهم ، في الواقع ، يشكل أحد أهم الانجازات الايجابية أثناء عقد المعوقين .

"يمكن ذكر التعليم بوصفه أحد الأمثلة على أشكال التكامل الناجحة في فنلندا أثناء العقد . فالتعليم الالزامي ، الذي يمكن أن يسمى أيضا الحق في التعليم ، يشمل جميع الأطفال . والسلطات التعليمية مسؤولة عن التحاق الأطفال المعوقين بالمدارس ، ويداوم عدد كبير من الأطفال المعوقين الذين في سن الدراسة في المدارس الكائنة في مناطقهم أو في مناطق بلدياتهم جنبا الى جنب مع الأطفال الآخرين . ويتلقى بعض الأطفال المعوقين التعليم في مجموعات خاصة أو في مدارس خاصة .

"قامت الأمم المتحدة بدور هام في إبراز حقوق مختلف المجموعات الخاصة ، مثل المعوقين ، وفي زيادة التوعية بشؤونهم . وحتى الآن ، وكنا نعتقد ، قبل الآن ، أن ليس ثمة حاجة في فنلندا الى تشريعات خاصة تحظر التمييز ضد المعوقين . بيد أنه ثبت لسوء الطالع أن هذا ليس صحيحا على صعيد الممارسة . لهذا السبب ، رأت لجنة حكومية مكلفة بمسؤولية النظر في اجراء تعديلات دستورية أنه ينبغي أيضا ذكر التعوق كأساس لحظر التمييز . ونأمل أن يؤدي رأي اللجنة الى تعديل مقابل في الدستور . ونتوقع أيضا أن يؤثر حظر التمييز ضد المعوقين على سن التشريعات على المستويات الدنيا وعلى الممارسات بصورة عامة التي قد تنطوي على ظروف تمييزية غير مباشرة .

"كنت أتحدث عن دمج المعوقين في المجتمع وإعطائهم حقوقا متساوية . إلا أن الاحوال لم تتكور في جميع المجالات على النحو الذي كنا نتمناه . فبزيادة الكساد الاقتصادي والبطالة ، فإن المعوقين هم أول مجموعة يتعرض وضعها للخطر . كما أن تركهم خارج حياة العمل وعدم كسبهم دخلا يعني أيضا فرض قيود عليهم في نواحي أخرى عديدة من نواحي الحياة الانسانية . فالاستبعاد من حياة العمل مشكلة كبيرة بشكل خاص للمعوقين . ونرى أن من المهم جدا أن يركّز تقرير الامين العام على مشاركة المعوقين في حياة العمل وأهمية هذه المشاركة للاستقلال الاقتصادي والتكامل .

"لتأمين المزيد من التكامل نؤيد اقتراح الامين العام الداعي الى وضع سياسة شاملة ومتماسكة لزيادة دمج المعوقين في الحياة العادية وفي المجتمع . ويحدونا الامل أن يتسنى تحقيق هذه الاهداف على أوسع نطاق ممكن وبأوسع سرعة ممكنة في جميع أنحاء العالم .

"إن التوصيات الواردة في التقرير (A/47/415) تشمل أيضا وضع خطة عمل وطنية تمتد حتى عام ٢٠٠٢ . وحكومتي تؤيد تأييدا كاملا هذا الاقتراح وتعتزم تطوير خطة كهذه لنفسها . وستشمل هذه الخطة أهم المبادئ الهامة في برنامج العمل العالمي ، وبالتحديد الوقاية واعادة التأهيل وتكافؤ الفرص .

"يؤكد تقرير الامين العام أيضا على الحاجة الى أخذ مسألة التعوق في الحسبان في التعاون المتعدد الاطراف والثنائي الطرف بين أعضاء الامم المتحدة . ولدينا خبرة طويلة في التعاون مع بلدان وسط وشرقي أوروبا . وستلعب قضايا التعوق والتعاون بين المنظمات ذات الصلة دورا هاما في هذا التعاون في المستقبل .

"نحن نرى أن التركيز على قضايا التعوق هام بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية ، ففي هذه البلدان ، يتعرض المزيد من الناس للتعوق بسبب الجوع والحروب والكوارث . فضلا عن ذلك ، فإن المعوقين هم أول المتعرضين

للخطر من زيادة الفقر . لهذا السبب ، فإننا نتحمل جميعا مسؤولية خاصة تجاه المعوقين في أفقر بلدان العالم .

"كانت الموارد المتاحة لوحدة الامم المتحدة المعنية بالمعوقين أثناء عقد المعوقين شحيحة للغاية . وقد حاولت فنلندا من جانبها التخفيف من حدة هذه الحالة بتمويل عمل شخص واحد في الوحدة ونحن قلقون إزاء مستقبل الوحدة وقاعدة مواردها . وفي رأينا ، إن من المهم جدا أن يلقى عمل هذه الوحدة الدعم الكامل منا جميعا . ونعتقد أن نصيب الشؤون الاجتماعية والانسانية في أنشطة الامم المتحدة بصورة عامة ينبغي أن يعزز ، وينبغي زيادة التركيز على قضايا التعوق . ويجب تعزيز وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه . وبالتالي ينبغي زيادة دمج قضايا التعوق في أنشطة الامم المتحدة الاخرى .

"بانتهاء عقد المعوقين ، يمكننا بصورة عامة أن نشعر بالفخار لانجازات الامم المتحدة الايجابية التي تشمل ، قبل كل شيء ، برنامج العمل العالمي ، والاستراتيجية طويلة الامد ، والقوانين الموحدة التي استحدثت بشأن تكافؤ الفرص للاشخاص المصابين بعجز ، وأعمال وقرارات لجنة حقوق الانسان في مجال التعوق . إن هذه القرارات والصكوك تحقق توقعات عديدة ، وسيحتاج تنفيذها ومتابعتها عملا مصمما وموارد عديدة في المستقبل . وفي هذا الصدد ، اعتقد أن من الضروري تنسيق أعمال المتابعة الى أقصى حد ممكن ليتسنى استعمال الموارد الشحيحة على أكفأ وجه ممكن .

"من الخطوات الاخيرة المشجعة العرض السخي الذي تقدمت به حكومة كندا لتعزيز التعاون بين الوزراء المسؤولين عن شؤون التعوق وعقد اجتماعات وزارية منتظمة تعنى بالموضوع . إن موقف بلدي من هذا الاقتراح إيجابي . وفي هذا الصدد ، نشعر أنه ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لكيفية أخذ آراء منظمات المعوقين على نحو كاف في الاجتماعات الوزارية هذه وكيفية ربط هذه الاجتماعات على أفضل وجه بشبكة المحافل الواسعة الموجودة ، لا سيما بعمل الامم المتحدة .

"وبينما يُختتم عقد المعوقين بنجاح ، فإن حكومة فنلندا يحدوها الامل الصادق بأن تتاح للمعوقين فرص متكافئة في المستقبل ، وأن تمثل نهاية العقد نقطة إنطلاق لحقبة جديدة" .

السيد فريتوف (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، بصفتي رئيس المجلس الهولندي للمعوقين وعضوا في وفد هولندا الى الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ، أن أخاطب الجمعية في ختام عقد الامم المتحدة للمعوقين وأود أن أتناول بإيجاز سياسات الامم المتحدة بشأن المعوقين وكذلك السياسات الوطنية .

لقد كان لعقد الامم المتحدة للمعوقين دور هام في زيادة الوعي بقضايا المعوقين . وينبغي أن ينتقل محور تركيز الامم المتحدة الآن من التوعية الى العمل . ومن شأن نهج عمل منسق وأكثر تركيزا أن يعزز التقدم صوب تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين .

وينبغي استحداث المشاريع ذات التوجه العملي الرامية الى تحسين الاوضاع المعيشية للمعوقين أو الى صنع حدوث العجز الذي يمكن تجنبه . وينبغي على وجه خاص ، تنفيذ المشاريع في البلدان النامية ، ومن الافضل أن تنفذ على مستوى القواعد الشعبية . وتفيد تقديرات منظمة الصحة العالمية أن ٦٠ في المائة من أسباب الإصابة بالعجز بين سكان العالم الثالث يمكن إزالتها أو تجنبها بتطبيق تدابير منخفضة التكلفة . والملايين من الاطفال المعوقين لا تتاح لهم الفرصة للحصول على التعليم الاولي لعدم توفر الوسائل والمعدات التقنية اللازمة .

ينبغي نشر النتائج الايجابية للمشاريع ذات التوجه العملي من هذا النوع على نطاق واسع ، وينبغي أن تتخذ نموذجا للانشطة في المستقبل . وينطبق ذلك أيضا على القواعد الموحدة بشأن تكافؤ الفرص للمعوقين ، التي ستنظر فيها الدورة الثالثة والثلاثون للجنة التنمية الاجتماعية في شباط/فبراير ١٩٩٣ بغيينا . وفضلا عن ذلك ، وبغية استخدام الموارد القليلة التي تخصص لقضايا العجز استخداما فعالا ، ينبغي

زيادة تنسيق الجهود والانشطة البرنامجية بين المجموعات المنفذة ، مثل وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية .

ويجري التركيز في السياسة الهولندية المتعلقة بالمعوقين على الاحتياجات الفردية للمعوقين ، وعلى قبول المجتمع لهم ، ومشاركتهم فيه على نحو كامل ، وعلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية في هذا الشأن . ومن ثم ، فإن الحكومة الهولندية تمتثل لواحدة من أهم توصيات برنامج عمل الامم المتحدة المتعلق بالمعوقين والتي تنص على ما يلي :

"ينبغي للدول أن تشجع على توفير خدمات الدعم لتمكين المعوقين من العيش بصورة مستقلة قدر الإمكان . وينبغي ، وهي تقوم بذلك ، أن تضمن إتاحة الفرصة للاشخاص المصابين بعجز من أجل تطوير وأداء هذه الخدمات لحسابهم ..." (A/37/351/Add.1 ، المرفق ، الفقرة ١١٥) .

ويتضمن الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية بشأن المعوقين في هولندا ، المشاركة على نحو مباشر في تنظيم وإدارة الخدمات للمعوقين بشتى أشكالها . وتحصل مقابل اضطلاعها بهذه الانشطة على الدعم المال من الحكومة الهولندية . وبغية كفالة التنسيق بين صنع السياسة وتنفيذها ، انشئت بنية استشارية تتداول بواسطتها الحكومة مع المنظمات غير الحكومية ، وتشارك في هذه المشاورات ، التي تجري على مستوى الادارة ، المنظمات الوطنية التي تحضر نيابة عن ذوي العاهات الذهنية أو الجسدية ، والمنظمات التي تمثل المرافق التي تقدم لهم الخدمات .

وتخصص هولندا عددا كبيرا من المرافق للمعوقين . وقد تم تصور العديد منها وظهر الى الوجود استجابة لخطط الحكومة وتعليماتها ، أو بناء على مبادرات من المنظمات غير الحكومية ذاتها . غير أنها ، للاسف ، لم يول الاهتمام الكافي للاحتياجات المنفردة لاولئك الذين تقام المرافق من أجلهم . ولم تنفذ المشاريع الصغيرة للإسكان التي تكفل المزيد من الكفاية الذاتية والخصوصية سوى في الثمانينات . ومن ثم ، فإن النقد الموجه بصورة أساسية الى نظام الخدمات هو أنه

سابق التحديد ولا يتماشى والاحتياجات المنفردة للمعوقين رغم توفر نوعية عالية من الخدمات المهنية . ينبغي أن تكون المرافق قريبة بالقدر الممكن من الاشخاص الذين تهدف الى مساعدتهم حتى يتسنى للمعوقين أن يعيشوا في المجتمع بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية .

يشكل موقف المجتمع من المعوقين عنصرا هاما . فاذا كان للمعوقين أن يعيشوا بصورة طبيعية ، يجب أن تكون الأوضاع الاجتماعية مؤاتية . وفي هذا الصدد ، تعد العوامل العملية مثل إمكانية الوصول الى المباني العامة واستخدام وسائل النقل العام أمورا هامة ، بيد أن العامل الاكثر أهمية هو استعداد المجتمع لقبول المعوقين باعتبارهم أعضاء مفيدين كاملي العضوية . ويجب تشجيع زيادة فهم وإدراك أن المعوقين يشاطروننا نسبيا نفس الرغبات والمهارات والقدرات وإمكانات المساهمة على نحو فعال في النمو الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعهم المحلي .

تسعى حكومة هولندا الى منح المعوقين وضعا أكثر مساواة في المجتمع وذلك بتطبيقها في تشريعها الوطني المادة ٢٦ من عهد الامم المتحدة الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والاعلان الخاص بحقوق المعوقين وبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين .

كما بُذلت في السنوات الاخيرة في هولندا جهود متضافرة لتحسين الصورة العامة للمعوقين عن طريق وسائط الإعلام . ويعد الشريط السينمائي الذي عُمم على الدول الاعضاء مثالا على هذا الجهد . إن الجهود التي بذلتها الامم المتحدة والانجازات التي حققتها في عملها من أجل الاشخاص المصابين بحالات عجز كان لها اثر إيجابي على سياستنا الداخلية في هذا الميدان ، ونحن نتطلع الى تفاعل مستمر .

السيد وستربرغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أتقدم الى السفير فانيف وزملائه في المكتب بالتهنئة على انتخابهم . وإنني لواثق من أن نقاشنا في الجمعية سيكون مثمرا وبناء . وإن البيانات التي سبق الادلاء بها لتؤكد أن هذا الرجاء لن يخيب .

لقد أدى عقد الامم المتحدة للمعوقين الى زيادة الوعي الدولي باحتياجات الاشخاص المصابين بحالات عجز وقدراتهم وحفز الانشطة في أرجاء العالم .

ويرجع ذلك بدرجة كبيرة للغاية الى العمل الشاق الدؤوب المثابر من جانب هؤلاء الاشخاص أنفسهم ومن جانب منظماتهم .

إن السويد من بين البلدان التي لعبت دورا نشطا جدا في الإعداد للعقد . ولقد شعرنا برضا بالغ عندما لاحظنا أن العناصر الهامة لاستشرافنا للسياسات الخاصة بالمعوقين واتضحت بجلاء في برنامج العمل ، ولا سيما فكرة تكافؤ الفرص . ومجتمعاتنا يجب أن تخطط وتكيف للاستجابة للاحتياجات الخاصة للاشخاص المصابين بحالات عجز . وهذا تحد رهيب نظرا لانه يتضمن طائفة عريضة من السياسات هي ، على سبيل المثال ، لا الحصر : التعليم ، والعمالة والخدمات الاجتماعية وتخطيط المدن والمواصلات . إن الامر يحتاج الى موارد ، ولكن لا مناص من القيام به .

إن قراءة تقرير الامين العام تبعث على الاسى . فالكثير من بنود برنامج العمل العالمي لم تتحقق بعد . وعلينا أن نستغل هذه الفرصة للمضي قدما والوقت مناسب للقيام بذلك . فها نحن نجتمع بعد أشهر قليلة من مؤتمر ريو دي جانيرو ، الذي ركز الانتباه على البيئة والتنمية ، وهما موضوعان يرتبطان ارتباطا واضحا بالسياسات الخاصة بالمعوقين . وقد سلطت الاضواء في ريو دي جانيرو على الحاجة الى إيلاء اهتمام خاص لصالح القطاعات الضعيفة في المجتمع . وبالتاكيد يتدرج الاشخاص المصابون بحالات عجز أينما كانوا ضمن هذه القطاعات ، لكن لا بد من إيلاء اهتمام خاص للاطفال والنساء المصابين بحالات عجز وللعدد المتزايد من المسنين .

هناك أكثر من بليون شخص يعيشون على كوكبنا في ظروف فقر مدقع . كما أن عدد المعوقين يزداد يوما بعد يوم في البلدان النامية بسبب سوء التغذية والظروف الصحية السيئة والمناخ غير الصحي بصفة عامة . والحكومات التي لا تتوافر لديها الموارد الكافية للتنمية تواجه صعوبات جمة في تصور سياسات محددة للاشخاص المصابين بحالات عجز . ولا شك أن البلدان المتقدمة تواجهها اليوم مشاكل اقتصادية كبيرة لكن هذا لا يعفينا من تحويل مزيد من الموارد التقنية والمالية ووضع برامج فعالة من أجل دعم العمل لصالح المعوقين في البلدان النامية . وهذا الاجتماع يتيح للمجتمع الدولي فرصة طيبة ليفكر ماليا في مسؤوليته في هذا المضمار ولينظر بعناية في المقترحات الواردة في تقرير الامين العام .

لذا ، يجب ألا تفضي بنا النتيجة المتفاوتة للعقد الى سلبية متشائمة ، وإنما الى القيام بعمل جديد . والعالم أكثر استعدادا الآن مما كان عليه منذ ١٠ سنوات لعلاج قضايا العجز ، ويرجع ذلك بقدر كبير الى العمل البالغ الاهمية الذي قامت به منظمات الاشخاص المصابين بحالات العجز . وإن رأي الحكومة السويدية المدروس هو أن التقدم المحرز صوب بلوغ أهداف البرنامج العالمي نتج في الحقيقة عن مثابرة منظمات المعوقين ويقظتها . فقد أعطت مضمونا محددا لاحدى العبارات المأثورة للسنة الدولية للمعوقين ، قبل أكثر من ١٠ سنوات : "لا تبحث عن أوجه العجز ، بل عن المقدرة"

إن مداولاتنا هنا ينبغي أن تسفر عن قيام المجتمع الدولي بإرساء أساس واقعي لاستراتيجية طويلة الاجل للعمل في ميدان العجز وما يقصر عن ذلك سيكون بمثابة خذلان للمعوقين في الوقت الذي يعلقون أقصى آمالهم علينا . يتعين علينا بالتأكيد أن نتجاوز الخطابة ، التي غالبا ما تغشي أبصارنا ، وننتقل الى خطة بالاجراءات العملية الملموسة .

لقد تسنى ، في عدة بلدان ، صياغة برامج عمل وطنية على أساس البرنامج العالمي ، وذلك لتيسير تنفيذها .

وبالتالي ، لا تنقصنا التوصيات والاعلانات المتعلقة بحقوق واحتياجات شتى مجموعات الاشخاص المصابين بحالات عجز . لكن للاسف يشعر الكثيرون - على الاقل في رأيي - بوجود قصور أساسي هو الافتقار التام الى الاليات الفعالة لرصد تنفيذها من قبل المجتمع الدولي ومن قبل الدول الاعضاء . لذلك ، كثيرا ما نظرت الدول الاعضاء الى ما تتضمنه تلك التوصيات والاعلانات من قواعد السلوك على أنها نمط غير إلزامي بدلا من أن تنظر إليها على أنها مجموعة من القواعد الارشادية التي يجب أن تسير على هديها .

ومن أجل إدخال التحسينات على تنفيذ البرنامج العالمي ورصده ، وفي أعقاب المبادرة السويدية المتخذة في الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٠ ، شكلت لجنة التنمية الاجتماعية فريق عمل مخصصا مفتوح العضوية يتولى وضع قواعد محددة بشأن تكافؤ الفرص بالنسبة للمعوقين .

لقد شارك عدد كبير من الاعضاء في أعمال ذلك الفريق ، كما أسهمت المنظمات الدولية للمعوقين إسهاما نشطا في مداولاته وفي تحقيق نتيجة ناجحة لجهوده .

وتشكل القواعد المحددة ، في رأينا ، جزءا لا يتجزأ من استراتيجية طويلة المدى للعمل الدولي . وبالرغم من أن هذه القواعد غير ملزمة من الناحية القانونية فإنها تشكل مقياسا مهما يقيس به كل منا ما أحرزه من تقدم .

أود أن أبرز هنا حقيقة أننا ننظر الى تكامل الامور المتعلقة بالعجز في السياق العام للتنمية الاجتماعية بوصفها أساسا لعملية إعمال حقوق الانسان للاشخاص المصابين بحالات عجز .

والآن ، أود أن أنتقل الى ما أعتبره بعضا من المفاهيم الاساسية التي ترسم إطار استراتيجيتنا الطويلة الاجل للعمل الدولي . أولا ، نحتاج الى أن يكون واضحا في أذهاننا ما نعتبره المفهوم الاساسي للعجز . ما هو العجز ، وكيف يعبر عن نفسه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا ؟

ثانيا : هل نملك الادوات الكفيلة بتحقيق أهدافنا ، حتى نكون متأكدين تماما من أن شتى التدابير التي نضطلع بها تستجيب للظروف والمشاكل الحقيقية ؟

فيما يتعلق بالبند الاول ، فإنني أتشاطر الرأي بضرورة النظر الى العجز على أنه أحد الفوارق الطبيعية التي لا يمكن تجنبها بين الناس . ينبغي أن يكون المجتمع مخططا ومكيفا وفقا لاحتياجاتنا جميعا . أو - كما تم التعبير عن ذلك بكلمات مختلفة - إن العجز ليس سمة من سمات الفرد ، بل علاقة بين الفرد وبيئته أو بيئتها . هذه النظرة الى حالات العجز تنطوي على عواقب سياسية فيما يتعلق بالتخطيط الاجتماعي . إنها تشكل تحديا لنا لإقامة مجتمع نستطيع جميعا أن نشارك فيه . وافتراضي الاساسي هو أنه يجب ألا ينظر الى الاشخاص المصابين بحالات عجز على أنهم مشكلة بل يجب تكييف المجتمع ليناسب الجميع .

أنتقل الآن الى النقطة الثانية ، وهي تشدد على أن آرائنا والتدابير التي نتخذها ينبغي أن تعبّر عن الظروف الفعلية والفهم التام للحقائق . لقد انتهت السويد في الاونة الاخيرة من اجراء دراسة استقصائية حكومية أساسية لظروف المصابين بحالات عجز . وهي تبين بوضوح أنه على الرغم من التحسينات العامة التي أدخلت في أحوال معيشة هؤلاء الاشخاص فما زالوا متخلفين عن غيرهم في عدة نواح . وينطبق هذا بشكل خاص على الاشخاص الذين يعانون من حالات عجز شديدة أو متعددة .

ومما لا شك فيه أن الحق في أن نتخذ قراراتنا بانفسنا في المسائل التي تمس أوضاعنا أمر أساسي بالنسبة لنوعية حياتنا . ومع ذلك تبين الدراسة الاستقصائية السويدية أن الاعتماد على الآخرين هو حقيقة متكررة في حياة الكثيرين من المعوقين . والواقع أن نسبة ضئيلة فقط من الذين استطلع رأيهم في تلك الدراسة من بين المصابين بحالات عجز شديدة يرون أن بوسعهم أن يحددوا بانفسهم من يقدم لهم خدمات الدعم الضرورية .

وتشكل تلك الدراسة الاستقصائية الاساس لإصلاحات بعيدة الاثر . ويسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أشير بإيجاز الى السياسة التي تتبعها الحكومة السويدية إزاء مسألة العجز . وأود أن أوضح اننا ، على الرغم من الكساد الاقتصادي الشديد والمطوّل ، الذي لم تعان السويد مثيلا له طوال الـ ٦٠ عاما الماضية ، نقوم الآن ، ليس فقط بتنفيذ إصلاحات مكلفة ، بل نقوم بذلك أيضا على أساس نهج أساسي تجاه حالات العجز يُسترشد في وضعه بآراء منظمات المعوقين ويحظى بتأييدها .

ومنذ أسبوعين قررت الحكومة السويدية أن تقترح تشريعا جديدا على البرلمان . وسيطبق هذا التشريع على نحو ٠٠٠ ١٠٠ سويدي ، وخصوصا من الذين يعانون من التخلف العقلي والانطواء النفسي ، ومن إصابات شديدة بالمخ ، والذين يواجهون صعوبات كبيرة في حياتهم اليومية بسبب حالات عجز وظيفي خطيرة ودائمة ويحتاجون الى دعم كبير . هؤلاء المعوقون سيكون لهم حق قانوني في الحصول على مساعدة شخصية ، ومشورة وعون من خبراء ، وأشخاص يعاونونهم في تيسير اتصالاتهم ، وأنواع شتى من الرعاية الترويحية ، وشقق أو بيوت جماعية مزودة بخدمات خاصة ، وخطة دعم للافراد .

وأهم هذه الحقوق هو الحق في الحصول على مساعدة شخصية . ومن شأن هذه المساعدة الشخصية أن تمكن الفرد المعوّق من أن يقرر بأي الطرق وفي أي الحالات تقدم إليه المساعدة . وفي بعض الحالات قد يكون في هذا كل الفرق فيما يتعلق بفرص العمل والدراسة . وهناك آخرون يحتاجون الى عدد قليل من الاشخاص الملازمين لهم ممن يعرفونهم حق المعرفة مما ييسر عليهم توضيح طلباتهم ويمكنهم من الحصول على المعلومات التي يريدونها . إن توفر هذه المساعدة المرنة سيعين الكثيرين على تجنب العزلة والسلبية ، وذلك بالحد من اعتمادهم على الانشطة سابقة التخطيط ، الامر الذي يساعدهم على العيش المستقل قدر الإمكان ، على حد تعبير السيد فريتوف .

لقد لخصت هنا الخطوط العريضة للاصلاحات بعيدة الاثر التي نقوم بها الآن . وهي توضح التزام الحكومة السويدية بتوخي سياسات تتفق مع أهداف عقد الامم المتحدة . غير أننا ندرك بالتأكيد أن الظروف والفرص تتفاوت من بلد لآخر .

ولدى تصميمنا وتنفيذنا استراتيجيات وبرامج للتعاون الدولي ، لا بد لنا من أن نتفهم ونحترم الفوارق الوطنية فيما يتعلق بالخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . وبدلا من أن نكتفي بمجرد تقييم مواقف البلدان ، علينا أن نسعى الى بناء سياسات على أساس فهم مشترك بأن جميع الشعوب متساوية أساسا ، وأنه يحق لها جميعا التمتع بنفس الحقوق .

السيد موغولتي (تركيا) (تكلم بالتركية والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : ما فتئت تركيا تشدد بشكل خاص على تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنفسية والبدنية ، في سياساتها الخاصة بالرفاهة . وبقيامنا بإدخال البعدين الاجتماعي والنفسي في تعريفنا للصحة ، نكون قد تجاوزنا بكثير التعاريف التقليدية .

وتعتبر الحروب في الوقت الحالي العامل المسبب لعجز الملايين من الاطراف . ويحدونا الامل في أن يتم الى حد كبير القضاء على هذا السبب بالذات من أسباب العجز في النظام العالمي الجديد . إن السعي من أجل إحلال السلم على الصعيدين المحلي

والعالمي . وهو من الاهداف التي سعى أتاتورك الى تحقيقهما - يشكل أساسا متينا لإنشاء بيئة صحية يرفرف عليها السلام .

وليس من المقبول في هذا العصر أن يصنف المعوقون في فئة مستقلة عن الفئات الاخرى المتمتعة باللياقة البدنية . ونظرا لانه من الصعب تحديد مفهوم "اللياقة" فمن غير المناسب عزل الافراد الذين يعانون من معوقات بدنية أو نفسية عن مجرى الحياة العامة .

وعلينا أن نسترشد بالمبدأ القائل بأن المعوقين ينبغي أن يتمتعوا بتكافؤ الفرص ، وأن تتاح لهم الفرصة لتنمية قدراتهم ، وتكون لهم أولوية في التدريب والعمل والضمان الاجتماعي .

إن تركيا دولة اجتماعية ، ودستوريها يتضمن أحكاما لحماية المعوقين وإدماجهم في حياة المجتمع . وتتضمن الخطة الإنمائية للسنوات الخمس الحالية تدابير لمساعدة المعوقين وإعطائهم أولوية في مجالات عديدة . وقد حددت حكومتنا لنفسها هدف توفير الفرص المتكافئة للمعوقين .

وخلال السنوات العشر الاخيرة ، أنشأت تركيا ، في إطار وزارة العمل والضمان الاجتماعي ، لجنة التنسيق الوطنية لحماية المعوقين لتكون بمثابة آلية وطنية دائمة . وتقوم هذه اللجنة بوضع السياسات الوطنية من خلال نهج متعدد الاختصاصات ومشترك بين القطاعات .

إن تكوين لجنة التنسيق هذه - التي تشترك في كل الانشطة المتصلة بالمعوقين على الصعيدين المحلي والقومي - له طبيعة استشارية وتنسيقية . وفي غضون السنوات العشر الماضية ، قامت تركيا بإعادة النظر في تشريعاتها الاساسية ، بغية تشجيع المعوقين على أن يعيشوا حياة مستقلة ، وتأمين تعاونهم مع أجهزة صنع القرارات ، وتيسير فرص حصولهم على المعلومات ، بإزالة كل القيود التشريعية .

واعتمدت تركيا أيضا قوانين جديدة . وفي ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، تم إنشاء لجنة خاصة في الجمعية الوطنية الكبرى لبلدنا بغرض تحديد مشاكل المعوقين والتدابير الواجب اتخاذها والسياسات الجديدة التي ينبغي اعتمادها .

وتؤيد تركيا القرارات الخاصة بالمعوقين التي اتخذتها الجمعية العامة وهيئات الامم المتحدة الاخرى ، والإعلان العالمي لحقوق الانسان ، واتفاقية حقوق الطفل ، والإعلان الخاص بحقوق المعوقين ، والميثاق الاجتماعي الاوروبي ، وقرارات المجلس الاوروبي ، والاتفاقية رقم ١٥٩ لمنظمة العمل الدولية . وقد أولى اهتمام خاص لتنفيذ هذه الصكوك على أوسع نطاق ممكن .

وقد نشرت لجنة التنسيق الوطني لحماية المعوقين الوثائق التالية : وثيقة خاصة بالسياسات المتعلقة بالمعوقين ، ثم إعدادها على أساس أهداف عقد الامم المتحدة للمعوقين ؛ تقرير عن الخدمات التي تقدم الى المعوقين ، وهو يتضمن تقييمات تتعلق بتنفيذ البرامج ذات الصلة ؛ دليل الحقوق القانونية للمعوقين ؛ ودليل عن تكافؤ الفرص للمعوقين . وأعدت اللجنة ذاتها وثيقة تضم آراء جميع محافظي الاقاليم والجمعيات الطوعية التي تعمل في هذا الميدان في تركيا .

وتركيا ، كدولة تهتم بالمسائل الاجتماعية ، ترى من واجبها أن تضمن للمعوقين من مواطنيها أن يعيشوا حياتهم في كرامة ، وأن يتطلعوا الى المستقبل بثقة . وعن طريق هذا النهج نضطلع بمسؤوليتنا في أن نرى مواطنينا المعوقين يعدون انفسهم للحياة في مجتمعاتهم ، ويشاركون فيها بنشاط . وهي مسؤولية ينبغي أن تضطلع بها جميع الدول .

وقد بدأنا العمل ، فيما يتعلق بقضية المعوقين ، في خمس لجان فنية خاصة . وتشارك في هذا العمل الادارات المحلية والاتحادات التي شكلتها مجموعات المعوقين الاربع ، والعاملون في وسائط الاعلام الجماهيري وممثلو البنوك والرابطات الطوعية ذات الصلة ، وستساعد التحليلات والابحاث التي أجريت على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على مختلف مجموعات المعوقين في مختلف البلدان ، في تحديد الأولويات لدى تقديم الخدمات . ونحن نؤمن بضرورة مشاركة المعوقين مشاركة مكثفة في جميع جوانب عملنا .

إن سكان تركيا معظمهم من الشباب ، ولهذا السبب تحتل مشكلات المعوقين من الاطفال والشباب أولوية عالية . وقد أصبح تدريب المدربين وصناعة الاجهزة التعويضية - وخاصة للاطفال والشباب - وتحسين المرافق من أجل صحة وسلامة العمال ، وإنشاء اماكن عمل خاصة ، أصبحت كلها ، شيئا فشيئا ، متطلبات اساسية . وستتكون الاستراتيجية العامة التي سنضعها في تركيا من مبادئ الادماج والاشراك في الحياة العامة ، والتطبيع في جميع مراحل الحياة .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أوضح أن هدفنا هو إقامة مجتمع متكامل لجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠١٠ ، عالم يتحقق فيه الاندماج الكامل بين المعوقين والاصحاء . وآمل أن ينجح اجتماع الجمعية العامة في التقدم صوب هذا الهدف . وأخيرا ، أود أن أوضح أن تركيا تؤيد إعلان يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر بوصفه اليوم الدولي للمعوقين .

السيد ديباراتني (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، بوصفي الوزير المسؤول عن الرفاه الاجتماعي في سري لانكا ، أن أشارك في هذه الجلسة العامة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة احتفالا باختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين . وأغتنم هذه الفرصة لاشكر حكومة كندا على رعايتها للاجتماع الدولي للوزراء في مونتريال بشأن هذا الموضوع الهام . وقد يسرّ ذلك المحفل إجراء تبادل مفيد للغاية للآراء والخبرات . وسوف تفيد هذه المدخلات في دفع جهودنا الجماعية قدما نحو تحقيق الاهداف التي توخيناها هنا في الامم المتحدة .

وقد أثبت عقد المعوقين الذي أعلنته الامم المتحدة في عام ١٩٨٢ ، أنه عامل حفاز هام . فقد أثار وعي المجتمع الدولي بطائفة واسعة النطاق من الموضوعات المتعلقة بحالات العجز . وقد ركزت الانشطة التي بذلت أثناء العقد الاضواء على محنة وإمكانات مايقرب من ٥٠٠ مليون معوق . وبرغم الوعي العام الذي تولد ، والجهود المحمودة التي بذلت على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية ، فما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لشحذ إمكانات المعوقين بوصفهم شركاء كاملين في المجتمع . وفي الوقت الذي تسعى فيه الامم المتحدة الى تولي الزعامة في مجال صياغة نظام عالمي أكثر إنصافا وإنسانية ، يكون من أنسب الامور لها أن تجدد الاهتمام بالفئات الضعيفة مثل المعوقين . ولهذا فإن الاهتمام بهذه القضية في هذا المنعطف الهام يأتي في وقته تماما . ويجب على الامم المتحدة أن تستغل الخبرة المكتسبة من العقد لإدامة قوة الدفع .

ويود وفدي في هذا السياق ، أن يشكر الامين العام على تقريره الشامل والتوصيات التطلعية الواردة فيه . إن التقرير يشير عن حق ، الى التفاوت الاقتصادي والتقني بين البلدان ، والى القيود الاقتصادية الموهنة ، باعتبارها عوامل أساسية تؤثر تاثيرا ضارا على رفاه المعوقين . وقد أبرزت تجارب الدول الاعضاء في تنفيذ برنامج العمل ، الحاجة الى التنمية الاقتصادية الشاملة بوجه عام ، والى توفير

الاحتياجات الاساسية وتوليد الدخل المستدام ، بوجه خاص . ومازالت هذه الشروط هي الشروط الاساسية لتحقيق أهداف برنامج العمل . وهناك إحساس قوي بهذه الحاجة لدى أشد مجموعات المعوقين تضررا - وهم فقراء المعوقين .

ويتضح من تجربتنا أثناء العقد أن هناك حاجة لوضع وتنفيذ إجراءات اكثر تركيزا واكثر توجها نحو تحقيق الاهداف ، على جميع المستويات وفي جميع القطاعات ذات الصلة ، فلن تكفي التشريعات الجيدة ولا المؤسسات المناسبة وحدهما . ونحن نوافق على أن اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني يشكل أهم العناصر ، وعلى ضرورة أن يستمر التاكيد على الوقاية ، وإعادة التاهيل وتكافوء الفرص . ومع ذلك ، فالإجراءات على المستوى الوطني يلزمها الدعم بالموارد الضرورية ، كما يلزم أن تُستكمل بالبرامج الاقليمية والدولية . وسيظل الحماس والدعم من جانب القطاع غير الحكومي مسالة حيوية .

وفي منطقتنا ، يسعدنا أن نؤيد إعلان الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ عن العقد الاقليمي للمعوقين للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٢ . ونامل أن تتخذ مناطق اخرى مبادرات مماثلة لمتابعة هذا الجهد الدولي في القرن الحادي والعشرين . ويؤيد وفد بلادي توصيات الامين العام في هذا الصدد .

وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي نواجهها ، وبرغم البيئة الاقتصادية الدولية المعاكسة ، واصلت سري لانكا جهودها الرامية للنهوض بالمعوقين . وتركز الانشطة في سري لانكا على موضوعات الوقاية وإعادة التاهيل وتكافوء الفرص وإشراك المدخلات المتعددة القطاعات . وينبثق السند التشريعي للانشطة التي تجري في سري لانكا من الالزام الدستوري بأن :

تُتخذ إجراءات تشريعية وتنفيذية للنهوض بالنساء والاطفال والمعوقين".

وبينما تتاح للمعوقين جميع الفرص للتمتع بحقوقهم الاساسية وحرياتهم المدنية وممارستها ، فإن الحكومة تنظر في إدخال مزيد من التحسينات على الإطار القانوني الحالي ، لتيسير مشاركة المعوقين في المجتمع على نحو اكثر فعالية .

وبغية تركيز مزيد من الاهتمام على رفاه المعوقين ، إتخذت الحكومة في عام ١٩٨٩ قرارا هاما يتعلق بالسياسات . لإنشاء منصب وزاري مستقل في مجلس الوزراء هو وزارة التعمير وإعادة التاهيل والرفاه الاجتماعي . وقد كلفت هذه الوزارة بوضع إطار للسياسات وتسهيلات برنامجية فيما يتعلق بالمجموعات المحرومة الفقيرة بوجه عام ، وربط البرامج والتدابير الوطنية للرفاه الاجتماعي بالمعوقين والقطاعات المحرومة في المجتمع بوجه خاص . ورات الحكومة من الضروري أن توفر هذا الإطار المؤسسي المتخصص من أجل تنسيق السياسات والبرامج في هذا المجال ، في ضوء إرتفاع معدل حالات العجز بنسبة ١,٨٦ في المائة سنويا في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٢ . وقد اقتضت طبيعة التفاوت في توزيع السكان المعوقين في مختلف المناطق ، التنسيق الوثيق بين استراتيجية الوقاية واستراتيجية الاستجابة . وكان من الضروري أيضا تنفيذ البرامج على المستويات المحلية ، وأخذ اتجاهات وخصائص توزيع حالات العجز على المستوى الاقليمي في الاعتبار .

وقد زادت العوامل الاجتماعية والاقتصادية المعاكسة من تفاقم محنة المعوقين الفقراء ، فبُدئ في تنفيذ برنامج وطني كبير للتخفيف من وطأة الفقر ، بغية تعزيز الإمكانات الانتاجية والقدرة على توليد الدخل بين الفئات المتدنية الدخل . والهدف من وراء ذلك هو تمكين المعوقين أيضا من الحصول على مزايا البرامج الوطنية الشاملة ، من خلال الاسرة . فالاسرة ، في نظام القيم في سري لانكا تمثل مؤسسة اجتماعية اقتصادية اساسية على مستوى مصغّر . وهي بذلك تكون في وضع فريد يتيح لها توفير شبكة للضمان الاجتماعي تتسم بقدر أكبر من الانسانية وبفعالية أكبر من حيث التكلفة ، إذا قورنت ببرامج الدعم المكلفة التي تدار بشكل مستقل والمطبقة في بعض البلدان الاخرى . وتستهدف برامج التخفيف من وطأة الفقر هذه ، المعروفة في سري لانكا باسم "جانا سافيا" توفير الدعم الاستهلاكي الى جانب الدعم الاستثماري المستدام للفقراء . وهي ترمي الى شحذ الامكانات الانتاجية للاسر الفقيرة ، ومن خلالها يُكفل الضمان الاجتماعي أيضا للمعوقين . ويجري تنفيذ البرنامج على قدم وساق .

ويُقصد ببرنامج تقديم وجبة منتصف اليوم في المدارس الذي بدأ في سنة ١٩٨٩ ، تحسين مستويات التغذية لنحو ٣,٥ مليون من تلاميذ المدارس . وسيستمر هذا البرنامج بوصفه استراتيجية وقائية هامة . وبالإضافة الى ذلك ، اعتمدت الحكومة نحو نصف بليون روبية في شكل مساعدة عامة للمحتاجين وكبار السن المعاقين اجتماعيا . ويشمل ذلك الدعم أيضا المعوقين الذين يعانون من أمراض مزمنة .

وفي مجال التعليم ، أيدت سياسات وبرامج الحكومة دوما المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التربية والعلم والثقافية (اليونسكو) . ومن البرلمان تشريعا في سنة ١٩٧١ أنشئ بموجبه فرع للتعليم الخاص لإدخال التعليم للمعوقين . ويجري تنفيذ هذا عن طريق تطوير مناهج الدراسة ، وبرامج خاصة لتدريب المعلمين ، ونظام للرصد . وأنشأنا ٦٤١ مدرسة مزودة بمرافق لتعليم المعوقين . ويتماشى توزيع المدارس مع حالات العجز في مختلف انحاء البلد . إلا أن الضرورة تدعو الى مزيد من التحسين لتمكين الاطفال المعوقين من مواصلة تعليمهم حتى مستوى الجامعة أو الكلية التقنية . فهناك عدد كبير من الاطفال المعوقين غير قادرين على مواصلة تعليمهم بسبب نقص المدد من المعدات والكتب المدرسية . وينبغي اتخاذ إجراءات لتعبئة الموارد الخاصة والحكومية على السواء لمواجهة هذه الاحتياجات .

وتوفر الرعاية الصحية للمعوقين مجانا عن طريق شبكة للمرافق الصحية على صعيد الجزيرة . وأنشئت وحدات الرعاية الخاصة للمعوقين في المستشفيات الاقليمية والاساسية . وهناك شبكة متقدمة للرعاية الصحية الاولية متاحة بالفعل في سري لانكا ، وهي تكمل هذه المرافق الخاصة عن طريق تقديم الرعاية الصحية في المنازل . غير أن الحاجة تدعو الى مزيد من الدعم والتحسين للإرتقاء بمستوى المرافق القائمة . والمطلوب هو المزيد من المعدات والمعرفة التقنية لتعزيز الخدمات المقدمة ، كمّا ونوعا .

وأنشأت إدارة الخدمات الاجتماعية شبكة من مؤسسات التدريب المهني لتمكين المعوقين من اكتساب مهارات يمكن استخدامها اجتماعيا واقتصاديا . كما تقدم

للمتدربين دورات تدريبية لاكتساب المهارات ، معدة إعدادا خاصا ، طبقا لاستعدادهم واحتياجاتهم . ويُزود المتدربون ، بمجرد إستكمال تدريبهم ، بالادوات والمعدات للبدء في مشاريع للتوظيف الذاتي حتى يتسنى لهم الاندماج في المجتمع بطريقة منتجة .

وسوف تُحبط جهود كل من القطاعين الحكومي وغير الحكومي في مجال تعليم وتدريب المعوقين ، ما لم يتمكن أولئك الاشخاص من الحصول على الاعتراف الاجتماعي عن طريق التوظيف المدر للدخل . ولذلك تدرس الحكومة جدوى منح معاملة خاصة للمعوقين الذين يسعون الى الالتحاق بوظائف في القطاع العام .

وهناك قضية اجتماعية أخرى تجري معالجتها ، وهي عزوف البعض عن تعريف المعوقين للمجتمع بسبب فكرة خاطئة مؤداها أن العجز يمثل عنصرا من عناصر التخلف الاجتماعي . وقد تناقص الى حد كبير إهمال المعوقين نتيجة لعوامل اجتماعية . وينبغي الثناء على المنظمات غير الحكومية لما أنجزته من أعمال في هذا المجال الصعب . لقد تابعت الحكومة العمل عن طريق الكشف عن المعاقين في المجتمع المحلي وإعادة تأهيليهم في المنازل بواسطة متطوعين . ومع ذلك ، توجد مشاكل متبقية وستواصل الحكومة هذا الجهد بتقديم المساعدة ، في جملة أمور ، لمشروع تدعمه منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في هذا الخصوص .

وأنشئت هيئة وطنية للالعاب الرياضية ، بدعم من ادارة الخدمات الاجتماعية لتشجيع المعوقين على إظهار طاقاتهم في الانشطة الرياضية . ويجري تنفذ هذا البرنامج بقصد تعزيز الثقة فيما بين المعوقين ، وبوصفه جزءا من البرنامج الاقتصادي الاجتماعي الشامل لإدماج المعوقين كلية في المجتمع العامل .

وأنشئت اخيرا لجنة وطنية لتنسيق الاعمال المتصلة بقطاع المعوقين . ويمثل هذا المحفل الوكالات الحكومية وغير الحكومية ، وموظفي الملاجئ ومختلف منظمات المعاقين . ومن المتوقع أن يركز هذا الترتيب المؤسسي على قضايا ومشاكل المعوقين على أساس التواصل ، وأن يسعى الى إيجاد حلول صحيحة .

وإذ يتطلع وفدي للأمام ، فإنه يوافق الى حد بعيد على التوصيات الواردة في تقرير الامين العام (A/47/415 ، الفصل الثاني) . إن المرمى الاساسي للتوصيات هو أنه ينبغي لنا أن ننتقل من مرحلة الوعي الى مرحلة العمل . وقد بدأت حكومتي بالفعل عملية صياغة منظور للسياسة الكلية وخطة عمل لقطاع المعوقين ، للسنوات المقبلة . واتخذنا أيضا إجراءات لتحديد احتياجات هذا القطاع في برنامج الاستثمار العام للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ . وتسرنا الاشارة الى أن الاهداف العريضة للسياسة التي نظرت فيها سري لانكا تتماشى مع عدد من التوصيات التي تجري مناقشتها هنا . وأعني جعل فئة المعوقين جزءا من المجتمع ناشطا اقتصاديا ومعترفا به اجتماعيا . ويتمثل هدفنا في الإبقاء على البرامج الخاصة بالمعوقين وتحسينها ، لجعلهم منتجين للمجتمع ولانفسهم ، ولتعبئة دعم القطاع غير الحكومي والتوسع في البحوث وتدريب الاخصائيين الاجتماعيين . وقد حددنا بالفعل السياسات القطاعية والتحسينات المؤسسية وتعبئة الموارد ومجالات البحث والتدابير الفعالة من حيث تكلفتها .

غير أن العامل الاساسي للنجاح هو توفر الموارد في القطاعات المعنية مثل التعليم والرعاية الصحية والتدريب المهني وغير ذلك من المرافق المؤسسية . ورهنا بتوفر الموارد سيجري الاسراع بإجراء تحسينات أخرى . ويحتاج الدور الحاسم الذي تلعبه الاسرة بوصفها عونا اجتماعيا واقتصاديا لاحتياجات المعوقين الى دعم تكميلي من الانشطة القطاعية ، خاصة عندما تكون الرعاية المتخصصة مطلوبة في مجالات مثل الصحة والتعليم والتدريب المهني . ولهذا ، يكون من الاساسي أن تزاد الاعمال الوطنية بالمساعدة الثنائية والمتعددة الاطراف في مجال الموارد والخبرة . وإذ تتجه الامم المتحدة الى عصر من التعاون الدولي لكفالة العدالة الاجتماعية والانصاف والتحقيق التام لقدرات الفرد ، نأمل أن يكون الدعم الضروري في المتناول ، لكفالة الهياكل الاساسية الاجتماعية - الاقتصادية ، والتطوير والنقل المناسبين للتكنولوجيا والتدريب وتعبئة الموارد المالية الداعمة للفئات المغبونة مثل المعوقين وغيرهم من المعاقين اجتماعيا .

واسمحوا لي ، قبل الختام ، بأن أعرب عن التقدير الخاص للمنظمات غير الحكومية التي قدمت خدمات جليلة لقضية المعوقين وغيرهم من الفئات الضعيفة . فلم تقتصر مساعيها على حملات توعية الجمهور . وكان التزام وتفاني المنظمات غير الحكومية ديناميا في ترجمة وعي الجمهور الى عمل ملموس حتى في أقصى البقاع النائية بمختلف البلدان . وبالمثل ، إن لم يكن أكثر أهمية ، كان حماس ومثابرة العاملين الميدانيين بمثابة دعم هائل وفي نفس الوقت إلهام للمجتمعات المفتوحة ، مثل مجتمعي في تنفيذ مختلف البرامج الموضوعة لمساندة قضية المعوقين . ولقد كانت لنا ، في سري لانكا ، تجربة مجزية الى أقصى حد في مجال تنسيق الانشطة الحكومية وغير الحكومية في هذا الميدان . ونأمل في مواصلة هذا المسعى الداعم بصفة متبادلة .

السيد مزهود (تونس) :يسعدني في مستهل هذه الكلمة أن أعبر لكم عن اعتزازي للمشاركة في هذه التظاهرة الهامة التي تنظمها الامم المتحدة والتي تعكس الاهمية التي نوليها جميعا الى مسألة النهوض بالمعاقين ، باعتبار أن هذه الفئة جزء لا يتجزأ من مجتمعاتنا ، والتي لها دور فعّال في الحركة التنموية ببلداننا لو يقع إدماجها . وإني أتقدم ، بهذه المناسبة ، بالشكر للمنظمة وأمينها العام الدكتور بطرس بطرس غالي ، على تنظيم هذا اللقاء الخاص بتقييم حصيلة العشرية التي أقرتها الامم المتحدة في شأن المعاقين ، والاهتمام المتواصل بالقضايا التي تتطلب معالجة أو تحسيسا بصفة خاصة .

كما يسعدني أن أستعرض الخطوات الهامة والانجازات القيمة التي تحققت بتونس منذ تحول السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، حيث عمل سيادة الرئيس زين العابدين بن علي على انتهاج سياسة اجتماعية توفق بين مقتضيات التنمية وحاجيات الفئات الضعيفة ، وإرساء مجتمع متوازن ومتضامن قوامه العدل والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

إن هذه الثوابت في سياسة الحكومة التونسية أعادت لبلادنا مكانتها ، وللمواطن التونسي ثقته واعتزازه بالانتماء الى تونس ، مما وفر مناخا ملؤه الثقة والطمانينة ووضوح الرؤية - وهي جميعها عوامل دفعت المجموعة الوطنية الى مضاعفة الجهد من أجل تعزيز مسيرة التنمية ببلادنا ، تلك المسيرة التي صرفت اهتماماتها الى كل الفئات ، وخاصة الضعيفة منها ، حتى تسهم بدورها في المجهود الانمائي . ومن هذا المنطلق ، يبدو جليا أن السياسة التونسية في مجال النهوض بالمعاقين تندرج في إطار الخطة الوطنية الشاملة للنهوض بالانسان .

إن بلوغ أهدافنا التنموية مرتبط باستتباب السلم الاجتماعي واحترام مقومات المجتمع المدني الواعي والمتضامن . لذلك عملنا في تونس على النهوض بالحوار الاجتماعي وتطوير أساليبه والوقاية من مختلف أسباب التوتر . وقد كان لهذه المجهودات الاثر الطيب في إرساء مناخ اجتماعي سليم ساهم في الرفع من الانتاجية والنهوض باقتصادنا ، وبالتالي تحقيق نسبة نمو هامة ، بالرغم من التحديات والتغيرات السريعة التي تشهدها الساحة العالمية .

كما حرصنا على تطوير نظام التغطية الاجتماعية ، وذلك انطلاقا من إيماننا بأن الضمان الاجتماعي يجسم البعد التضامني بين الفئات والاجيال ، حيث تم توسيع هذه التغطية لتشمل أغلب الفئات الاجتماعية . وقد ارتفعت نسبة التغطية ٥٢,١ في المائة من سنة ١٩٨٧ الى ٦٢ في المائة سنة ١٩٩١ ، إضافة الى تحسن الخدمات وتطوير التشريعات .

كما أنه ، انطلاقا من إيماننا بأن سلامة كل مجتمع وازدهاره يكمنان في سلامة الاسرة وتوازنها ومساهمتها في حركة التنمية ، عملت الحكومة التونسية على توفير

جميع المقومات الاساسية اللازمة ، من تشريعات وقرارات ، للنهوض بالمرأة والاسرة لجعلها تواجه التحديات الاجتماعية ، وتساعد على حل الظواهر والانحرافات التي من شأنها أن تعوق مسيرة التنمية . وبذلك حققنا للمرأة مكاسب ومنجزات جعلت بلادنا في مقدمة الدول من حيث النهوض بحقوق المرأة والاسرة .

ان تضامن فئات المجتمع - كما قال سيادة رئيس الجمهورية التونسية ، السيد زين العابدين بن علي - شرط أساسي لتقدمنا ، وكذلك لتوازن النظام السياسي . ولا يمكن أن نحقق أسباب التضامن والاستقرار بغير العدالة الاجتماعية التي هي إحدى القيم المحورية لحركتنا التحريرية .

فانطلاقا من هذه المنهجية ، أولت الحكومة التونسية أهمية كبرى لملف النهوض بالمعاقين ومكافحة ظاهرة الاعاقة ، باعتبار أن الوقاية من الإعاقة تساهم في تقليص هذه الظاهرة ، حيث تم تطوير التشريع المتعلق بالنهوض بالمعاقين ورعايتهم ، إضافة الى حث المؤسسات على تشغيل المعاقين وتخصيص ١ في المائة من مواطن الشغل لفائدتهم ، وكذلك إنشاء مجلس أعلى للمعاقين ، إضافة الى تطوير أساليب التكوين والرسكلة للمربين والمدربين الاجتماعيين ، بما يتماشى والتطورات التي يشهدها هذا الميدان ، وتطلعات المعاقين أنفسهم .

ولتدعيم المجهودات المبذولة في مجال تشغيل المعاقين وضعت الدولة برنامجا وطنيا لبعث موارد رزق للمعاقين يهدف الى تمكين المعاقين القادرين من تعاطي نشاط منتج يضمن لهم دخلا قارا من المساعدات المالية الضرورية لتمويل مشاريع فردية أو جماعية .

وقد انتفع من هذا البرنامج منذ سنة ١٩٨٧ حوالي ٩٠٠ ٢ معاق باعتمادات اجمالية تقدر بما يعادل ٠٠٠ ٨٠٠ ٢ دولار امريكي .

كما سعينا الى تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل برنامج النهوض بالمعاقين ، وقد عرفت هذه الموارد تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة ١٩٨٩ إثر أحداث حساب

خاص بالخزينة تشارك من خلاله المجموعة الوطنية في تمويل المشاريع الخاصة بالمعاقين ، وتتأتى موارده من رسم الاداء على المنتوجات التي تختص بها الدولة ورسم الاداء على المراسلات البريدية .

وقد حرصنا على أن تتحمل كل الاطراف ، من عائلات وجمعيات ، مسؤولية الإحاطة بالمعاقين ، فشجعنا على بعث الجمعيات ، وذلك بوضع الإطار التشريعي الملائم للتعبئة وللبذل والعطاء وتفجير طاقات الخير الكامنة في المجتمع . كما خصصنا اعتمادات هامة صُرفت في شكل منح للجمعيات ، مما مكنها من وضع وتنفيذ برامج كانت خير رافد للعمل الحكومي في مجال رعاية المعاقين . وقد ركز القطاع الاهلي الجهد خاصة على مجالات التربية والتعليم والتأهيل المهني ، وذلك انطلاقا من الشعور بأهمية دور التأهيل في عملية الإدماج الكلي للمعاقين . وقد تجسم هذا التوجه بإحداث ١٢٠ مركزا مختصا يؤمها حوالي ٠٠٠ ٤ معاق .

على أن هذا المجهود الذي بُذل بفضل حرص الحكومة التونسية ، وبفضل تكاتف جميع الاطراف ، يبقى في اعتقادنا منقوصا ، لاجل ذلك عملنا ، في إطار الإعداد للمخطط الثامن للتنمية ، على برمجة جملة من النشاطات والمشاريع لدعم المجهود الوقائي ، وتركيز شبكة الوحدات الجهوية للكشف والتشخيص المبكر ، وذلك من خلال بعث ٣٠ وحدة جديدة ، بالإضافة الى دعم الرعاية والتأهيل والتربية المختصة ، بتعزيز شبكة المراكز المختصة التي تطور عددها من ٨٠ سنة ١٩٨٧ ، الى ١٢٠ سنة ١٩٩٢ ، وذلك دون التغافل عن توسيع الخدمات والرعاية الاجتماعية لتشمل أكبر عدد ممكن من المعاقين .

إن كل مجهود وطني يبقى في اعتقادنا مرتبطا إلى حد بعيد بما يجده من سند دولي ، حيث نؤمن بأن تبادل الخبرات والاستفادة مما يتوفر على الساحة الدولية من طاقات وإمكانات ، واستغلالها لفائدة غايات نبيلة ، لخير حافز على مزيد من بذل الجهد ، وتحقيق ما نصبو إليه جميعا من إرساء مجتمع متوازن .

ولعل اجتماع الوزراء المكلفين بالنهوض بالمعاقين ، الذي انتظم يومي ٨ و ٩ من تشرين الأول/اكتوبر الجاري بكندا ، يخدم هذا التوجه . إن الأمل يحدونا أن يمكّننا هذا التشاور المرتقب من انطلاقة جديدة نحو مزيد من تجسيم البرامج العشرية الخاصة بالمعاقين . كما نتمنى أن يواصل المنتظم الأممي واهتمامه بالأوضاع الاجتماعية السائدة في العالم ، في ظل المجهود الرامي إلى إعادة هيكلة المنظمة ، على أن تمثل القمة الاجتماعية المزمع التأمها سنة ١٩٩٥ ، والتي دعمت تونس مبدأ تنظيمها ، تتويجا لعمل دؤوب تقوم به الأمم المتحدة في عهدها الجديد .

السيد دافيلا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن أكون بينكم اليوم كي أمثل الولايات المتحدة في الوقت الذي نحتفل فيه بنهاية عقد الأمم المتحدة للمعوقين .

إننا فخورون بالمنجزات التي حققناها خلال العقد المنصرم في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح الأشخاص المصابين بحالات العجز . ولقد واصلنا الانتقال من مراحل مواقف التعاطف الأبوي والبرامج الانفصالية إلى مواقف تتسم بالاحترام ، والبرامج الاشتمالية . وأكدنا من جديد ، كأمة ، على التزامنا بمبدأ جوهري تأسست عليه أمتنا : ألا وهو تكافؤ الفرص لجميع المواطنين . ولقد أعلنا هذا المبدأ بصورة صريحة لمصلحة الأشخاص المصابين بحالات العجز ، باعتماد تشريع يعد معلما في ميدان الحقوق المدنية ، وهو قانون الأمريكيين المصابين بحالات العجز .

ولكننا ندرك أن سن قانون من القوانين ، مهما بلغت عظمة هذا القانون ، لا يخلق في برهة مجتمعا تتساوى فيه الفرص . فالأشخاص المصابون بحالات العجز لابد أن تكون لديهم المهارات والموارد لممارسة حقوقهم المكتسبة بشق الأنفس بموجب القانون .

وحماية الحقوق المدنية لا تخول الاشخاص المصابين بحالات العجز الحق في الوظائف . فقوانيننا تحمي الاشخاص المصابين بحالات العجز "المؤهلين" للتنافس في إطار القوة العاملة .

لذا ، وبغية تحقيق النجاح في إطار القوة العاملة ، لا بد أن يأتي الاشخاص المصابون بحالات العجز إلى القوة العاملة بوصفهم متنافسين "مؤهلين" . والمتنافس "المؤهل" هو متنافس مثقف ، ومتنافس مدرب ، ومتنافس كفؤ . ولقد طورت بلادي أنظمة شاملة للتعليم وإعادة التأهيل للاشخاص المصابين بحالات العجز ، لكفالة تمكنهم من اكتساب صفة "المؤهلين" .

لقد خدمنا هذا العام قرابة مليون شخص في برامج إعادة التأهيل المهني الشاملة في بلدنا . وحيث أننا نعمل في جميع الولايات الـ ٥٠ ، فقد وفرنا خدمات إعادة التأهيل للاشخاص المصابين بمجموعة واسعة من حالات العجز ، بما في ذلك الاعتلال الجسدي والحسي والعقلي . ووفرنا خدمات تتراوح بين الرسوم الجامعية وإعادة التدريب على مهن جديدة .

ونشعر بالفخر ، بصفة خاصة ، بخدماتنا في مجال "العمالة المدعومة" ، التي توفر الدعم للعمل الذي يحقق الاندماج للاشخاص المصابين بحالات العجز الحادة ، الذي كان يعتقد من قبل أنهم غير قادرين على العمل في بيئات مندمجة . ونحن نعرف الآن أنه لا يوجد ، عمليا ، أي مصاب بحالة عجز الا يمكنه العمل في بيئة إندماجية ، إذا توفر له الدعم المناسب .

إن خدمات إعادة التأهيل المهني التي نقدمها تكون فعالة إلى أقصى حد عندما تعمل مباشرة مع القطاع الخاص . ولقد أقمنا شراكات عديدة مع جهات العمل . وبهذه الوسيلة ساعدنا هذه الجهات على إيجاد العمال المصابين بحالات العجز المؤهلين لوظائف خالية شاغرة . وبهذه الطريقة سهلنا المهمة لأصحاب الأعمال . فنحن نحيط علما بما لديهم من الشواغر ، وعن طريق ما هو ملائم من البرامج التعليمية والتدريبية نساعدهم على إيجاد المؤهلين من الاشخاص المصابين بحالات العجز .

إن أسرع القطاعات نموا من بين الذين نخدمهم يتألف من الأشخاص المصابين بحالات عجز نفسي . فمن بين جميع الأشخاص المصابين بحالات العجز في بلدنا ، يواجه المصابون بحالات عجز نفسي أشد أنواع التمييز وكثيرا ما يمثلون أعظم تحد لأصحاب العمل . وسيكون الجزء الأكبر من عملنا أثناء هذا العقد ، والعقد المقبل ، استكشاف سبل أفضل لتوفير التدريب والدعم للعمال المصابين بحالات العجز النفسي .

إن أمتنا فخورة بأن يكون لديها قانون الحق في التعليم ـ قانون التعليم لجميع الأطفال المعوقين . وهذا القانون الذي صدر في عام ١٩٧٥ ، كان حاسما في تمكين الأشخاص المصابين بحالات العجز من أن يصبحوا "مؤهلين" . فهو يكفل الحق في التعليم لكل طفل مصاب بحالة عجز ، مهما كانت درجة حدتها . وهذا التعليم يجري فيما نصفه بأنه أقل البيئات تقييدا . وهذا يعني أن الأطفال يتعلمون إلى أقصى حد ممكن مع أندادهم من غير المعوقين .

وقبل إصدار هذا القانون لم يكن يسمح للعديد من أطفالنا بالمداومة في المدارس العامة . وكثيرا ما كان يقال لآبائهم أن عليهم إبقاءهم في المنزل أو إرسالهم إلى المؤسسات المتخصصة ولقد قطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الحين . فاليوم ما من طفل أو كفلة ، مهما كانت حدة حالة عجزه أو عجزها ، يمكن أن يحرم من التعليم . وهذا حجر زاوية حاسم في جهودنا الرامية إلى كفالة أن يكون الأشخاص المصابون بحالات العجز "مؤهلين" .

وبلدنا فخور أيضا بدعم المراكز المكرسة لتعزيز المعيشة المستقلة للأشخاص المصابين بحالات العجز . ولدينا مئات من هذه المراكز عبر البلاد ، وهي موارد قيمة في المجتمعات المحلية لخدمة الأشخاص المصابين بحالات العجز . إنها تخضع بالكامل لرقابة الأشخاص المصابين بحالات العجز ، وهم الذين يديرونها ، وهي تقدم مجموعة واسعة من خدمات الدعم ، بما في ذلك خدمات المساعدة الشخصية ، والتدريب في مجالات إدارة الأموال ، وخدمات إحالة المعلومات .

تقدم هذه المراكز الاشخاص الذين يعانون من جميع أنواع العجز ، بما في ذلك العجز عن التعلم ، والعجز الجسدي وحالات الاعتلال الحسي والعقلي . وهي توفر مساعدة فنية لجهات العمل التي تتعلم كيف تجعل بيئات أماكن عملها ووظائفها مفتوحة للمعوقين .

واليوم ، يتمتع الأمريكيون المصابون بحالات العجز بفرص أكثر من أي وقت مضى . وإن وجودي هنا أمام الجمعية العامة ، وأنا أصم مذ كنت في الثامنة من عمري ، دليل على ذلك . وفي أمريكا يحقق المعوقون أرفع المستويات في نشاطهم . فنحن ندرس للحصول على درجات علمية متقدمة ؛ ونصبح أطباء ومحامين ؛ وممثلين ؛ وأيضا موظفين حكوميين . وإن مؤسساتنا وأفرادنا على أرفع مستويات الحكومة - الرئيس بوش ، وكونغرس الولايات المتحدة وكبار موظفي الحكومة - يلتزمون بسياسة تستهدف توفير أكبر قدر من الاستقلال والمشاركة للمعوقين .

ويسعدنا أن نشاطر نتائج جهودنا في أمريكا مع شركائنا في جميع أنحاء العالم ، ونحن نعمل من أجل تحقيق هدف زيادة مشاركة المعوقين في جميع جوانب الحياة . ويسعدني أن أعلن اليوم أن الادارة التي أعمل بها - إدارة التربية المتخصصة - ستستضيف مؤتمرا لنصف الكرة الغربي للمعوقين في كانون الأول/ديسمبر ، لتطوير خطة عمل تمد عقد الامم المتحدة للمعوقين إلى العقد التالي والقرن التالي . وإنني فخور إذ أدعو أمم نصف الكرة الغربي إلى هذا المؤتمر لتشاركنا العمل حتى نقيّم مشاغلنا المتبادلة وحالة التعاون فيما بين أممنا المختلفة في مجال إعادة التأهيل .

ومن بين المجالات التي تدعونا إلى الفخر بصفة خاصة في أمريكا هو نطاق الخدمات التي نقدمها للأسر . وخلال تجوالي في كل أرجاء البلد ، أذهلتني حقيقة أن جميع الآباء يريدون لأطفالهم نفس الشيء : مستوى رفيع من التعليم ، وتزويدهم بالمهارات والقدرة على استغلال طاقاتهم بالكامل . ولا تزال حكومتنا ملتزمة بتفويض السلطة إلى الآباء والعائلات ؛ حتى نحتفظ للآباء والأسر بدور قوي كجزء من برنامج "أمريكا عام ٢٠٠٠" - وهو برنامج للإصلاح التعليمي الذي يقدمه الرئيس بوش لهذه الأمة .

إن توفير الدعم للأسر والبالغين المصابين بحالات عجز يزداد أهمية بمضي الوقت ، وتأخذه أمتنا بمنتهى الجدية .

هذه أوقات تتسم بالتحدي للمصابين بحالات العجز في أمريكا وفي شتى أنحاء العالم ، وإنني أؤمن صادقا بأن المستقبل سيكون مشرقا حقا . ولم يحدث من قبل أن كانت هناك أنشطة كثيرة إلى هذا الحد ، وعلى كل هذه الجبهات المختلفة ، من أجل تعزيز المشاركة الكاملة للمعوقين في كل جانب من جوانب المجتمع . إن كل دراسة بحثية متعمقة ، وكل برنامج أُجيد وضعه وتنفيذه ، وكل تشريع يعتمد على فلسفة المساواة ، وكل مشاركة دولية ، سوف تتيح لنا فرصا جديدة لمزيد من النشاط والنمو والنجاح .

تسلم قوانيننا بقيمة التبادل الدولي كوسيلة لرفع مستويات المهارة وإعادة تأهيل الأشخاص في جميع أنحاء العالم . وكجزء من ولايتنا في إدارتي ، نتبادل ٢٥ باحثا ومستشارا في مجالات التعليم الخاصة ، وإعادة التأهيل والحياة المستقلة مع الأمم الأجنبية في كل سنة . وتشكل البيانات التي نجمعها من هذه الزيارات مكتبة كبيرة مفتوحة لجميع الدارسين والممارسين الدوليين للربط بين أفضل النهج من جميع أنحاء العالم .

لدى أمتنا الآن نُظم شاملة للتعليم وإعادة التأهيل تكفل تأهيل المواطنين المعوقين للتنافس على الوظائف . وخلال هذا العقد ، اعتمدنا قانونا بعدم التمييز يكفل أن تكون ميادين العمل مفتوحة للمعوقين . وسيتطلب العمل في عقدنا المقبل ضبطا دقيقا حتى نتأكد من سلامة النظم ونكفل الالتزام بقانون عدم التمييز . ونحتاج أيضا إلى أن نكفل إتاحة تأمين صحي كاف لجميع المعوقين ، والحصول على خدمات المساعدة الشخصية الشاملة وعلى التكنولوجيا المساعدة اللازمة .

إننا فخورون بإنجازاتنا ونتطلع لمواجهة تحديات العقد المقبل والقرن المقبل بتفاؤل . لقد شهدنا إنجازات مرموقة في هذا العقد ، ونحن واثقون أننا سنشهد المزيد منها في السنوات المقبلة .

السيدة كلتوموفا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بما أن مدى الطابع الديمقراطي لأي مجتمع يمكن قياسه بالحقوق والحريات التي يمارسها أبسط المواطنين ، فإن مستوى الرعاية التي يقدمها ذلك المجتمع لمواطنيه يمكن تقييمه بالرعاية التي يقدمها لأضعفهم .

في عام ١٩٨٣ ، اعتمدت حكومة ما كان يسمى آنذاك جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قرارات هامة بشأن اختتام السنة الدولية للمعوقين ، وقد كانت امتثالا رسميا للتوصيات الصادرة عن الجمعية العامة ، الواردة في برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين . وقد اعتمدت أيضا خطة من عشر سنوات لتدابير تستهدف تنفيذ المهام الواردة في الوثائق ذات الصلة ، وشكلت فريقا عاملا يتكون من ممثلين من مختلف جهات الاختصاص ومن المنظمة المتحدة للمعوقين ، وخبراء لتنسيق المهام المتصلة برعاية المعوقين .

ومع ذلك ، تأثر تنفيذ هذه التدابير تأثرا سلبيا بالحالة السياسية والاجتماعية في البلد ، وكذلك بارتكاز بنود منفردة من تلك الخطة على اقتصاد الدولة الذي كان يخضع لإدارة مركزية وتخطيط صارم ، ولبعض ممارسات النظام الشمولي في مجال الرعاية الاجتماعية للمعوقين . وبالتالي ارتبط ذلك التنفيذ باتجاه يرمي إلى فصل المعوقين وعزلهم ، بوصفهم في مساكن ، بينما يكفل لهم الظروف الاساسية للحياة .

ثم جاءت التغيرات في النظام السياسي بعد عام ١٩٨٩ لتهيء ظروفا أكثر مؤاتاة ، تشجع على الوفاء بالمتطلبات العادلة لجميع المعوقين الذين طالبوا بإمكانية وضعهم وسط السكان الاصحاء ، بل ومشاركتهم أيضا في عمليات اتخاذ القرارات وفي جميع المجالات الاخرى للحياة ، بما يتفق والشرعة الدولية لحقوق الانسان والصكوك الدولية الاخرى لحقوق الانسان .

إن القضاء على التمييز ضد المعوقين لا يتطلب فحسب الإزالة التدريجية للعوائق الموجودة بالمباني والمواصلات والاتصالات ، بل يتطلب أيضا توفير التعليم العام المكثف الذي يؤدي إلى تفهم حقوق كل إنسان والمحافظة على كرامته . ولهذا لا يجوز أن يتلقى المعوقون مجرد الرعاية أو أن يحصلوا على المستويات الدنيا من الخدمات والحقوق ، أو يعيشوا في أدنى مستويات المعيشة ، بل يجب أن تتوفر لهم فرص محسنة للتعليم ، ومعرفة متزايدة بالعجز . فسوء صحة المرء لا يجوز أن يكون سببا للتمييز ، أو لخفض مستوى معيشة أسرة بها فرد معوق .

ويمكن معاملة المعوقين وفقا لقدرات كل منهم ومؤهلاته ، ويمكن أن يحصلوا على فرص متكافئة عن طريق بقائهم قدر المستطاع في أفضل بيئة انسانية توفر لهم أكبر فائدة ، وهي الاسرة .

ولما كانت هذه الاهداف تتطلب نهجا معقدا متعدد الاختصاصات ، وتعاونا وثيقا بين المتخصصين في مجالات متنوعة عديدة وتعاونا فيما بين المعوقين أنفسهم ، والمنظمات الانسانية غير الحكومية ، فقد اعتمدت حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية - وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٦ المعني بتنفيذ برنامج العمل وعقد

الامم المتحدة للمعوقين - مجموعة من الخطوات لتوفير ضمانات قانونية تكفل للمعوقين التحقيق الكامل للذات وإدماجهم في المجتمع .

وقد أنشئت للمعوقين في الجمهوريتين ، في عام ١٩٩١ ، لجان حكومية يرأسها أحد أعضاء الحكومة ، وتتعاون مع وزارة الصحة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات المعوقين . وهي مكلفة بإعداد وتنسيق الترتيبات التشريعية المعنية بالمعوقين ، والروابط بين إعادة التأهيل الطبي والمهني والاجتماعي ، ووضع نموذج جديد لرعاية المعوقين من الاطفال والشباب .

وقد أنجزت أعمال كثيرة في الجمهوريتين . ففي مطلع عام ١٩٩١ أنشئت إدارة الرعاية الصحية والاجتماعية للمعوقين تحت رعاية وزارة الصحة التشيكية . وتسعى الوزارة إلى إقامة شبكة من مراكز إعادة التأهيل الطبي التي تمكن من توفير الرعاية المعقدة للمعوقين . وفي تموز/يوليه من العام الحالي ، وافقت الحكومة التشيكية على خطة وطنية لمساعدة المعوقين ، تشمل عددا من اللجان التابعة للوزارات والادارات ، لكي تمكن من تحسين حالة هذه المجموعة الضعيفة في مجتمعنا .

وفي الجمهورية السلوفاكية ، وضعت "تدابير وقائية للحل الفعلي لمشاكل رعاية المعوقين في الفتر ١٩٩١ - ١٩٩٣" ، تكفل تشغيل جهاز يتولى إسداء المشورة واستنباط أفكار جديدة ، ويوفر في الوقت ذاته التنسيق المباشر لعمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال النهوض بمستوى معيشة الاشخاص المصابين بحالات عجز ، بغية إدماجهم في الحياة اليومية . وجرى تحسين طرق الحصول على المعلومات المتعلقة بالدعاوى القانونية التي يقيمها المعوقون بسبب الاثار التي تعاني منها صحتهم ، ومن أمثلة ذلك إنشاء مركز الخدمات التقنية والإعلامية للمكفوفين والمكفوفين جزئيا ، ومركز سمعي للمصابين باعتلال السمع .

ويجري حاليا القيام بالعمل التشريعي لإنشاء نظام جديد للرفاهة الاجتماعية ونظام للتأمين يرتكز على مبادئ الاقتصاد السوقي ، ويأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، بما في ذلك إنشاء معهد لأمناء المظالم .

وسيُسن تشريع هام في شكل قانون يعنى بالمعوقين ، هدفه الرئيسي حمايتهم من التمييز ، وإزالة احتكار الدولة لهذا المجال ، ونقل مسؤولية توفير الظروف المتساوية في كل نواحي الحياة إلى المؤسسات المعنية . وعلى غرار النظام الجديد للرفاهة ، تجرى معالجة عدد من القضايا المعنية التي تتعلق بالعجز عن طريق المعوقين أنفسهم ، وكذلك عن طريق منظماتهم* .

لقد درس وفد بلدي بعناية تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي وعقد الأمم المتحدة للمعوقين (A/47/415) . ويؤسفني ألا يكون بوسعي إلا أن أعرب عن موافقتنا على تقييمه للحالة ولتنفيذ أهداف العقد . وعلى الرغم من الأنشطة المتعددة على الصعيدين الوطني والدولي ، كان التقدم بطيئا بشأن تحقيق الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل . وإذا استمرت الاتجاهات السلبية الحالية ، فهناك مخاطرة بإقصاء المعوقين بشكل متزايد إلى هامش المجتمع . وعلى الرغم من القرارات المتكررة الكثيرة الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة ، لم تعتمد معظم الحكومات التدابير الحاسمة التي ترمي إلى التحسين الفعال لهذه الحالة .

ولئن كان هناك الكثير مما يجب عمله ، فإننا متفائلون لأن هناك ثلاث وثائق رئيسية صادرة عن الأمم المتحدة في هذا المجال ، وهي برنامج العمل والاستراتيجية طويلة الأمد والقواعد الموحدة لتكافؤ الفرص . وستغطي هذه الوثائق الرسم الشامل للسياسات والجهود المبذولة في تنفيذها . وستكون بمثابة مبادئ توجيهية لجميع الدول بغية تحويلها إلى ممارسات يومية . ولهذا يؤيد وفد بلدي توصيات الأمين العام المتضمنة في تقريره .

ويرحب وفد بلدي أيضا بمسار عمل وبنتائج الاجتماع الأول للمؤتمر الدولي للوزراء المسؤولين عن وضع الأشخاص المصابين بحالات عجز ، الذي عقد في الأسبوع الماضي في مونتريال ، بكندا ، والذي شاركنا فيه بنشاط .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غفورزئي (أفغانستان) .

وقد شارك ممثلنا في فريق العمل المخصص لوضع قواعد موحدة لتكافؤ الفرص للمعوقين ، والذي أتم لتوه الولاية المكلف بها ، بموافقته على مجموعة من ٢٢ مشروعا للقواعد ، بالإضافة إلى الاليات المقترحة لرصد تنفيذها . ونرحب بالنتيجة الناجحة التي حققها الفريق العامل في وقت قياسي ، والتي ستشكل مبادئ توجيهية لرفاهة المعوقين على الصعيد الوطني .

وعلى ضوء خبرتي في هذا المجال ، فإنني أقدر الدور الذي تضطلع به الامم المتحدة في فيينا ، وبخاصة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لها ، في مواصلة تطوير التعاون الدولي في الميدان الاجتماعي .

وأغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى قرار اتخذ في بلدي لالتماس الانتساب إلى المركز الدولي للدراسات الخاصة بالاسرة في براتيسلافا . هذا الانتساب سيكون بمثابة متابعة ملموسة جدا للسنة الدولية للاسرة . ووفدي ، في بيانه بشأن البند ٩٣ في اللجنة الثالثة ، سيُعلم ذلك المحفل بهذا الموضوع بصورة أكثر تحديدا .

يعلق وفدي أهمية كبيرة على عقد مؤتمر الوزراء الاوروبيين المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية ، المقرر عقده في براتيسلافا في عام ١٩٩٣ . وبغض النظر عن أية تغييرات قد تدخل على التركيبة الدستورية للجمهورية الاتحادية التشيكية السلوفاكية ، كما سبق أن ذكرنا في مناسبات أخرى ، ترى كلا الدولتين الخليفتين أن من واجبهما الامتثال لجميع التزاماتهما تجاه المجتمع الدولي ، وهما على استعداد للتعاون في تنظيم ذلك المؤتمر . وهذا المؤتمر ينبغي أن يكون فرصة لجميع البلدان الاوروبية لكي تتبادل الاراء بشأن أنشطة أخرى في جميع مجالات السياسة الاجتماعية ، وينبغي أيضا أن يكون مصدر إلهام للحكومات في تنفيذ سياساتها الاجتماعية .

السيد ماير (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بداية ، أود أن أتوجه بالشكر إلى الامم المتحدة على إتاحتها ترجمة فورية كاملة بلغة الاشارات خلال هذه الاجتماعات الخاصة للجمعية العامة . فهذه هي المرة الاولى ، على حد علمي ، التي تتوفر فيها ترجمة كاملة بلغة الإشارات في اجتماع للامم المتحدة . وإنني ممتن بوجه خاص للممثلين الخاصين للامين العام المعنيين بعقد الامم المتحدة للمعوقين ، السيد هانز هوغ والسيد جون استروم من مكتب الامم المتحدة في فيينا ، اللذين كان لهما الفضل في إتاحة هذا النوع من الترجمة ، اللازم جدا لجميع الذين لا يمكنهم ، دونه ، متابعة هذه المناقشة الهامة بشأن مسألة المعوقين .

بسبب اجتماعات سياسية هامة في فيينا ، اضطر الوزير الاتحادي النمساوي للعمل والشؤون الاجتماعية ، السيد جوزيف هيسون ، المسؤول عن الممصابين بحالات عجز في بلدي ، إلى إلغاء اشتراكه المقرر في هذه الجلسات التي تعقدها الجمعية العامة . ونيابة عنه أرجو أن يقبل الاعضاء اعتذاراته .

وترحب النمسا بقرار الامين العام اختتام عقد الامم المتحدة للمعوقين بجلسات خاصة تعقدها الجمعية العامة . ويُعلق بلدي أهمية كبرى على جميع التدابير الرامية إلى تحسين حالة المعوقين بقدر كبير . وسيعرض الوزير الاتحادي النمساوي للعمل والشؤون الاجتماعية ، في نهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين ، خطة وطنية للمعوقين ستشكل المبادئ التوجيهية لسياسة الحكومة الاتحادية للنمسا بشأن المعوقين . وهذه المبادئ التوجيهية تستند إلى برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين التابع للامم المتحدة .

إن المعوقين يواجهون مشاكل خاصة ، كما إنهم يتضررون من حالات صعبة في مجتمعنا ، مثل البطالة ، وفي بعض الاحيان عدم الاندماج الكافي في الحياة العادية للمجتمع . ونحن نعتبر أنه من الاهداف الهامة لاي سياسة اجتماعية متقدمة ، كفالة العيش المستقل والمشاركة غير المقيدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الاشخاص المعوقين . وفي النمسا ، خلال عقد الامم المتحدة للمعوقين ، تسنى تحقيق الكثير من أهداف برنامج العمل العالمي للمعوقين التابع للامم المتحدة .

وتستند السياسة النمساوية المتعلقة بالاشخاص المعوقين إلى رؤية متكاملة للانسان الذي ينبغي أن تُراعى ، بنفس القدر ، حاجاته البدنية والروحانية والنفسية والاجتماعية . وقد بلغ التأهيل الطبي والمهني ، كوسيلة للإدماج في الحياة العادية للمجتمع ، مستوى عاليا جدا في النمسا . وهناك مثالات واضحان على هذا المستوى وهما أن الرعاية الصحية الطبية في المنازل ، التي يغطيها التأمين الصحي الاجتماعي ، قد أُدرجت مؤخرا في قائمة خدمات التأمين الصحي الشعبي . وفيما يتعلق بالتأهيل المهني ، زيدت الخيارات العديدة لدعم توظيف الاشخاص المعوقين تعويقا شديدا في القوة العاملة ، وذلك بتقديم إعانات مالية إضافية لاصحاب العمل من أجل توفير تدريب إضافي وفرص عمل للاشخاص المعوقين في مجالات معينة .

إن سبب العجز هو الذي يحدد ، في حالات كثيرة ، أي أساليب التأهيل ستستخدم . ومن ثم ، فإن الاشخاص الذين كانوا قد ولدوا بعاهات أو الذين كانوا معوقين قبل

دخولهم الحياة المهنية يجري التمييز ضدهم ، حيث أن التأهيل كثيرا ما يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالانشطة المهنية . لذلك ينبغي إيلاء أهمية إضافية للتأهيل الاجتماعي . وأخيرا فإن مجموعة وسائل التأهيل الطبية والمهنية والاجتماعية لا تزال تحتاج إلى تحسين .

ومن أجل زيادة تحسين حالة المعوقين في النمسا ، فإن أهداف سياسة النمسا بالنسبة للمعوقين ستكون في المستقبل كما يلي :

أولا ، الإعمال الاقصى لمبدأ العالمية في إدماج وتأهيل المعوقين . وهذا يعني عدم اختلاف المعاملة حسب سبب العجز ، وهذا يشكل خطوة إضافية صوب الوصول المتكافئ لوسائل التأهيل .

وثانيا ، تحقيق التعاون الافضل من جانب مختلف مؤسسات التأهيل ، وذلك لكفالة مصدر معالجة موحد على الصعيد الوطني .

ومن هنا وضعت الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية ، بمساعدة العمل المنجز خلال عقد الامم المتحدة للمعوقين ، الاساس لإصلاح تدابير الرعاية . وفي المستقبل القريب ، سيعرض مشروع قانون على البرلمان النمساوي ينص على تزويد جميع الاشخاص المحتاجين للرعاية ، بغض النظر عن سبب حاجتهم ، بالدعم المالي والدفعات المالية بما يتناسب مع حاجاتهم . وتعتزم الوزارة الاتحادية النمساوية للعمل والشؤون الاجتماعية مواصلة ، وإذا أمكن تكثيف ، التعاون الدولي ، الذي ينفذ في معظم الاحيان على أساس ثنائي لتأهيل المدربين ، أو من خلال نقل التكنولوجيا فيما يتصل بالمساعدة التقنية .

وستواصل الحكومة الاتحادية دعم الانشطة الدولية المؤدية إلى الإعمال الافضل لحقوق المعوقين . وهذه تشمل أنشطة الامم المتحدة ذات الصلة ، ولا سيما تلك التي يقوم بها مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بمكتب الامم المتحدة في فيينا وأنشطة المجلس الاوروبي ومنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالاشخاص المعوقين .

في الاسبوع الماضي ، وبناء على دعوة من حكومة كندا ، انعقد في مونتريال المؤتمر الدولي للوزراء المسؤولين عن حالة الاشخاص المعوقين ، الذي شارك فيه ما لا يقل عن ٧٠ حكومة . وقد تشجع الوفد النمساوي إلى المؤتمر أيمّا تشجيع وهو يرى أن عددا كبيرا من الدول الاعضاء في الامم المتحدة باشتراكها في المؤتمر على المستوى الوزاري ، برهنت على إرادتها السياسية في إيلاء الاهمية القصوى للانشطة الاجتماعية متعددة الاطراف التي تضطلع بها الامم المتحدة ، وخصوصا في مجال العجز . بالإضافة إلى ذلك ، عبّر الوزراء المجتمعون في مونتريال عن قلقهم الشديد إزاء عدم كفاية الموارد المخصصة للمسائل الاجتماعية عموما ، ولانشطة الامم المتحدة الخاصة بالعجز على وجه الخصوص .

لقد أنشيء مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بمكتب الامم المتحدة في فيينا ، بوصفه النقطة المحورية لجميع الانشطة متعددة الاختصاصات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية داخل منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك وحدة الاشخاص المعوقين . ومن الجدير بالذكر في هذا السياق ، أنه جاء في الفقرة ٥٦ من برنامج العمل العالمي ، أن المركز ينبغي أيضا أن يعتبر جهة وصل لتنسيق ومراقبة تنفيذ برنامج العمل العالمي ، بما في ذلك استعراضه وتقييمه . وتمشيا مع ذلك ، يسُر وفد بلادي أن يلاحظ أنه ، منذ بضعة أيام ، وفي مقر المركز ، تمّ وضع اللمسات النهائية لقواعد موحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للاشخاص الذين يعانون من حالات العجز ، وذلك من قبل فريق عامل شُكّل في الدورة الاخيرة للجنة التنمية الاجتماعية .

تشدد هذه الاجتماعات الخاصة للجمعية العامة على أنشطة الامم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية . ويحدونا الامل بأن تتشاطر جميع الدول

الاعضاء هذا التشديد ، وأن يكون بالإمكان تحويله إلى وعي أفضل باحتياجات الوحدات المعنية من أفراد وموارد مالية . فلا يمكن أن نتوقع من الوحدات التابعة لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بمكتب الامم المتحدة في فيينا أن تكون قادرة على القيام بمهام موسعة تنيطها بها الدول الاعضاء دون تزويدها بالموارد الكافية .

السيدة نابسياه (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السابعة والاربعين . وإنني على ثقة بأنه في ظل قيادته الحكيمة ستحقق الجمعية نتائج مرضية .

اسمحوا لي أيضا أن أشكر الامين العام على بيانه وعلى تقريره الشامل المعنون : "تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وعقد الامم المتحدة للمعوقين" (A/47/415) . فالتقرير وثيقة قيمة تسهم في جهودنا لمساعدة المعوقين .

كما أود أن أتقدم بالشكر إلى حكومة كندا تنظيمها المؤتمر الدولي للوزراء المسؤولين عن المصابين بحالات العجز ، وذلك في مونتريال في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ .

لقد وصلنا الآن إلى نهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين . ومع ذلك ، وكما بينت نتائج تقرير الامين العام ، فإن الاهداف التي نصّ عليها برنامج العمل الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٢/٣٧ الصادر في ١٩٨٢ لم تتحقق تماما . وبالرغم من أن أسبابا عديدة أسهمت في تلك النتيجة المخيبة للآمال ، فقد حُدّد العامل الاساسي الذي أسهم في تلك النتيجة على أنه الافتقار إلى الموارد . ومن ثمّ ، هناك خطر حقيقي ، من أن تهمل الحكومات احتياجات المعوقين ، خصوصا في البلدان النامية ، لصالح الاحتياجات الماسة والاكثر إلحاحا للقطاعات الاخرى من المجتمع . وعلينا أن نقدّر هذه الحقيقة ، لانها تمثل مشكلة حقيقية في البلدان النامية الفقيرة .

وبالرغم من ذلك ، لا بد من بذل الجهود لتقديم مساهمة مهما كانت ضالة حجمها ، من خلال التخطيط طويل الاجل ، للعناية بالمعوقين وإعادة تأهيلهم ، لأن العجز

مشكلة باقية ، وكل الدلائل تشير إلى أن هذه المشكلة ستظل تتزايد مع زيادة السكان وارتباط أنواع عديدة من حالات العجز بالشيخوخة . لهذه الاسباب ، يجب بذل الجهود الوطنية والجهود الثنائية ومتعددة الاطراف ، لتوفير الموارد الضرورية للمساعدة في التخطيط للاهداف التي نصّ عليها برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، والعمل على تحقيقها . ولذلك تستحق التوصيات التي وردت في تقرير الامين العام كل اهتمامنا .

وكما ورد في تقرير الامين العام ، فإنه لدى تخطيط السياسات والبرامج الوطنية الخاصة بالمعوقين نحتاج إلى تركيز انتباهنا على جوانب أساسية ثلاثة : الوقاية ، وإعادة التأهيل ، وتكافؤ الفرص للمعوقين . ولربما أمكن عمل الكثير في مجال الوقاية ، لأن الحرب تخلف وراءها ملايين المعوقين على مرّ السنين . وقد دخلنا اليوم حقبة جديدة من العلاقات الدولية نرجو ألا تلجأ الامم فيها أبدا إلى العنف في تسوية خلافاتها . إلا أن هذا يتوقف على قدرتنا على تهيئة نوع من التعاون في إدارة السلم والامن الدوليين كما كان متوخى لدى إعداد ميثاق الامم المتحدة . ومع ذلك ، يمكن أن يُرى بوضوح من خلال الاحداث الراهنة والاحداث التي جرت مؤخرا أننا لا نزال بعيدين عن بلوغ ذلك الهدف ، وأن ثمة ضرورة ، على الاقل ، لتعديل النظام القائم . فنحن بحاجة إلى إيجاد وسائل فعّالة وسلمية لإدارة العلاقات الدولية والمحلية لتفادي المواجهات العنيفة . وبهذا المعنى ، يقدم لنا تقرير الامين العام المعنون : "خطة للسلام" أساسا طيبا نبني عليه .

إن التأكيد على الصحة العامة أسلوب فعّال آخر لتقليل مخاطر العجز . وإن التغلب على مشكلة سوء التغذية وإضفاء الطابع المؤسسي على المراقبة والمعالجة الفعّالة للأمراض التي يمكن أن تسبب حالات العجز ، مثل ارتفاع ضغط الدم ، ومرض السكري ، والجذام ، وشلل الأطفال ، سيقطع شوطا طويلا نحو الوقاية من العجز . وفي نفس الوقت ، فإن بحوث تقليل الأمراض مثل التهاب المفاصل والروماتيزم ومرض باركينسون ، ومرض الزهايمر ، ومرض انفصام الشخصية ، يجب تكثيفها لفهم أسبابها ومعرفة العلاج الأفضل للمرضى المصابين بها ، وإن الرعاية الصحيحة قبل وبعد الولادة لها أهمية حيوية لضمان أطفال أصحاء ، ويجب التركيز على التحصين في رعاية الصغار .

وتستطيع الحكومات أن تسهم في تغيير مواقف الناس ومعتقداتهم فيما يتعلق بأهمية الرعاية الصحية من خلال التأكيد على التعليم وعن طريق سن التشريعات . ولكن ما لم تتمكن الحكومات من توفير هذه الخدمات بثمن زهيد أو بالمجان ، فإن السكان لن يهتموا بها . ومن ثم فإن هناك حاجة لتقوم هذه الهيئة ووكالاتها ، مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومختلف اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ، بتكثيف الجهود المبذولة لمساعدة البلدان النامية على توفير الرعاية الطبية لمواطنيها ، وذلك بالتعاون مع البلدان المانحة . ويجب الحرص على تجنب أية ازدواجية في الوظائف بين هذه الوكالات مما قد يؤدي إلى إهدار الموارد الثمينة .

إن العصر التكنولوجي والصناعي الذي نعيش فيه اليوم لا يخلو من المخاطر . فأساليب النقل الحديثة تعني أيضا زيادة مخاطر حوادث الطرق . وتزيد الآلات الحديثة مخاطر الحوادث الصناعية مما يسهم بزيادة عدد المعوقين . وهذان سببان من الأسباب المعروفة للعجز . ويمكن تخفيضهما بعدة وسائل ، بما فيها التشريعات . وفي نفس الوقت ، ينبغي أن تتوفر للناس تغطية كافية من التأمين ، بحيث يمكن في حالة التعرض للعجز نتيجة حادث أن يضمن لهم مستقبلهم وألا يصبحوا عالة على المجتمع .

ينبغي لنا بعد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن نكون على إدراك تام بأن الكثير من الاشياء التي نفعلها لها آثار سلبية على البيئة وعلينا بشكل غير مباشر . وإننا نقرأ تقارير عن أطفال يولدون متخلفين عقليا ، أعينهم غير سليمة وأطرافهم مشوهة ، وهي حالات عجز تنسب إلى تعرض أمهاتهم إلى بيئة ملوثة . ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تقليل هذه الاخطار عن طريق الجهود المنسقة لتوفير التعليم والحوافز والتشريعات . وقد تسهم الامم المتحدة بإجراء دراسة عن كيف يمكن للحكومات أن تقوم بالإعداد لهذا التنسيق وتنفيذه بتكلفة معقولة .

ويجب أيضا دراسة تأهيل المعوقين دراسة جادة . وإنني شخصيا لا أؤمن بأن الاشخاص المصابين بحالات عجز يودون أن يكونوا عبئا على المجتمع . وحتى إذا كان بعضهم يريد ذلك فإننا لا نستطيع أن نشجع هذا الاتجاه ، إذ أن التكلفة الاقتصادية للمجتمع ستكون باهظة . ولذلك ، يجب وضع برامج لخلق الاعتداد والثقة بالنفس والكرامة لتمكينهم من المشاركة مع بقية أعضاء المجتمع مشاركة تامة ومتساوية . ويجب اتخاذ تدابير جادة لتوفير التعليم للمعوقين على جميع المستويات والتدريب في المهارات المهنية وفقا لقدراتهم . فالتعليم والتدريب في هذا العصر مفتاح البقاء ، ولا سيما في المجتمعات الصناعية ؛ وبالتالي يتعين أن تتاح للجميع ، بما في ذلك المعوقون ، فرصة متكافئة للحصول على التعليم والتدريب المهني . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي إنشاء فصول دراسية ومدارس لتلبية الاحتياجات التعليمية لمختلف فئات الاشخاص المعوقين ، ومساعدتهم في الوقت نفسه للحصول على عمل لكسب العيش .

ومن بين أوجه الضعف في المجتمع الحديث الموجه نحو السوق الافتقار إلى الإحسان ، الذي يجعل فرص حصول المعوقين على الوظائف في قطاع الاعمال التجارية قاتمة . ولذلك يمكن للحكومات أن تسن التشريعات للعمل الإيجابي لرفع التمييز عن تشغيل المعوقين ؛ ويمكن للحكومات أيضا أن تسهم بتخصيص نسبة محددة من القوة العاملة فيها للمعوقين ؛ وبتشجيع المفاهيم الإيجابية للمعوقين عن طريق حملات توعية الرأي العام بقدرات الاشخاص المعوقين ؛ وتشجيع القطاع الخاص على تشغيلهم . وينبغي إعطاء أصحاب الاعمال المشغلين للاشخاص المعوقين حسومات ضريبية كحافز لهم .

إن تقديم الرعاية للأطفال المعوقين قد يكون شاقا ومكلفا . ولذلك ، ينبغي إعفاء آباء الأطفال المعوقين من الضرائب لتشجيعهم على تقديم العناية لأطفالهم وتخفيف عبئهم المالي . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي منح المزيد من إعفاءات الضرائب لشراء المعدات المستخدمة للتعويض عن الإعاقة .

ينبغي إعطاء برامج إعادة التأهيل ذي الأساس المجتمعي مزيدا من الأهمية لتمكين توفير مرافق إعادة التأهيل على المستوى المحلي ، وينبغي أن تكون الحكومة ملتزمة بشكل كامل بزيادة هذه البرامج وتحسينها وتمويلها وإعطائها مقومات البقاء . وفي نفس الوقت ، ينبغي استكشاف البدائل الأخرى للرعاية المؤسسية ، مثل المساكن الجماعية ، والمساعدة المنزلية والاحتضان ، وينبغي في هذا الميدان إيلاء دور المنظمات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الأهمية والتشجيع ، لأن إسهاماتها يمكن أن تقطع شوطا كبيرا في استخدام الميزانيات إلى أقصى الحدود .

وقد عانينا في التخطيط للبرامج من نقص خطير في توفر البيانات . فمن أجل وضع برامج مدروسة جيدا وشاملة وفعالة ، ينبغي لكل بلد أن يجري دراسة في علم الأوبئة لجمع وتحليل البيانات عن جميع أنواع أوجه العجز الإنساني وأن يصمم البرامج وفقا للملاحظات والاستنتاجات المستخلصة من هذه البيانات .

وعلاوة على توفير التعليم والتدريب في أمور الحياة والمهارات المهنية ومساعدة المعوقين في إيجاد فرص العمالة ، ينبغي للحكومات أيضا أن تدخل برامج لإعطاء الأشخاص المعوقين المعوزين المزايا والحوافز . ومن الأمثلة على ذلك تخصيص بدل تحفيز للأشخاص المعوقين ؛ وإعطاء منح لبدء مشاريع تجارية أو صناعات صغيرة لتشجيع الاعتماد على الذات ؛ وتوفير المعينات الاصطناعية وأجهزة تقويم العظام . وفيما يتعلق بالميزة الأخيرة فإنني أتفق مع تقرير الأمين العام بأن المعينات الاصطناعية وأجهزة تقويم العظام التي تطور وتنتج في البلدان المتقدمة النمو تكون في الأغلب غير ملائمة للاستخدام المحلي وباهظة الثمن . ولذلك فإنني أؤكد اقتراحه بأنه ينبغي انتاج هذه المعدات في البلدان النامية بمساعدة تقنية واستثمارات من البلدان المتقدمة النمو .

ومن أجل تمكين المعوقين من المشاركة الكاملة في المجتمع ، يجب إزالة الحواجز المادية للمعوقين التي لا نحس بها نحن . وبسبب الافتقار إلى الموارد ، فإن البلدان النامية قد لا تتمكن على الإطلاق من تنفيذ بعض الاجراءات المذكورة في تقرير الأمين العام . وإن البت في توفير الباصات الخاصة وتعديل الحافلات لخدمة احتياجات المعوقين قد يتطلب تغييرا شاملا لنظام المواصلات والمرور ، الأمر الذي قد يكون باهظ الثمن . ومع ذلك ، يمكن تنفيذ تدابير أخرى بشأن ، وعلى مراحل ، إلى أن تكتمل العملية كلها . وينبغي أن تكون الحكومات قادرة على تنفيذ تدابير مثل إزالة الحواجز التي تمنع الوصول إلى الأبنية والأرصفة عن طريق سن التشريعات وتقديم الحوافز للمشاركين .

وفي هذا الشأن ، وبما يتفق مع اهداف عقد المعوقين ، فإن المجتمع الماليزي - الذي أصبح مدركا بشكل متزايد لاحتياجات أعضاء المجتمع من المعوقين والقيود التي تقيد تحركهم دون معوقات - وفر لهم بإرادته الخالصة التيسيرات وأسباب الراحة في مبانيه . ولما كانت هذه التسهيلات محدودة ، أنشأت الحكومة مدونة سلوك لتحرك المعوقين وتسهيل وصولهم الى المباني العامة ؛ وأُجري بموجبها تعديل على قانون تنظيم المباني الموحد . وهذا يلزم بجعل المباني العامة مطابقة لمتطلبات المدونة . وهناك قانون آخر ؛ يسمى مدونة السلوك بشأن تحرك المعوقين خارج المباني ويجري إعداده في الوقت الحاضر ويُتوقع أن يكون معدا في الوقت المناسب . وعندما تُنفذ المدونتان يتوقع أن يتمتع المعوقون بتحرك أفضل حتى تتعزز قدرتهم على الكسب ونوعية حياتهم .

ينبغي أيضا مساعدة المعوقين وتشجيعهم على المساهمة في مختلف الانشطة الرياضية سواء كانت على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي . لقد أقامت ماليزيا لقاءات رياضية كل عامين يُطلق عليها "المباريات الرياضية شبه الاولمبية" للمعوقين أمكن لمعوقين آخرين من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن يشتركوا فيها . والذين تفوقوا منحوا نفس الدعم المالي والتدريب والتعليم الذي يمنح لرياضيينا من الرجال والنساء الذين يحرزون بطولات مشرفة لبلدنا .

ونيابة عن ماليزيا ، أشعر بفخر إذ أعلن أن برنامج عملنا فيما يخص المعوقين يعادل البرنامج الذي اقترحه الامين العام . قد لا نكون حتى الآن حققنا جميع الاهداف لكن جهودنا تحرز تقدما ثابتا . إن حكومة ماليزيا ملتزمة بتحقيق الرفاهية والخير لمواطنيها المعوقين ، صغارا وكبارا ، رجالا ونساء . ولسنوات ، وضعت الحكومة سياسات وبرامج مختلفة لضمان تمتع المواطنين في بلادنا بحياة ذات مغزى . والواقع أن معظم المقترحات التي ذكرتها في هذا البيان نُفذت فعلا في ماليزيا .

إن السنة الدولية للمعوقين التي تلاها عقد الامم المتحدة للمعوقين مع برنامجه العالمي للعمل ، شهدت ماليزيا وهي تتقدم الى الامام بسياسات وبرامج مختلفة

ترمي الى تحسين نوعية حياة المعوقين . ومن بين المعالم الهامة في تطوير الرفاه الاجتماعي في ماليزيا إعلان سياسة تسمى سياسة الرفاه الوطني تهدف الى تهيئة مجتمع يتمسك بروح الاعتماد على النفس وتكافؤ الفرص لاقل الناس حظا وتشجيع فضيلة رعاية الآخرين .

ومع أن الحكومة وفرت كل مساعدة ممكنة للمعوقين عن طريق سياساتها وبرامجها المختلفة ؛ فإن هذه السياسات والبرامج لا تزال بحاجة الى التنقيح من وقت لآخر لمواجهة إحتياجات وتحديات العصر المتغير . وتحقيقا لهذه الغاية أنشأت الحكومة لجنة استشارية وطنية تضم خبراء من مختلف الإدارات الحكومية والافراد للنظر في مختلف إحتياجات المعوقين والتقدم بتوصيات الى الحكومة ؛ على أن تأخذ في الاعتبار الاحكام الواردة في برنامج عمل الامم المتحدة العالمي المتعلق بالمعوقين ؛ وتوصيات هذه اللجنة ، بالإضافة الى إلتزام الحكومة عن طريق مفهومها وبرامجها الخاصة بمجتمع الرعاية ستكفل حياة أفضل للمعوقين في ماليزيا .

إن عقد الامم المتحدة للمعوقين يقترب من نهايته الآن لكن هذا ينبغي ألا يعني نهاية برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ؛ لان السعي الى مساعدة المعوقين ، في رأيي ، هو مجرد بداية . وبدلا من ذلك ، ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا لتحقيق تلك الاهداف سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، بحيث تغطي جميع جوانب العجز .

في المجال السياسي ، يجب أن نعمل على الوصول الى نظام أفضل لإدارة الامن الدولي وإدارة الازمات عن طريق الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام ، وصنع السلام وهي أمور إذا ما تحقق لها النجاح ، ستخفض بشكل غير مباشر حدوث العجز .

ومن الناحية الاقتصادية يجب أن تبذل جهود منسقة بشكل ثنائي ، مثلا عن طريق تقديم كل بلد للآخر المساعدة الفنية في مجال رعاية وتدريب المعوقين وكذلك بشكل متعدد الاطراف على المستويات الاقليمية والدولية . وفي هذا الشأن ، أنتهز هذه الفرصة لاهنئ البلدان الزميلة الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي بمناسبة إعلان الفترة من عام ١٩٩٣ الى ٢٠٠٢ عقدا إقليميا للمعوقين . ويسرني

أيضا أن ألاحظ أن الامم المتحدة على إستعداد للعمل بشأن استراتيجية طويلة الاجل ذات أهداف محددة يجري وضعها في إطار زمني محدد ، ووضع قواعد معيارية بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين لتعزيز برنامج العمل الذي وضعناه في عام ١٩٨٢ . إن الامم المتحدة بالتاكيد أنسب وكالة لقيادة العمل في هذا المجال بما لها من موارد بشرية وخبرة .

ومع هذا ، هناك حاجة لان تنسق الامم المتحدة ووكالاتها عملها بالشكل المناسب لتتجنب إزدواجية العمل والفقد . وفي هذا الشأن ، ينبغي لمركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فيينا أن ينظر في طرق زيادة فاعليته في تنسيق أنشطة الامم المتحدة في هذا المجال . وفي هذا الخصوص ، أود أن استرعي الانتباه الى الفقرة ٣٠ من تقرير الامين العام ، التي توضح أن مختلف وكالات الامم المتحدة وضعت مبادئ توجيهية وكتيبات بشأن مسائل رئيسية تتعلق بالعجز . وإنني أميل الى الإعتقاد بأن تلك الكتيبات يمكن أن توفر بأسعار أرخص إذا عملت تلك الوكالات معا على وضع مجموعة شاملة من المبادىء التوجيهية أو الكتيبات . وربما كان بوسعنا أن ندرج مسألة المعوقين كبند من البنود التي يُنظر فيها خلال مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي المقرر عقده في عام ١٩٩٥ . وهناك ، يمكننا أن نتناول بالتفصيل كيفية تنسيق عمل الامم المتحدة ووكالاتها بشكل فعال .

ومن الناحية الاجتماعية ، فإن الحكومات بحاجة الى مضاعفة جهودها لزيادة الوعي العام بمحنة المعوقين ؛ ولوضع سياسات اجتماعية وبرامج إجتماعية للمعوقين تتضمن توفير الامن المالي والبدني ؛ ولإدماج المعوقين في الاتجاه السائد للمجتمع ، ولتخفيف مخاطر العجز . ومن المأمول فيه أن يراود الامل المعوقين - عن طريق هذه الجهود جميعا - في مستقبل أفضل من ذي قبل .

السيد إردينيتشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المرة الاولى التي تتناول فيها الجمعية العامة مسألة المعوقين في جلسات عامة . ونحن نحيي قيامها بهذا الآن ونعتبره اعترافا من جانب المجتمع الدولي بالناحية هذه المشكلة العاجلة وحدتها . إن وجود ممثلين للمعوقين بيننا ومشاركتهم في مناقشاتنا لهما قيمة كبرى في زيادة تفهم المسائل ذات الشأن .

لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى بيانات تقترح زناد الفكر ألقاها ممثلو المنظمات غير الحكومية خلال جلسة الصباح الخاصة .

وفي وقت سابق من هذا اليوم تكلم السفير مصطفى اكسين ممثل تركيا باسم الدول الاعضاء في المجموعة الاسيوية ويوافق وفدي بالكامل على ما جاء في بيانه .

إن الاحتفال بنهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين يتيح لنا فرصة طيبة لتقييم العمل المنجز ومعرفة التحديات الاساسية التي ستواجهنا في المستقبل والتأكيد من جديد على التزامنا بالتنفيذ العملي لبرنامج العمل العالمي فيما بعد عام ١٩٩٢ بهدف إقامة مجتمع تسود فيه العدالة للجميع .

وفي المنجزات الرئيسية التي تحققت في هذا العقد نود أن نخص بالذكر الوعي العام والدولي المتزايد بالمسائل المتعلقة بحالات العجز ، ونمو وتطور منظمات المعوقين ، ووضع سياسات ومفاهيم متكاملة ، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ، تهدف إلى تحسين مكانة المعوقين وإنشاء آلية للتعاون الدولي لتلبية احتياجات المعوقين في العالم أجمع .

ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن الامم المتحدة كانت في طليعة هذا التحرك العالمي صوب تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين . ويود وفدي أن يشيد بالعمل الذي أنجزه مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بوصفه الجهاز المركزي المعني بالمسائل المتعلقة بحالات العجز في منظومة الامم المتحدة . ومما اتسم بأهمية بالغة إنشاء آليات مشتركة بين الوكالات وآلية استشارية للمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التعاون فيما بين وكالات الامم المتحدة وبين الامم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية .

وتؤيد حكومتي بالكامل إعلان الفترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٢ عقدا للمعوقين في آسيا والمحيط الهادئ .

ومع أن منجزات عديدة تحققت في هذا العقد فمن الواضح أن الهدف الاساسي المتمثل في المشاركة التامة على قدم المساواة للمعوقين في المجتمع ما زال بعيدا

عن التحقيق . فاليوم ، هناك ٥٠٠ مليون رجل وامرأة وطفل لا يستطيعون أن يتمتعوا بالحياة بسببعجزهم الجسدي او العقلي . ويعيش ٨٥ في المائة منهم في البلدان النامية ، وهكذا فهم يعانون من أمرين هما الفقر والعجز . هذا علاوة على أن عدد المعوقين في تزايد مستمر بسبب معدلات النمو السكاني العالية والعنف والحرب والفقر والظروف الاجتماعية الاقتصادية المتدهورة في العديد من البلدان ، وهو أمر يثير قلقا شديدا . ومن ثم فإن المجتمع الدولي مطالب بمضاعفة جهوده من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها المسائل المتعلقة بحالات العجز في التسعينات . فقد آن الاوان لتعزيز الوعي الذي انتشر خلال العقد وتحويله إلى برامج شاملة تعنى بحالات العجز .

ومنغوليا تولي أهمية كبيرة لانشطة صندوق تبرعات عقد الامم المتحدة للمعوقين الرامية إلى تيسير المبادرات المتخذة على مستوى القاعدة وتؤيد استمرار الصندوق فيما بعد انتهاء العقد .

وما من شك في أن مسؤولية تنفيذ برنامج العمل العالمي تقع على عاتق الدول الاعضاء . ويبين تقرير الامين العام (A/47/415) أن تنفيذ البرنامج في العديد من البلدان ، على الرغم من احراز بعض التقدم في معالجة مختلف قضايا العجز ، لم يكن سهلا ومنتظما . ونحن ندرك تماما أن عوامل موضوعية ، مثل تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونقص الموارد المالية والتعصب القومي ومعاداة الاجانب ، من جملة أمور ، قد عرقلت هذه العملية إلى حد كبير .

ومن ناحية أخرى ، يجدر بنا أن نشير إلى قصور السياسات والانشطة التي تلتمسها الحكومات عن معالجة هذه "الحاجة الملحة الصامتة" بطريقة شاملة عملية المنحى .

وبلادي ، منغوليا ، ليست استثناء مما أشرت إليه آنفا سواء كان ذلك ايجابيا أو سلبيا .

ففي أي بلد يباشر في التوجه نحو الاقتصاد السوقي تكون الفئات الضعيفة ، بما في ذلك فئة المعوقين ، الأكثر تضررا . وتقتضي الظروف أن تقوم الحكومة بالإعداد على نحو عاجل لبرنامج وطني شامل لمعالجة حالات العجز وأنشطة عملية المنحى لتنفيذه . وفي هذا الصدد ، فإننا نتطلع إلى وضع استراتيجية طويلة الأجل في وقت مبكر لتشجيع تنفيذ برنامج العمل العالمي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده وكذلك القواعد الخاصة بتكافؤ الفرص للمعوقين .

في الختام ، يعرب وفدي عن تأييده الكامل للتوصيات السليمة الواردة في تقرير الأمين العام واستعداد حكومتي للانضمام إلى المساعي التي تبذل في جميع أرجاء العالم من أجل إقامة مجتمع ينعم فيه الجميع بدون استثناء .

السيدة مابيلا نغومبا (الكاميرون)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يصادف اجتماعنا هنا اليوم للاحتفال بنهاية عقد الأمم المتحدة للمعوقين بداية عقد جديد سمته التغيير ، عقد جديد يتعين فيه على كل أمة أن تكافح من أجل تحقيق المشاركة التامة على قدم المساواة لجميع أفرادها واندماجهم الكامل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عن الجنس أو العمر أو العرق أو القدرة .

لقد اعتمدت الجمعية العامة ، بعد إعلان السنة الدولية للمعوقين في عام ١٩٨١ ، برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في عام ١٩٨٢ الذي يستهدف على المدى الطويل إعادة تأهيل المعوقين ومشاركتهم التامة في المجتمع والحيلولة دون الإصابة بالعجز . والآن ، في نهاية العقد ، ينبغي أن يكون هدفنا تقييم المنجزات التي تحققت على الصعيدين الوطني والدولي تنفيذا لبرنامج العمل العالمي ، وتقييم العقبات التي اعترضت سبيل ذلك والنظر في امكانيات تذليل هذه العقبات في المستقبل .

وانطلاقا من ذلك ، سيكون النهج الذي نلتمسه في استعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعيد الوطني والتقدم المحرز مقصورا على الخبرة التي نجيدها والتي تتعلق بالسياسات والبرامج المتعلقة بالمعوقين في الكاميرون .

بعد أن اعتمدت الامم المتحدة برنامج العمل العالمي في عام ١٩٨٢ ، سن البرلمان تشريعا لحماية المعوقين في الكاميرون في عام ١٩٨٣ . وفي عام ١٩٩٠ وقع رئيس الجمهورية ، فخامة السيد بول بيا ، على مرسوم لتطبيق هذا التشريع .

ويؤكد التنفيذ العملي لتشريع المعوقين المذكور على تعليم الاطفال المعوقين وإدماجهم في الانظمة التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية . وفي غضون السنوات العشر الماضية أكمل نحو ٥٠٠ طفل معوق التعليم الثانوي ، ومن بين الذين التحقوا بالجامعات منهم تخرج ٦٠ معوقا وتوظفوا .

وفي مجال بناء الهياكل المؤسسية للمعوقين ، شجعت الحكومة جمعيات المعوقين في الكاميرون على إنشاء مؤسسات تعاونية للمعوقين تقوم الحكومة بتقديم جزء كبير من الاعانة المالية لها . بالاضافة إلى ذلك ، تقدم الحكومة الاعانة المالية على نحو متساو لإقامة ٢٢ مشروعا صغيرا يعود بالفائدة على مجموعات أصغر من المعوقين والمبادرات الفردية .

علاوة على ذلك ، أنشئت وحدة لجراحة العظام تبلغ كلفتها ٣٥٠ مليون من فرنكات الاتحاد المالي الافريقي في عاصمتنا ياوندي ، كما أنشئ مركز وطني لإعادة التأهيل باسم "ليزوفر دو كاردينال ليجيه" الذي تم ترميمه وتوسيعه مؤخرا بمساعدة من الحكومة الكندية .

من أهم المنجزات الناجحة التي حققتها حكومتي خلال العقد فيما يتعلق بالمعوقين إنشاء معهد لتأهيل المكفوفين في بوا عاصمة المقاطعة الجنوبية الغربية للبلاد ، الذي الحق به مشروع زراعي كبير ومنشأة لتربية وتجهيز الاسماك وذلك لتدريب المكفوفين على الفنون والزراعة وصيدالأسماك .وقد تخرج من هذا المعهد في الثلاث سنوات الاخيرة ١٠٠ مكفوف .

ولزيادة الهياكل الاساسية المؤسسية للمعوقين ، أدركت الحكومة أنه لا يمكنها أن تضطلع وحدها بهذه البرامج وأنه من الضروري أن يشارك القطاع الخاص والمجتمع كله على نحو نشط في تنفيذ هذه البرامج . ولذلك بدأت في تنفيذ استراتيجية وطنية لتعبئة زيادة الوعي بحاجة المعوقين في القطاع الخاص ، ونتيجة لذلك أنشئت في المقاطعات المختلفة ١٦ مؤسسة للمعوقين يديرها القطاع الخاص وتقدم لها الحكومة العون المالي . وأكثر هذه المؤسسات نجاحاً ، المركز الطبي لإعادة التكيف ومركز التأهيل الموجودان في المقاطعة الجنوبية الغربية في الكاميرون اللذان أقيما بالتعاون التقني والمساعدة من جانب هولندا .

وعلى الرغم من الجهود الوطنية لاشراك المعوقين في مجتمعنا لاتزال هناك عقبات كثيرة . ومع أن المجتمع بشكل عام أصبح أكثر وعيا وتفهما تجاه المصابين بعاهات فإن معظم المعوقين وبصفة خاصة في بلد نام مثل بلدي لا يزالون يشعرون بالاحباط ، بسبب البيئة غير الودية الناشئة عن الركود الاقتصادي والقيود المختلفة التي فرضتها على سوق العمل .

كذلك فإن كثيرين من أصحاب الاعمال ، وبصفة خاصة في القطاع الخاص لا يعترفون غالبا بامكانيات العمال المعوقين . إن هذا بالاضافة إلى الحواجز المادية والبيئية في مكان العمل يضاعف من مشكلة البطالة بين المعوقين .

وبالاضافة إلى ذلك ، أدى الانكماش إلى تناقص قدرة الحكومة على أن تنفق على نحو فعال تكاليف البرامج الاجتماعية للمعوقين ، ولتوضيح ذلك أقول إن النفقات السنوية الحكومية على المكفوفين وحدهم كانت في عام ١٩٨٣ ١٨٠ مليوناً من فرنكات

الاتحاد المالي الافريقي ، مقارنة بـ ١٠ ملايين فرنك افريقي تخصص حالياً كنفقات سنوية للمكفوفين . إن قضية التمويل غير الكافي أضعفت وعرّضت للخطر إمكانية الحكومة على تحسين هياكلها الاساسية المؤسسية للمعوقين وقدرتها على تنفيذ برامج أكثر طموحاً .

إن خبرتنا الوطنية في مجال إشراك المعوقين في المجتمع ، تتطابق مع الخبرة على الصعيد العالمي . ولكن ، وبغية الابتعاد عن التشاؤم نود أن نستعرض باختصار الانجازات الكبيرة التي أحرزت خلال الحملة الدولية التي امتدت ١٠ سنوات لصالح المعوقين .

إن عدداً كبيراً من الهيئات والمنظمات الدولية التابعة لمنظومة الامم المتحدة أعد خطوات إرشادية وكتيبات بشأن القضايا الاساسية للمعوقين بغية مساعدة الحكومات في صياغة سياساتها بشأن المعوقين واعتماد برامج ذات نهج ابتكارية للمعوقين ، وذلك على الرغم من أن تقرير الامين العام يشير إلى أن عدداً كبيراً من البلدان ليس لديها حتى الآن خطة أو برنامج شامل داخل إطار برنامج العمل الوطني .

ومن بين وكالات الامم المتحدة التي تصدت للعمل الدولي لصالح المعوقين نود أن نذكر بتقدير عميق مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بمكتب الامم المتحدة في فيينا ، الذي قام في السنوات الأخيرة بتطوير قدرته على نشر المعلومات عن العجز ، وبانشاء آلية فريدة فيما بين الوكالات بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، وذلك لتقييم الخدمات الوطنية والمحلية في مجال التأهيل ولاستكشاف الانشطة المدرة للدخل للمعوقين . وأملنا وقناعتنا كبيران في أن يتعزز دور مركز التنمية بعد العقد وبصفة خاصة الوحدة المعنية بالمعوقين التي تفتقر حاليا إلى الموظفين اللازمين لاداء المهام التي يتعين إنجازها .

منذ اعتماد برنامج العمل الدولي في عام ١٩٨٢ كانت هناك رغبة لدى المجتمع الدولي في إنشاء صك جديد يزيد من قدرة برنامج العمل العالمي على القيام بمهامه . ونتيجة لذلك فوّض المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الاولى لسنة ١٩٩٠ ،

لجنة التنمية الاجتماعية أن تنشئ فريق عمل لوضع قواعد موحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للاشخاص المصابين بحالات عجز . وباعتبار الكاميرون الرئيس الحالي للجنة التنمية الاجتماعية فقد شاركت في مداولات الفريق العامل المخصص الذي اعتمد ، في الاسبوع الماضي فقط ، في دورته الثالثة والختامية مشروع وثيقة ستقدم إلى اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين . ونأمل أن تقترن هذه القواعد الموحدة ، عند اعتمادها ، بآلية للرقابة تؤدي إلى اجراء استعراض وتقييم أكثر تحديداً لبرنامج الامم المتحدة للمعوقين .

يسّلم وفد بلادي أيضا بالنتائج التي توصل اليها فريق الخبراء الذي اجتمع في فانكوفر في نيسان/ابريل ١٩٩٢ والاجتماع الوزاري للاحتفال بانتهاء العقد ، الذي انعقد أخيرا في مونتريال بكندا . ونأمل أن تسهم نتائج الاجتماعين ، التي ستعكف لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على دراستها في اعتماد الجمعية العامة استراتيجية طويلة الاجل لتوجيه العمل الدولي للمعوقين .

وعلى الرغم من الجهود التي تبذل على المستوى الدولي في مجالات الرعاية الصحية والتأهيل ، فان الاحصاءات الحديثة التي نشرها مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في فيينا ، تشير إلى أن عدد المعوقين تزايد خلال العقد وبصفة خاصة في المناطق المنكوبة بالحرب والمناطق التي تضررت من المجاعة . فيما بين ٦ و ١٠ في المائة من سكان العالم - أي نحو ٥٠٠ مليون نسمة - مصابون بحالة واحدة أو أكثر من حالات العجز وتتضمن هذه الارقام نحو ١٦٠ مليون امرأة و ١٤٠ مليون طفل . ويعيش زهاء ٣٠٠ مليون شخص من الرقم الاجمالي في بلدان نامية ويحصل ١ في المائة منهم فقط على الخدمات الطبية الاساسية والتعليم وخدمات الصحة العامة ، ويوضح التقرير أيضا أنه ازاء التصاعد الراهن في معدلات النمو السكاني والفقر والحوادث والصراعات المسلحة ، سوف تزداد هذه الارقام في السنوات القادمة .

إن الصورة التي وصفتها توضح بجلاء الاستراتيجية التي يجب اتباعها . يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في فترة ما بعد العقد بغية تحقيق الاهداف الطويلة

الاجل التي كانت متوخاه أساساً . وفي ضوء ذلك يؤيد وفدي تاييداً كاملاً اقتراح الامين العام بأن يستمر الصندوق الذي أنشئ للعقد ، تحت اسم جديد ، هو صندوق الامم المتحدة لحالات العجز ، وذلك لتمويل برامج المعوقين .

وبالاضافة إلى ذلك واستلهاماً لمؤسسة الامم المتحدة للمسنين في مالطة ، يمكن انشاء معهد للمعوقين تحت اشراف الامم المتحدة تكون له ولاية واضحة في تعزيز التعاون الاقليمي والدولي بشأن قضايا العجز مع التركيز على البحث والتدريب والتاهيل .

وعلى المستوى الوطني ينبغي تشجيع انشاء لجان تنسيق وطنية وآليات وطنية أخرى للمساعدة في مراقبة تنفيذ برامج المعوقين . وبالمثل ينبغي ان يبذل جهد خاص حتى نضمن اشتراك المعوقين أنفسهم من وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بهم .

ولئن كنا قد حققنا الكثير خلال العقد ، فمن الواضح أن هدف المشاركة الكاملة والمتساوية لم يتحقق بعد . إن الازمة الاقتصادية الحالية ومانتج عنها من عدم كفاية التمويل ، تنعكس في ضآلة الاهتمام الذي حظيت به قضايا المعوقين . بيد أننا نؤمن إيمانا راسخاً بأن المساواة في الفرص لكل عضو من المجتمع مبدأ يجب أن تسعى إلى تحقيقه كل أمة ، وذلك بدعم قوي من المجتمع الدولي . وينبغي للامم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في هذا الجهد المتجدد .

السيدة جيليس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحكومة الاسترالية ملتزمة بتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع الاستراليين . ونحن نهدف الى تمكين الاستراليين المصابين بحالات عجز من المشاركة الكاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتمكينهم بالتالي من تحديد اتجاه حياتهم .

شاركت استراليا بنشاط في عقد الامم المتحدة للمعوقين . ونحن ، في استراليا ، عززنا حقوق الاشخاص المصابين بحالات عجز ودعمنا المبادرات الدولية ذات الصلة . وفي عام ١٩٩١ ، ساهمت حكومة استراليا بمبلغ ١٠٠ الف دولار أمريكي للنهوض بعمل فريق خبراء الامم المتحدة الرامي الى وضع معايير دولية لتحقيق تكافؤ الفرص للاشخاص المصابين بحالات عجز . ونتطلع قدما الى تقرير الفريق العامل عن اجتماعاته ، الذي ستنظر فيه اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية في وقت مبكر من عام ١٩٩٣ .

شاركت استراليا هذا العام في تقديم مشروع قرار في الجلسة الثامنة والاربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي أعلنت العقد ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ ، عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين . وقد أسعد استراليا أن تساهم بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ الف دولار أمريكي في صندوق ائتمان العقد . ونظرا لان احتياجات الاقليم تصبح أكثر وضوحا ، فإننا نتوقع زيادة التعاون في مجال تقاسم المعلومات وتوفير المساعدة الفنية . كما أرسلت استراليا بعثة تمثل الحكومة والاشخاص المصابين بحالات عجز والنقابات الى المؤتمر والمعرض الدوليين - الاعتماد على الذات ٩٢ - الذي انعقد في فانكوفر في نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، كما حضر الوفد الاجتماع الوزاري الذي عقد في مونتريال في الاسبوع الماضي .

خلال العقد سعت الحكومة الاسترالية الى تحقيق مجتمع استرالي أكثر إنصافا يعتبر فيه الاشخاص المصابون بحالات عجز بأن لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الآخرون . وقد كان من حسن التوقيت أن قدمنا في البرلمان الاسترالي ، بعد سلسلة من التشريعات والاصلاحات الاجتماعية ، هذا العام ، حيث نهاية العقد ، تشريعا ضد التمييز يتفق والتزاماتنا الدولية بموجب عدد من صكوك الامم المتحدة ، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، واتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالتمييز في مجال التوظيف والتخصص . إنها لائحة قانونية بعيدة الاثر ستوفر للاشخاص المصابين بحالات عجز وسائل قانونية للتصدي للتمييز الذي قد يواجهونه في أنشطتهم اليومية .

استهلت السنة الدولية للمعوقين ، التي أعلنتها الامم المتحدة عام ١٩٨١ ، بداية عقد التغير هذا فلاول مرة ، بدأت استراليا تستمع جديا الى أصوات الاشخاص المصابين بحالات عجز ، والاهم من ذلك ، أنها بدأت تستجيب لهذه الاصوات .

تسلم استراليا بأن الناس المصابين بحالات عجز كانوا لمدة طويلة يعيشون على هامش المجتمع . وكنا نعتقد أن الطريقة الوحيدة لاحداث تغيير واسع النطاق ودائم هي من خلال التعاون على جميع مستويات المجتمع . نتيجة لذلك ، نشأت أثناء العقد علاقة لم يسبق لها مثيل بين الناس المصابين بحالات عجز ومختلف مستويات الحكومة والموظفين والنقابات والمجتمع برمته . وأدت هذه الشراكة الى تقبل وخدمات عمالة أكثر تجاوبا وملاءمة مع المتطلبات الفردية ، كما ساعدت على كسر الحواجز أمام المشاركة التامة في الانشطة الرئيسية داخل المجتمع .

مرفق بكلمتي هذه ورقة مفصلة أعدتها الحكومة الاسترالية ، ويحدونا الامل أن تساعد المعلومات الواردة فيها على نشر المعلومات بين الحكومات . إن التسليم بالحاجة الى أن نتشاطر خبراتنا الجماعية ، وتعديلها حيثما اقتضى الامر ، لتأخذ في الحسبان البيئات المختلفة ، كان إحدى النتائج الايجابية التي تمخض عنها اجتماع مونتريال الاخير .

أدرك أن الوقت قصير أثناء هذه الجلسات العامة المخصصة لمواضيع بعينها ، ولكني أود أن أستعرض بايجاز مبادرات السياسة العامة الرئيسية التي وجدنا أنها أكثر فعالية في النهوض بحقوق وفرص الاشخاص المصابين بحالات عجز . في إطار سياسات العدالة الاجتماعية الحكومية ، تعلمنا بعض الدروس الاساسية عن نوع السياسة المطلوبة لخلق البيئة المناسبة ليحقق الافراد امكانياتهم الانسانية . ويركز هذا النهج تركيزا قويا على المشاورات الرسمية مع المجموعات المعنية ، بما فيها المنظمات غير

الحكومية والنقابات والاعمال التجارية ومقدمو الخدمات . كما أنها توفر وسائل ملائمة للدعم على المديين الطويل والقصير للافراد ولعائلاتهم .

في عام ١٩٨٣ أنشأت الحكومة المجلس الاستشاري الاسترالي للمعوقين لتعزيز آليات التشاور القائمة بتقديم المشورة الى الوزير المسؤول عن خدمات المعوقين عن أثر السياسات التي تؤثر على الاشخاص المصابين بحالات عجز وعلى عائلاتهم . وفي عام ١٩٨٣ ، اضطلعت الحكومة الاسترالية أيضا بمشاورات واسعة النطاق مع الاشخاص المصابين بحالات عجز في سائر أنحاء استراليا بشأن نوع الخدمات المطلوبة . وكانت الاجابات واضحة : إن الاشخاص المصابين بحالات عجز لا يريدون أن تخصص لهم أدوار سلبية خارج نطاق الحياة العامة . إنهم يريدون الاعتراف بكونهم أشخاصا لهم نفس الرغبات والاحتياجات التي لاي شخص آخر . وأسفرت هذه المشاورات عن ادخال تشريع وطني رئيسي ، قانون خدمات المعوقين لعام ١٩٨٧ . ويتضمن هذا القانون بيانا بالمبادئ والاهداف التي تمثل التزام الحكومة الاسترالية بسياسة واضحة تجاه حقوق الاشخاص المصابين بحالات عجز ، ومبادئ وممارسات رئيسية ينبغي تطبيقها على الخدمات التي من شأنها مساعدة الاشخاص المصابين بحالات عجز .

يستهدف القانون الترويج للابتكارات في مجال تقديم الخدمات ، مع التركيز على تحقيق نتائج تعزز سلطة كل شخص تزيد من الخيارات المتاحة له ، إنها تسلم بالحاجة الى توفير مساعدة لضمان حصول الاشخاص المصابين بحالات عجز ، حيثما أمكن ، على الخدمات اليومية والمرافق المتاحة للمجتمع عموما ، والانتفاع بها . وفي إطار قانون خدمات المعوقين ، يمول برنامج خدمات المعوقين المنظمات غير الحكومية التي توفر العمالة والاستيعاب لخدمات المشاركة المجتمعية للاشخاص المصابين بحالات عجز .

لقد أدركنا أنه لجعل مبادئ وأهداف القانون حقيقة واقعة ، يتعين علينا اشراك جميع أعضاء المجتمع . لذلك ، أدخلت الحكومة الاتحادية الاسترالية مبادرات لتعزيز التعاون بين حكومات الولايات ، والتعاون بين دوائر الحكومة ، والتعاون في أماكن العمل ، والتعاون في المجتمع .

ومن بين هذه المبادرات إدخال مجموعة اصلاحات في عام ١٩٩٠ تتصل بالمعوقين ، تضع سويا ثلاث دوائر حكومية من بين مسؤولياتها خدمات ضمان الدخل ، والعمالة والتدريب ، والصحة وخدمات المجتمع . هذه جهود منسقة لتغيير طبيعة نظام صون الدخل من نموذج تابع الى آلية نشطة للدعم تركز على احتياجات الفرد . وتوفر مجموعة الاصلاحات حوافز لارباب العمل لاستخدام الاشخاص المصابين بحالات عجز ولجعلهم أكثر قدرة على التنافس لتوفير فرص لتطوير المهارات وتوفير أساس مضمون لدعم دخل الذين بحاجة الى هذا الدعم .

وهناك مبادرة أخرى هي الاتفاق بين الكومنولث والولايات الخاص بالمعوقين الذي وقع في عام ١٩٩٠ ، والذي يهدف ، من خلال قدر أكبر من التعاون بين الحكومات ، الى تقديم خدمات للاشخاص المصابين بحالات عجز على نحو أكثر فعالية وكفاءة . إنه يسعى الى وضع ترتيبات يتفق عليها بشأن التخطيط المنسق وتنفيذ مسؤوليات الحكومة . كما أنه سيوسع منافع قانون خدمات المعوقين الاتحادي لتشمل الذين يستعملون خدمات حكومات الولايات . وقبل إعمال الاتفاق في ولاية ما ، يتعين على حكومة الولاية أن تسن تشريعا مكملا لقانون خدمات المعوقين . وحتى الآن ، سنت أربع ولايات استرالية من بين ثماني ولايات ومقاطعات هذه التشريعات ، وعدد آخر يعكف الآن على وضع مسودات لتشريعات جديدة .

نتيجة لمبادرات الحكومة الاسترالية هذه بدأ المصابون بحالات عجز أخيرا يحتلون أماكنهم الصحيحة في المجتمع . وعلى وجه الخصوص ، هناك تركيز على تعزيز فرص العمالة تسليما بأن هذه هي احدى وسائل كسر الحواجز الاقتصادية والاجتماعية التي عزلت في الماضي الاشخاص المصابين بحالات عجز . وتوفر الحكومة نطاقا شاملا من خدمات العمالة والتشغيل تساعد الاشخاص المصابين بحالات عجز في الحصول على وظائف عادية والاحتفاظ بها ، وتوفر فرص عمل بديلة عن ورش العمل في الملاجئ ودور العجزة .

لقد غير مرفق الاتحاد الاسترالي لإعادة التأهيل محور تركيزه بعد استحداث القانون الخاص بخدمات المعوقين . فقد حلت المؤسسات الكبرى ، وهي توفر الآن خدمات إجتماعية محلية تركز على تطوير برامج "العودة إلى العمل" على أساس فردي .

وحدث تطور رئيسي آخر في ١٩٨٨ بعد استحداث التشريعات التي تشرف على تنفيذها لجنة سلامة واعادة تأهيل وتعويض العاملين بالكمنولث بغرض توفير مجموعة متكاملة من البرامج الوقائية والإستراتيجيات التعويضية والإستراتيجيات التي تعيد إلى العمل كل الموظفين الحكوميين بأستراليا . ويرجع السبب الحاسم في نجاح تطبيقها إلى التعاون على مستوى موقع العمل إلى جانب وجود إطار للوقاية والتدخل المبكر لتحقيق العودة إلى العمل في أقرب وقت ممكن .

ختاما ، ووفقا لما ذكرته ، شهد عقد الأمم المتحدة للمعوقين إصدار قانون التمييز الخاص بالمعوقين بأستراليا في ١٩٩٢ . وسوف يشكل هذا التشريع عاملا حيويا في إزالة الحواجز الذهنية والمادية والهيكلية والمؤسسية التي يواجهها المعوقون في الوقت الحاضر . وتوفر الحكومة بهذا التشريع قدوة للمجتمع ، وتحدد الاتجاه الذي سيسير فيه العقد المقبل ، بما يشجع تغيير المواقف من خلال التثقيف والمصالحة . ولدينا إيمان راسخ بأن هذا التشريع لن يستفيد منه المعوقون أنفسهم فائدة كبيرة فحسب بل إن امتنا بأسرها سوف تثريها المشاركة الكاملة للمعوقين على قدم المساواة في المجتمع .

ورغم هذه الانجازات ، بقيت تحديات كثيرة . فلا يزال هناك العديد من المعوقين الذين لا يتلقون الخدمات التي قد تعود عليها بالفائدة أو تنصفهم على نحو ما هم جديرون به . وبينما تنتشر آثار المبادرات الحكومية في مجال العدالة الاجتماعية تدريجيا في المجتمع الاسترالي الأوسع نطاقا ، فإن العملية تسير أحيانا بصورة بطيئة نحن غير راضين عنها .

واذ ينضم المعوقون إلى قوة العمل ، يزداد إدراك أصحاب العمل والعمال لما يمكن أن يسهم به المعوقون من مساهمة قيمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . ومن

الآثار المترتبة على ذلك تغير المواقف وهو ما سوف يسهم في إزالة الحواجز التي عزلت المعوقين في الماضي .

إن الصورة التي في ذهننا لاستراليا هي استراليا المنصفة بدرجة أكبر ، التي يُنظر فيها إلى المعوقين باعتبارهم أشخاصا متكافئين ، وباعتبارهم أشخاصا لهم نفس حقوق المواطنين الآخرين ، يمكنهم اللجوء إلى الهيئات التي تقوّم إنتهاكات أي حق من حقوقهم ، استراليا التي توفر للمعوقين فيها فرص متكافئة للإستفادة من البرامج التي توفرها الحكومة والقطاع الخاص ومجموعات المجتمع المحلي ، استراليا التي يمكن للمعوقين فيها الحصول والحفاظ على وظائف مجدية تدر دخلا وتوفر فرصا للتقدم في الحياة المهنية وفقا للاداء ، استراليا التي يسيطر فيها المعوقون على أجسادهم وأرواحهم ومستقبلهم ، استراليا التي تكون الاختلافات فيها مقبولة والتي تعمل فيها الهيئات العامة والمجتمعات المحلية والافراد لضمان أن يحترم المجتمع تلك الاختلافات ويقبلها .

هذا هو التحدي الذي سنواجهه في المستقبل .

قد لا يرسم سرد السياسات والتشريعات والبرامج مثل السرد الذي استكملته للتو ، صورة دقيقة لآثارها الفعلية على الحياة اليومية للمعوقين وتوقعاتهم . ومن ثم ، أود أن أقدم وصفا موجزا للتغيرات المثيرة الاخيرة التي طرأت على حياة بعض الذين يعيشون في المنطقة التي انتمي إليها ، وهي تغيرات ترجع بصورة مباشرة إلى التنسيق الوثيق بين دوائر الولاية والوزارات الاتحادية الذي سبقته ولازمته مشاورات واسعة على نطاق البلاد مع المعوقين ومنظماتهم .

وعلى سبيل المثال ، انتقل زوجان مقعدان مؤخرا من الحياة في مؤسسة عامة إلى بيت لهما وحدهما في إحدى الضواحي صمم بمشاركتهما لتلبية احتياجاتهما الخاصة ، وبينما كانا يختاران الأثاث لبيتهما الجديد ، كانا يجريان مقابلات مع أولئك الذين يطلبون شغل وظيفة خادم خاص لهما بموجب نظام الرعاية في البيت . لقد كانت هذه أول مرة في حياتهما يتمتعان بسلطة إتخاذ مثل هذه القرارات .

وفي الحالة الثانية ، انتفت تدريجيا الحاجة إلى مؤسسة تضم ٤٠ معوقا من الكبار مصابين بعاهات ذهنية وجسمانية خطيرة عندما انتقل المقيمون فيها في مجموعات من ثلاثة أو أربعة أشخاص إلى منازل بُنيت أو حُوِّرت خصيصا لهم في إحدى الضواحي . وفي ظل هذه الأوضاع الجديدة وبمساعدة متواصلة طوال الـ ٢٤ ساعة من موظفين دربوا تدريبا حسنا ، بتغيير السلوك المختل للمعوقين بصورة تدريجية ويكتسبون مهارات جديدة ويحدث تفاعل سريع بينهم وبين الحي . وقد تحسنت نوعية حياتهم تحسنا كبيرا وتلى ذلك قبولهم كأعضاء في الأسرة .

وكان عمل المعوقين الأقل اعتمادا على الدعم مقصورا على أعمال منخفضة الأجر في ورش للمقعدين ، بيد أنه يجري الآن بصورة متزايدة توفير الفرص لتدريبهم وتوظيفهم في أعمال منقحة على العالم ، ويجري في مدارس ثانوية منتقاة توفير عيادات للعلاج الطبيعي للطلبة المعوقين الذين كان عجزهم بخلاف ذلك ، سيحول دون تفاعلهم اليومي مع أقرانهم .

السيد المشاقبة (الأردن) : يسعدني ان أتواجد معكم في هذا اليوم المخصص لمناقشة انجازات عقد الأمم المتحدة للمعوقين وتقييم برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين . وقد اتيت إلى هذا الاجتماع بعد حضوري الاجتماع الدولي للوزراء المعنيين بأوضاع المعوقين في كندا خلال الاسبوع الماضي . وقد بينت نتائج اجتماعنا عن القناعة الدولية بضرورة تكثيف الجهود وزيادة التعاون لضمان استمرارية الاهتمام والانجازات التي بدأت خلال العقد الماضي . وقد بين لنا ذلك الاجتماع كثرة التحديات المستقبلية وان الوقت قد حان لان نشرع سويا في الاستعداد لمواجهة هذه التحديات .

من الواضح أن برنامج العمل العالمي للمعوقين لم يتم تنفيذه بصورة كاملة ، ولكن أهميته تنبع من أنه كان بمثابة العامل الحفاز لمعظم أقطار العالم للبدء بالعمل الجدي باتجاه أهداف برنامج العمل . فان هدفي "المشاركة الكاملة للمعوقين في الحياة الاجتماعية والتنمية" و "المساواة" قد أعطيا للمعوقين الدافع القوي لتنمية قدراتهم وتحقيق ذاتهم . وأهداف البرنامج بمجملها أعطت للذين يقدمون

الخدمات للمعوقين الطموح لتحسين خدماتهم بما يمكن الفرد من التغلب على حالة الاعاقة لاقصى حد ممكن ، كما أن برنامج العمل شجعنا للتحرر من سيطرة الخدمات العلاجية والتوجه نحو الوسائل الوقائية والتنموية حيثما تكون ملائمة .

ان من أهم انجازات العقد الماضي في حقل الإعاقة في بلدي ، الاردن ، زيادة الوعي بأهمية تضافر جهود القطاعات المختلفة في سبيل تحسين أوضاع المعوقين اضافة إلى زيادة وعي المعوقين أنفسهم التي تجلت في التعبير عن حاجاتهم بفعالية أكثر وفي قدرتهم على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم خاصة فيما يمس حياتهم .

وأبلغ مثال على ذلك كان مشاركة بعض الاشخاص المعوقين في وضع نص القانون الاردني المؤقت لرعاية المعوقين الذي أصبح نافذا اعتبارا من مطلع عام ١٩٩٠ . ويتعهد هذا القانون بتقديم الخدمات التربوية والتعليمية والتدريبية والتأهيلية للمعوقين بقصد إدماجهم في جسم المجتمع المنتج ويضمن تقديم الخدمات التشخيصية اضافة إلى منح كافة الخدمات الصحية مجانا لكل المعوقين .

وينص القانون أيضا على اعفاءات جمركية واعفاءات من الرسوم على المواد التعليمية والاجهزة ووسائل النقل المستخدمة من قبل المراكز التي تقدم خدماتها للمعوقين أو من قبل المعوقين أنفسهم .

وقد تم بموجب هذا القانون إنشاء المجلس الوطني لرعاية المعوقين ، وتمثل العديد من الجهات الحكومية والاهلية في هذا المجلس . لكن أهم ما نص عليه القانون هو وجوب تمثيل المعوقين أنفسهم وأولياء أمورهم في هذا المجلس . وتتمثل صلاحيات هذا المجلس في رسم السياسات ووضع الخطط لبرامج الوقاية من الاعاقة ولبرامج التأهيل التي يشرف عليها القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي .

كما أن مشروع قانون العمل الجديد في الاردن ينص على أن تقوم أية مؤسسة توظف أكثر من خمسين شخصا بتوظيف ما نسبته ٢ في المائة من المعوقين . وليس هذا أول تحرك رسمي في الاردن لضمان دخل للمعوقين ، فقد بدأت برامج زيادة الدخل الموجهة نحو الذين أصيبوا بإعاقات نتيجة الحروب منذ مطلع الخمسينات ، وقد تطور هذا البرنامج ليشمل أصحاب الإعاقات الاخرى .

وبالرغم من القناعة التامة بضرورة دمج الطلبة المعوقين في المدارس العادية ، فإن تحقيق هذا الهدف سيأخذ بعض الوقت . لذا فإن التوجه نحو إقامة المزيد من المدارس والمراكز الخاصة بالمعوقين في المرحلة الحالية لا بد منه . ويوجد في الاردن بعض المدارس الحكومية والاهلية التي تقدم الخدمات التعليمية للمرحلة الاساسية . وقد ازدادت أعداد هذه المدارس الحكومية والاهلية منذ بداية العقد حيث وصل عددها ٨٦ مدرسة . كما تضاعف عدد الطلبة المعوقين الملتحقين بهذه المدارس واتسعت برامج التدريب المهني وتم إدخال مهن جديدة ، بعضها مخصص للفتيات المعوقات . ويبلغ عدد هؤلاء ٠٠٠ ٩ ملتحق من بين ٠٠٠ ١٣٤ معوق .

واذا ما تم اعتماد نسبة ٥ في المائة من السكان على أنهم من المعوقين يتبين أن المدارس والمراكز القائمة لا تقدم خدماتها لاكثر من ٦ في المائة من الاشخاص المحتاجين للخدمة . وهذا يوضح مدى حاجة الاردن للإعانات الدولية والثنائية في مجال خدمات المعوقين .

وتتضمن استراتيجية الاردن المستقبلية في هذا المجال زيادة برامج التوعية العامة ، وتكثيف اجراءات الوقاية من الإعاقة ، والتوسع في مجالات التدريب المهني ،

وزيادة تغطية خدمات التربية الخاصة ، والتوسع في برامج زيادة الدخل ، وإنشاء مراكز تشخيص شاملة ، واستعمال الوحدات المتنقلة لبرامج التأهيل في المناطق البعيدة وتطوير برامج تدريب معلمي التربية الخاصة .

لقد منحنا اجتماع الوزراء المعنيين بوضع الأشخاص المعوقين ، الذي عقد في مونتريال بكندا الأسبوع الماضي ، أملا كبيرا بإمكانية التعاون والتنسيق ما بين الدول لتحسين أوضاع المعوقين في العالم . وإن بلدي الذي يسعده دعم الوثيقة المنبثقة عن ذلك الاجتماع ليأمل أن تشاركه الدول الأعضاء الأخرى في ذلك والعمل على تنفيذ ما جاء فيها ، مذكرا بأن التزاماتنا كدول بحقوق الانسان لن تكتمل إلا اذا التزمنا وعملنا بجد نحو تطبيق قواعد حقوق الانسان على المعوقين . وهنا استذكر كلمة جلالة الملك الحسين بن طلال في مطلع السنة الدولية للمعوقين عندما قال :

"الاعاقة تكمن في المحيط والمجتمع الذي لا يوفر فرص المشاركة والمساهمة للمعوقين ، ويسمح بالتالي للحواجز أن تحد من إمكانية نمو مقدراتهم ومجال أدائهم" .

إذن ، دعونا نعمل معا من أجل إزالة هذه الحواجز .

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن السيدة وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية لجمهورية بنن كانت تود أن تشارك بنفسها في هذه الجلسة الخاصة ، لكن لأسباب خارجة عن إرادتها لم تتمكن من الحضور الى هنا اليوم . وقد طلبت مني أن أنقل تمنياتها الصادقة بنجاح أعمالنا .

إنه لشرف كبير بالنسبة لي أن أخاطب الجمعية في سياق اختتام عقد الأمم المتحدة للمعوقين .

منذ عشر سنوات احتفل المجتمع الدولي بانتهاء السنة الدولية للمعوقين . وبهذه المناسبة ، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، اعتمدت الجمعية العامة برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين - النتاج الرئيسي للسنة الدولية - وأعلنت عقد الأمم المتحدة للمعوقين .

وها نحن نجتمع هنا اليوم للاحتفال بنهاية العقد ، وتقييم الشوط الذي قطعناه ولتخطيط برنامج للمستقبل .

وفي هذا الصدد ، ترحب بنن بتقرير الامين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين . وهذا التقرير من استعراض الاهداف التي تحققت في سياق انشطة المتابعة التي تضطلع بها المنظمة . وكما يوضح الامين العام في تقريره ، إن عقد الامم المتحدة للمعوقين تميز ببعض النجاحات وبعض أوجه القصور وبعض أوجه الفشل .

ورغم إحراز قدر من التقدم في بعض البلدان النامية في مجالي الصحة والتاهيل ، فقد زاد عدد المعوقين خلال العقد ، خاصة في البلدان التي عصفت بها الحرب والمجاعة .

إن الزيادة الهائلة في النمو السكاني في الوقت الراهن ، سيواكبها في المستقبل ازدياد الفقر والحوادث والصراعات المسلحة .

ومن ناحية أخرى ، كان هناك إدراك متزايد وتفهم أفضل - منذ السنة الدولية وبداية العقد - بالمسائل المتصلة بالمعوقين .

لم يتسن بعد تحقيق الاهداف . مع ذلك ، فإن الخطوط الرئيسية للبرنامج العالمي للعمل ، أي الوقاية والتاهيل وتكافؤ الفرص والمشاركة الكاملة ، وفرت لنا أساسا قيما للتقدم حيثما طبقت .

لقد كان العقد بمثابة إطار لتنفيذ مشروعات عديدة هامة لصالح المعوقين .

وفي بنن ، تم في سياق تنفيذ برنامج العمل العالمي ، تنفيذ خطط تعود بالنفع على المعوقين .

وأود أن أشير الى بعض هذه الاجراءات . في عام ١٩٨١ ، نظمت حلقة دراسية وطنية تستهدف تعزيز الوعي بمشاكل المعوقين . وقد ضمت تلك الحلقة شركاء وطنيين من بينهم عدد من المعوقين . وفي عام ١٩٨٣ أنشئ مركز للمكفوفين والذين يعانون من ضعف جزئي في البصر . وفي عام ١٩٨٨ ، تم الاحتفال بيوم وطني للشؤون الاجتماعية خصص لحالة المعوقين . وافتتحت مدرسة خاصة للاطفال الذين يعانون الصمم .

وفي عام ١٩٨٩ ، افتتحت الجمعية البننية للمعوقين عقليا مدرسة خاصة للاشخاص الذين يعانون من عجز عقلي . وبدأ العمل في برنامج للتأهيل على مستوى المجتمعات المحلية . ومن الاهداف الرئيسية لهذا البرنامج النهوض بشبكة البرامج المتكاملة والمشتركة بين القطاعات من أجل أن توفر للمعوقين على الاجلين المتوسط والطويل مجموعة كاملة من الخدمات الاساسية في الصحة والتعليم والتدريب والعمل وغير ذلك من المجالات ذات الصلة . وفي عام ١٩٩١ ، نظمت حلقة دراسية بشأن إعادة التأهيل على مستوى المجتمعات المحلية في الماضي والحاضر والمستقبل ، شاركت فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية والاجنبية والوكالات المتخصصة والهيئات التابعة للامم المتحدة ، بالاضافة الى شركاء وطنيين .

وقد أصبح لدى بنن ثلاثة مراكز لتركيب الاطراف الاصطناعية ، بالاضافة الى مدرسة الصم البننية التي أنشأتها وزارة التعليم الوطني . وستكتمل عملية وضع سياسة وطنية للمعوقين قبل نهاية عام ١٩٩٢ .

وبالرغم من الانشطة العديدة التي يجري الاضطلاع بها فإن معدل السير في تنفيذ الاهداف الرئيسية في هذا المجال مازال بطيئا بسبب ضآلة مواردنا المالية . لذلك يكون من المستصوب إيلاء أولوية عالية وتخصيص موارد أكثر للمسائل المتصلة بحالات العجز والاعاقة في برامج التعاون التقني والمساعدة المتعددة الاطراف .

وقد كان من حظ بنن أن تكون من بين الـ ٧٥ بلدا التي دعي وزراؤها وممثلو الجهات المسؤولة عن المعوقين فيها من جانب حكومة كندا لحضور مؤتمر دولي - الاول من نوعه - عقد في مونتريال في الاسبوع الماضي . وكما قال الوزير الكندي

السيد روبرت رينيه دي كونزيه صباح اليوم ، أتاح لنا هذا المؤتمر الفرصة لكي "تتطلع الى المستقبل" (A/47/33 ، ص ٣٧) ، ونسعى الى وضع نهاية محققة "للمواقف التمييزية التي تنكر عليهم المساواة وتنتقص من استقلالهم ، وتحد من فرصهم ، وترغمهم على العزلة" (A/47/PV.33 ، ص ٣٨)

ومن هذه الزاوية نجد أن من أكبر المهام التي يتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع بها في السنوات المقبلة إدامة الوعي بمسألة المعوقين الذي شهدناه خلال العقد ، وذلك باتخاذ خطوات محددة لإقامة مجتمع يكون لكل شخص مكان فيه ، ويشكل المعوقون جزءا لا يتجزأ منه .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥